

أبوفهز
محمود محمد شاكر

بَرِّسَاجْ

طَبَقَاتُ فُجُورِ الشُّعْرَاءِ

بُحْرٌ يَا غُرَابُ، وَأَقْبِدُ، أَلَنْ تَرَى أَحَدًا
هُمُ الْغَاشِرُ، ضَامُوا كُلَّ مَنْ ضَيَّبُوا
لَوْ كُنْتُ حَافِظَ أَسْمَارٍ لَهَمَّ بِنَعْتُ
إِلْمُ سَيْبِنَا، وَأَيُّ النَّاسِ لَوْ تَجَبَّرَ^(١)
مِنْ جَنْبِهِمْ، وَأَنَا جَوَّالٌ مُتَجَبِّرٌ^(٢)
ثُمَّ أَقْرَبْتُ...^(٣) أَلَمْ أَجْعَلْكَ مِنْ جُحْرِ

شَيْخُ الْمَنَسْرَةِ

(١) حار، مجور، اعتدى غداً وأنا ظالم لا صلاح معه

(٢) هم الغاشرون، ظلم الناس، ضاموا، ضلوا حقه، وخسروا
مخبر، ممنوع من ماء مساجد

(٣) يئس، ملئت نفسي بها، لما أفلوك من حجر، لما تجوزت
من حجر يري منك

مطبعة الميكني
العلامة التجارية المسجلة
١٨ شارع العباسية - القاهرة ، ت ٨١٧٨٤١

دِيَا جَهْ الْكِتَاب

إهداء

إلى مجلة المورد بالعراق ،
لجميل
فضائلها على أهل هذا اللسان العربي

أبوفهد
محمود محمد شاكر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ وَنُسْتَهِدُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ ، وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ وَلَا نَكْفُرُكَ ،
وَنَخْلَعُ مِنْ يَكْفُورِكَ ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِينَا مُحَمَّدٍ الدَّاعِي إِلَى الْهُدَى
وَالرِّشَادِ ، وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ ، وَعَلَى أَصْحَابِ رَسُولِهِ الَّذِينَ
اصْطَفَاهُمْ مِنْ خَلْقِهِ ، وَاتَّعَمَّنَهُمْ عَلَى حِفْظِ كِتَابِهِ ، وَإِبْلَاغِ رِسَالَتِهِ إِلَى
النَّاسِ كَافَّةً ، صَلَوةً وَسَلَامًا دَائِمِينَ ، مَا نَاحَتْ مَطْوِئَةٌ وَمَا ذَرَّ شَارِقٌ .

كَلِمَةٌ

هذا الكتاب كان في أصله رسالة موجهة إلى مجلة « المورد »
التي تصدرها وزارة الإعلام والثقافة بالعراق ، والتي يتولى أمرها
الأستاذان عبد الحميد العلوجي ، وحارث طه الراوي . والى كَتَبْتِي بعد
أن مضيت فيها وخشيتُ أن تطول الرسالة ، إذ كُنْتُ مضطراً أن
أُثْقِلَهَا بما أنقله من مقالة نشرتها « المورد » ، كتبها الدكتور على
جواد الطاهر ، عن « طبقات الشعراء . . . مخطوطاً ومطبوعاً » =
رأيتُ أني سأكلف المجلة ما لا تطيق ، فأرتكبتُ في حقّها جرماً
لا يُغتفر . فأنا لا أشكُّ أنهم سوف ينشرون ما أكتب ولو طال ،
لأنه ردٌّ على كلامٍ نُشِرَ فيها ، في المجلد الثامن ، في خريف
١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م . فظننتُ أن لو نشروا تلك الرسالة ، لتجاوزت
ما تطيق مجلة أن تنشره . هذا على أني لم أرَ هذا العدد من المجلة

إلا في شهر جمادى الأولى سنة ١٤٠٠ هـ ، فرأيت أيضاً أن الوقت قد فات .

معتدئ آثرت نشرها كتاباً نيابة عن مجلة « المورد » ، ولولا الحياء الذي يعصم ، لاجترأت فوضعت اسم المجلة على غلاف هذا الكتاب . ولكني لا أتردد البتة في تقديم هذا الكتاب إلى مجلة « المورد » ، اعترافاً بجميل فضاها على أهل هذا اللسان العربي ، ومعدرة إليها إن ساءها مني هذا الاجتراء .

أما لفظ « البرنامج » الذي اخترته ليكون جزءاً من عنوان الكتاب ، فهو أصلاً بمعنى « الدَّيَّاجَة » أو « الفاتحة » ، وهو أيضاً يحمل معنى الورقة الجامعة للحساب أيّاً كان ، أو بمعنى الزمام الذي يُرسم أو يُقَيَّد فيه مَسَاحُ التَّجَارِ وسِلَعُهُمْ . وهو معرب « برنام » الفارسية ، وكل معانيها مطابق لمضمون ما في الكتاب ، فأثرت هذا اللفظ على فارسيته . وكل ما عرَّبته العربُ بالسنتها فهو من كلام العرب إن شاء الله .

ولما عزمتم على نشرها كتاباً مفرداً برأسه ، بدا لي أن ألحق بآخره مقالة الدكتور على جواد الطاهر برمتها ، كما هي منشورة في المورد ، ولكني بعد ذلك أحجمت ، مخافة أن أكون معتدياً على حقوق المجلة ، أو على حق الدكتور على جواد ، لا يبيحه هولي ، ولا تطيب نفسه به . هَمَمْتُ ، ولم أفعَلْ ، وكِدْتُ ثم قبضت يدي ، ورأيت أن الذي أنقله بنصّه منها ، على طوله أحياناً ، كفاية . ولم أخن الأمانة في النقل مثقال حبة من خردل .

وبمرة واحدة ، كنت مستطیعاً أن أغض الطرف عن هذه المقالة التي نشرتها مجلة « المورد » ، كما غضضتُ قديمًا وحديثًا نعمًا هو أجودُ منها وأذل ، ثم لا أهيّجها عن تجمّئها بين أعداد المجلة ، وأزوي وجهي عنها وأنصرف . فهي في الحقيقة ، كدفاتر اليهودي ، كما يقال في المثل ، لأنّ اليهودي إذا أفلس ، استخرج دفاتره القديمة ، وجعل ينظر فيها لكي يتبأهى في أيام فقره ، بما كان وانقضى من أيام غناه . فمقالة « المورد » هذه كتبتُ ، كإيقول صاحبها ، في سنة ١٩٦٤ تقدأ لكتابي « طبقات فحول الشعراء » ، الذي كان قد نُشر سنة ١٩٥٢ . وهو يعيدُ نشرها في سنة ١٩٨٠ ، بعد أن طبعت الطبعة الثانية من كتابي « طبقات فحول الشعراء » في سنة (١٩٧٤) . ولا أدري ماذا كان حدث لصاحبها الدكتور على جواد الطاهر ، فيما بعد سنة ١٩٧٤ ، حتى احتاج أن يعودَ إلى دفاتره القديمة ، فينشر ما كتبه سنة ١٩٦٤ ، في سنة ١٩٨٠ ، وقد نُشر كتاب الطبقات في سنة ١٩٧٤ نشرة مخالفة لكل المخالفة لنشرة سنة ١٩٥٢ . وبالطبع ، هذه أغرب كائنةٍ حدثت في حياتنا الأدبية !

فلغرابة هذه الكائنة ، ولأنني رأيت صاحبها قد جمع فيها القاصي والداني ، والشارد والوارد ، وما يُنطقُ باللسان ، وما يُكتم في الجنان = ولأنني رأيت فيها أيضًا كائنةً غريبةً أخرى . أنه لم ينشرها كما كتبها سنة ١٩٦٤ ، بل ظاهرٌ جدًا أنه أدخل عليها تعديلًا يوافق الهدف الذي يرمى إليه ، فأخذ من كلام فلان وفلان ، فأدخله في صلب كلامه ، متوهمًا أنه سيخفي ، مع أن الذي أخذه مكتوبٌ بعد التاريخ الذي قال إنه فرغ فيه من

كتابة. مقالته ، التي عرضها على الدكتور مهدي الحزومي ، والدكتور عزة حسن ، والدكتور مازن المبارك في أواخر عام سنة ١٩٦٤ . كوائنُ غريبة في الحياة الأدبية الفاسدة التي تعيش فيها الأمة العربية ، منذ زمان طويل .

فلمَ رابة هذه السكواثن ، نهيتُ نفسي عن الإغضاء عن هذه المقالة . واحتملتُ عبء قراءتها مرّةً ثانية ، لأنّي أريد أن أبليّ عُذراً في إرشاد الأجيال الجديدة التي كُتِبَ عليها أن تعيش في ردّعة هذه الحياة الأدبية الفاسدة ، التي أطبقت بفسادها على الأمة العربية والإسلامية . (الردّعة : الماء والطين والوحل الكثير الشديد) . والسكوت عن فساد هذه الردّعة . مشاركة في آثامها وجرائمها ، وهذه المشاركة الضامّة . معونة لكل متفحّم على إفساد أجيال من مُطلّاب علم العربية ، لاذنب لهم إلّا أنهم طلبة علم ، في جامعات يتولّى تعليمهم فيها من يعمل في إفساد الحياة الأدبية .

وأيضاً ، فإنّي آثرتُ أن أكتبَ هذا « البرّنامَج » ، لأطرح عن ابن سَلّام ما نراكم عاينه وعلى كتابه « طبقات فحول الشعراء » من أنقاض أحدثتها قذائف الألسنة بلا ذنبٍ جناهُ ، ولأنّفض عنه ما غيّر وجهه من عثمير الراحين في فنائه ، فقدأُ لشيءٍ واحدٍ . هو تسميتي كتابته « طبقات فحول الشعراء » ، دون الاسم الذي عرف به ، وهو « طبقات الشعراء » . والذي أحدثت لهؤلاء الراحين هذا النّقْب الذي دخلوا منه ، هو صديقي وأخي وعشيري الأستاذ السيد أحمد صقر ، كان ذلك في سنة ١٩٥٢ ، حين قال إني قد « غيّرتُ » اسم الكتاب ، والحقيقة هي أنّي « عدلتُ » ، عن اسم مشهور ، إلى اسم مكتوب على المخطوطة التي كُتِبَتْ في سنة ٣١٠ من الهجرة

أو قبل ذلك بقبيل . وهى تعدُّ من أتدم المخطوطات العربية الموجودة الآن فى دور الكتب . وسترى ذلك منسجراً على وجهه فى هذا « البرنامج » .

وتدضمتُ هذا « البرنامج » ، ما يكشفُ حقيقةً منهجيةً فى دراسة الكتب العربية ، مطبقاً تطبيقاً صحيحاً فى الكتاب الذى قرأته وشرحته ونشرته ، وهو كتاب أبى عبد الله محمد بن سلام الجحى : « طبقات فحول الشعراء » . ولأول مرة فسرت حقيقةً عملى فى « دراسة أسانيد الكتب الأدبية » ، كالأغانى لأبى الفرج الأصفهانى ، وكالموشح لأبى عبيد الله محمد ابن عمران المرزبانى ، وهو أساس لسكُل دراسة لكتبنا الأدبية التى سارت على النهج الصحيح فى إسناد الأخبار والآثار والأشعار . لم أكتبه من قبل ، لأنى لست ممن يقبجج ويقبأه بشىء فعله . وكنت ، ومأ أزال ، أرى أن تطبيق « المنهج » ، خيرٌ وأمثلٌ وأجدى من وضع قواعد للحفظ ، لا يعرف من يحفظها كيف يطبقها . ومنهجى مبثوث فى كل ما نشرت من الكتب ، وفى كل ما كتبت بيدي ، وفى كل ما أرشدت إليه من استرشدني من طلبة العلم . وهذا حسبي .

ولكن العجب بعد ذلك ، أن يأتى آتٍ لم يترس بما تمرست به حتى وضعت منهجى وطبقته تطبيقاً مبثوثاً فى كل كُتبي ، يأتى هذا الآتى ، وعاميه طليسان ، فيأخذ كُتبي فيقرأها بلا فهم ولا عناية ولا مراجعة ولا تثبت ، فيظن فى نفسه الظنون ، فينقد ما كتبت . وأنا فى الحقيقة لا أبالى بهذا الضرب من النقد الذى يكتبه الدكتور على جواد الطاهر وأشباهه ، فأردت بهذا « البرنامج » ، تحاية الحق لا استهانةً بأندارهم ، ولا خطاً لمنزاتهم ، بل

أن أظهر ما يخفيه من تحته هذا الطيلسان الذى أطلقوا عليه اسم « المنهج العلمى » أو « علم التحقيق » ، فكان ما كتبه الدكتور على جواد الطاهر أحسنَ ممثِل لهذا الطيلسان الذى يختلُ فيه الختال ، ومن تحته زقٌ أجوفٌ ، كما قال أبو الطيب فى أستاذية كافور :

وفد ضلَّ قومٌ بأضنامهم ، وأما بزقٌ رياحٍ ، فلا !
ومن جهلتَ نفسه قدره ، رأى غيرُهُ منه مالا يرى

فهذا « المنهج العلمى » أو « علم التحقيق » الذى يختلُ الختال فى طيلسانه ، ليسَ إلّا دروساً أنشأها جماعة من أغتام الأاطجم فى زماننا ، فتلقّوها عنهم حفظاً عن ظهر قلبٍ ، فإذا جاء أحدهم كتابٌ أو وقع فى يده ، نظرَ ، فإذا كانت القواعدُ المحفوظة مطبّقة فى هوامش الكتاب ، فذاك الكتابُ ، ذاك الكتابُ « المحقق » . فإذا لم يرَ أثراً ظاهراً فى هوامش الكتاب يطابقُ المحفوظ من القواعد ، فهو كتاب : « غير محقق » ، « كتابٌ ردىءٌ جدّاً » ، يقولها قائلهم ، رافعاً هامته ، ناصباً قامته ، مصعراً خدّه ، زامناً بشفتيه وأنفه ، كهيئة المتقرّز المتقدّر . بهؤلاء وأشباههم ، تفسى وباء « تحقيق الكتب » على هذه القواعد المحفوظة ، وشوّة وجه الكتاب العربى هذا السيلُ الجارف بما يحملُ من غُماءٍ وجُفَاءٍ وقَدَر . هذا عجب !

بيد أن أعجب العجَب عندي ، أن يأتى هذا الآتى ، فلا يقتصر على أن يحاكنى إلى محفوظه من قواعد « المنهج العلمى » و « علم التحقيق » ، بل يريدنى أيضاً أن أتبع هذا « المنهج » قسراً ، وإلّا فإنّ إساءتى بخلاف هذا « المنهج » إساءةٌ تُوجبُ العقوبة ، لا لا ، بل تُوجبُ الغمز واللمز والهمز .

وترميز الحواجب والعيون ، لا تقدرًا وتقزراً فحسب ، بل استهزاء واستهانة ، نزولاً إلى درك يستجى معه هذا الآتى ، أن ينطق اللسان بألفاظٍ أستهقها أنا وعلى معاً ، فيلجأ إلى ما يدخل في طوقه من التقيّة ، وإلى ما لا يدخل في طوقه ولا يحسنه من معاريض الكلام التي لا يحسنها إلا الكتاب . هذا هو الذى سمّيته فى آخر هذا « البرنامج » : الخياء المُقذّر (من المُقذّر ، وهو قول الخنّى والفحش) :

ولو تَرَمَى بُلُومِ بنى كَلَيْبِ نُجُومُ اللَّيْلِ ، ما وَضَحَتْ لِسَارِي
ولو لَيْسَ النَّهَارُ بنو كَلَيْبِ ، لَدَئْسَ لُؤْمُهُمْ وَضَحَ النَّهَارِ
كهذا الذى قاله الفرزدق لجرير .

فمن أجل هذا كتبتُ هذا « البرنامج » ، لا ميطَ الأذى عن نفسى ، وعن شيخى ابن سلام ، وعن كتابه « طبقات فحول الشعراء » . والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلى الله وسلّم على نبينا محمد ، وعلى أبونا إبراهيم وإسماعيل ، وعلى أصحاب رسولنا أئمة الهدى والرشاد م

وكتب
أبو فهر

١٣ من جمادى الآخرة ١٤٠٠ من الهجرة
يوم الاثنين ٢٨ من إبريل ١٩٨٠ للميلاد

محمود محمد رشّاكر

مصر الجديدة
٣ شارع الشيخ حسين المرسنى

على حواء الطاهر
كلية الآداب - بغداد
٢٩ / ١١ / ١٩٦٥

ادستكم الكريم والبنائى الجميل الشيخ محمود محمد شاكر حفظه الله
تيمنا واحتراما راجيا لكم الخير والعلم والمزيد من التفتيش والنشر
وبعد ، فقد سررت ايما سرور برسائلكم البليغة الرقيقة ، وأكثر ما زاد السرور
والاستبهاج خبر اعدادكم دقيق "طبقات الشراء الى طبعة ثمانية بعد غوركم على المخطوطة الصائفة .
وكنت اتنى لو ملكت نسخا من محبة الادب (ديسمبر ١٩٦٥) وبلدية الادب
الابريل ١٩٦٦ ، مايو ١٩٦٧) اذ لم يبعثت بلا اليكم لمعرفة رأيكم فى المخطوطة
من تشبيهاكم على ما حوت من مادة ادري ؛ وربما تيسر لكم يوما ، ولعلنى احقق ملاحظاتكم
على ما جاء فيها او فى محبة من اللغة العربية بدت (البريد الاول والثاني من البلدة الحادي والثلاثين)
وقد ادى توافر الحكم الى ان تطلوا ما لى من ملاحظات ، وليس لي ما يتقدم الذكر ، ولو ان
في ان التحقيق الجديد سيزيل الآثار التي شكلت من وقولنا في التحقيق الاول
ولى في المخطوطة كتابي "مدرستهم ... " فصول ، الاول بعنوان "طبقات الشراء
مخطوطة لها ، والثاني ، ... طبوعا ، ولم اشركها انتظارا للطبعة الجديدة .
وانى ذكر هذا خدعة لعدد من ملاحظات الفلين - مع زحار القلق والعذر .
١- ام الكتاب . طبقات الشراء . وفي تسميته "طبقات في الشراء" تسريح وتجزئة ،
دشده عنوانا فيقول الكتاب : الطبقة ... من قول الشراء ...
٢- جاد على الصلوة لا من مقدمكم لا ... ثم طبع الكتاب بعد ذلك طبعا
لدخولها فيها ... ولكن لم اجد الطبعة واحدة هي "الممدودة ... لصاحبها محمود على صبيح"
٣- لو وضعت القول في الزمان والموضع والامال بين حاصرتين [] ، ولو استغذت
المناسبة اسمها بالآخر في المصادر التي اجتمعت اليها
٤- رجعت الى تحقيق الطبعة الاول من تحقيقكم الى المخطوطة وطبعة بريل وسعادة ، وكنت اتنى
لدرجعت الى المخطوطة شيخا ارسنوم في المدرسة المسورة . وفي ملاحظة في هذه المخطوطة في الفكر وبرقلا
فيه ١١٤٨ (تاريخي) - اقول هذا وقد يكون في قول الطائفة .
٥- لو انهم بالتحقق فيزس خاص بالفرقات ... وآخرا بالمصادر والراجع التي استعان بها المحقق
اذ يثبت خلاصتهم بغير سوء . ارجو لمؤتاة الكرم والفرح والحمد وتعالى الخيرة

وسلوا للندى
الله

قرأتُ في المجلد الثامن من « المورد » ، العدد الثالث ، الصادر في خريف ١٣٩٩ ، ١٩٧٩ ، كلمة الدكتور على جواد الطاهر ، بعنوان « طبقات الشعراء . . مخطوطاً ومطبوعاً » . وقبل كل شيء ، أجدّه حقاً على ، أن أقصّ القصة التي أشار إليها الدكتور على في تعليقه الأول [ص : ٢٥ من عدد المورد ، الثالث ١٩٧٩] . كنت حديثاً عتهد بالخروج من السجن الطويل . في أوائل سنة ١٩٦٨ ، فوصاتني رسالة الدكتور على جواد الطاهر ، يذكر فيها رغبته في إعادة طبع كتاب ابن سلام ، الطبقات ، ولكنني كنت يومئذ . قد أعددت العدة لنشره ، فسكتبت إليه رسالة تحمل هذا المعنى ، فجاءتني منه رسالة أخرى . أرى من الصواب أن أنشرها ، وهذا نصّها . مؤرخة بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٤ :

« « «

الأستاذ الكريم ، والبهائية الجليل الشيخ محمود محمد شاكر ، حفظه الله .

تحيّة واحتراماً ، راجياً لكم الخير والصحة واطراد التحقيق والنشر .

وبعد ، فقد سررت أيتها سرور برسالتكم البليغة الرقيقة ، وأكثر ما زاد السرور والانبهاج ، خبر إعدادكم تحقيق « طبقات الشعراء » إلى طبعة ثانية ، بعد عذورك على الخطأ طلة الغائبة .

وكانت أتمنى لو ملأت نسختاً من مجلة الآداب (ديسمبر ١٩٦٥) ،

ومجلة الأدب (إبريل ١٩٦٧ ، مايو ١٩٦٧) ، إذًا لبعثتُ بها إليكم معرفة رأيكم فيها والإفادة من تنبيهكم على ما حوت من مادة أو رأى . وربما تيسرت لكم يومئذ ، ولعلنى أحظى بملاحظاتكم على ما جاء فيها ، أو في مجلة تجمع اللغة العربية بدمشق (الجزء الأول والثاني من المجلد الحادي والأربعين) .

وقد أتى تواضعكم إلّا أن تطلبوا ما لدى من ملاحظات ، وليس لي ما يستحق الذكر ، ولا أشكّ في أن التحقيق الجديد سيزيل الآثار التي شكّوتم من وقوعها في التحقيق الأول .

ولي في مخطوطة كتابي « محمد بن سلام ... » فصلان ، الأول بعنوان : « طبقات الشعراء مخطوطاً ، والثاني ... مطبوعاً » . ولم أنشرهما انتظاراً للطبعة الجديدة .

وإني ذاكر هنا خلاصة لعدد من ملاحظات القاصين ، مع رجاء العفو والعذر :

١ — اسم الكتاب ، طبقات الشعراء ، وفي تسميته « طبقات فحول الشعراء » ، تسميح وتجاوز . ومثله عنوانات فصول الكتاب .. الطبقة ... من فحول الشعراء .

٢ — جاء على الصفحة ٧ من مقدمتكم : « ... ثم طبع الكتاب بعد ذلك طبعات لا خير فيها .. » ، ولكني لم أجِد إلّا طبعة واحدة ، هي « المحمودية لصاحبها محمود علي صبيح » .

٣ - لو وضعت النقول عن الأغاني والموشح والأمالى بين حاصرتين [] . ولو استنفدت المقابلة الروايات الأخرى فى المصادر التى رجعت إليها .

٤ - رجعت فى تحقيق الطبعة الأولى من تحقيقكم إلى مخطوطكم ، وطبعة بريل والسعادة .. ، وكنت أتمنى لو رجعتكم إلى مخطوطة شيخ الإسلام فى المدينة المنورة ، وهى مصورة فى معهد المخطوطات فى القاهرة ، ورقها فيه ١١٢٨ (تاريخ) ، أقول هذا وقد يكون فى قولى إطالة .

٥ - لو ألحق بالتحقيق فهرس خاص بالفردات ... وآخر بالمصادر والمراجع التى استعان بها المحقق .

إن من حسن حظ الإسلام وحسن حظنا أن يتولى الشيخ محمود شاكر تحقيق طبقات الشعراء .

الأخ الدكتور نورى القيسى بخصكم بيزيد السلام . أرجو للأستاذ الكريم وافر الصحة وتمام الخير .

واسلموا للمخلص

(على جواد الطاهر) (توقيع)

وصالتنى هذه الرسالة الرقيقة الكريمة ، فى أواخر سنة ١٩٦٨ ، ثم مرضتُ مرضة شديدة استمرّت سنوات ، فلم أتمكن من العمل فى الكتاب منذ أواسط سنة ١٩٦٩ ، إلى أوائل سنة ١٩٧٣ ، ثم من الله بالشفاء فأتممته وفرغت من طبعه فى آخر فبراير سنة ١٩٧٤ . ونسيتُ هذه الرسالة الكريمة

ولم أذكرها إلا حين قرأتُ مقالة المورد ، ولو كنت أذكرها لما قصّرتُ في الإشادة بها وبصاحبها في مقدمة الطبعة الثانية ، ولما قصّرتُ أيضاً في البحث عن مجلة الآداب ، ومجلة الأديب ، ولكان يسيراً علىّ أن أرجع إلى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، فأوفيه حقه غير منقوص . هذا عذري ، فإن قبله فهو مشكور ، وإن رددّه علىّ فهو عندي معذور . وأحبُّ الأمرين إليّ أن يقبلَ عذري ، لأنّه به أليق . - ولأنّه . كما قال في تعليقه المنشور في مجلة المورد ، انتهى من بحثه في شأن ابن سلام وكتابه « الطبقات » ، في أواخر سنة ١٩٦٤ ، ثم نشر ما نشر منه متفرقاً في مجلات مختلفة في سنة ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ . وفي هذه السنوات لم أكنُ مستطيعاً أن أعرف شيئاً مما يجري في هذه الدنيا ، وأنا من وراء الأسوار الحصينة . ولما جاءتني رسالته الرقيقة في آخر سنة ١٩٦٨ ، وفيها وعده لي بإرسال صورٍ مما نشر ، تركت وفاءً بوعده ، فيما أظنّ ، ولم أردّ على رسالته ، ثم لم أكد حتى فاجأني المرضُ ، فأنساني برادفُ أوصانه وطوارق وعكاته ، ما كان ينبغي أن أذكره يومئذٍ من فضل هذه الرسالة وفضل كاتبها .

وحين فرغتُ من قراءة ما نُشر في مجلة المورد ، ثم استخرجتُ هذه الرسالة الكريمة فقرأتها ، هالني الأمرُ ، ولم أدري ماذا أقول ، وأعجزني تفسيره ؟ فالرسالة التي كتب بها إليّ في سنة ١٩٦٨ ، تدلُّ على أنه حين علم بإعدادي كتاب طبقات الشعراء للنشر ، آثر أن يتأني في نشر فصلين من كتابه عن « محمد بن سلام الجحّي » ، وهما : « طبقات الشعراء مخطوطاً » و « طبقات الشعراء مطبوعاً » ، تفضلاً منه وكرماً ، وانتظاراً للطبعة الثانية

من الكتاب . (وذكر مثل ذلك أيضاً في تعليقه رقم (١) ، بمجلة المورد) .
ومعنى هذا التآني والانتظار ، هو فيما أظن ، أنه فعل ذلك حتى تصدر الطبعة
الثانية من « طبقات الشعراء » ، ليدخل تعديلاً على هذين الفصلين اللذين
كتبهما في سنة ١٩٦٤ ، في نقد الطبعة الأولى التي صدرت سنة ١٩٥٢ ،
حتى يكون نقده كله موجّهاً إلى الطبعة الجديدة = أو على الأقل ، أن يجمع
بين الأمرين فيذكر ما كتبه عن الطبعة الأولى ، مقروناً بما فعلته في الطبعة
الثانية ، عند كل موضع كان له عليه مأخذ .

ولكنني رأيتُ المقالة المنشورة في مجلة المورد [المجلد الثامن ، العدد
الثالث ، سنة ١٩٧٩] هي نفسُ ما فرغ من كتابته في سنة ١٩٦٤ ، نقلاً
على الطبعة الأولى التي صدرت في سنة ١٩٥٢ ، وبعد صدور الطبعة الثانية في
سنة ١٩٧٤ بست سنوات ، وبعد رسالته إلى في سنة ١٩٦٨ بإحدى عشرة
سنة ! وهذا النشر لا غبار عليه ، إذا كان الفرقُ بين الطبعتين طفيفاً ،
ولكن إذا صارَ الفرقُ فرقاً جوهرياً ، فنشر المقالة على هذه الصورة القديمة ،
أمرٌ يحتاجُ إلى فضل نظر . وذلك لأن الطبعة الثانية لم يرد لها ذكرٌ إلا في
عشرة مواضع من تعليقاته التي بلغ عددها (١٢٩) تعليقا ، وإلا في مواضع
متناثرة في صلب المقالة التي كتبت سنة ١٩٦٤ ، وظاهرٌ أيضاً أنها إضافة
حديثة أكثرها تأييد لنقده على الطبعة الأولى . ولكي يكون الأمر واضحاً ،
أبدأ بملاحظات أو مأخذ التي بدأها [ص : ٢٨] من المورد ، وأوجّل المأخذ
الأول المتعلق بتسمية الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، وأبدأ بالمأخذ
الثاني [ص : ٣٩] والذي وصفه بقوله : « ثانياً : نقل ما جاء في الأغاني وغيره
إلى « طبقات الشعراء » لسدّ النقص والخلل » . وسأفعلُ ذلك بغاية

الاختصار ، لأنى أريد أن أتحقق من صحة ما قلته آنفاً عن هذه المقالة المنشورة بعد ست سنوات من ظهور الطبعة الثانية .

(١) بدأ هذا للمأخذ بنقل من الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ ، وكنت قلت في المقدمة : « استبجحتُ لنفسى أن أنقل أخبار أبى الفرج التى أسندها عن أبى خليفة إلى ابن سلام فى مواضعها التى ظننتُ أنها أحقُّ بها ... » ، ثم أشار فى التعاليق رقم : (١١٠) إلى [شاكر : ٣١ ، ٣٢] ، ولم يشر إلى مكانه فى الطبعة الثانية . وهذا النص الطويل الذى نقله ليس موجوداً فى مقدمة الطبعة الثانية ، لأنى غيّرتُ مقدمة الكتاب تغييراً جوهرياً ، وذلك لأنى أنشأت فى مقدمة الطبعة الثانية فصلاً سمّيته : « بآبة نسخة أبى الفرج الأصفهاني من كتاب الطبقات ، وما نقله عنه فى كتابه الأغاني - ونسخ أخرى » [الطبعة الثانية ، مقدمة س : ٣٨ - ٥٠] .

وفى هذا الفصل ، استظهرتُ أن نسخة أبى الفرج التى أجازها أبو خليفة بروايتها عنه نسخة تامة ، وأنه نقل عنها نقلاً صحيحاً تاماً فى أكثر ما رواه فى كتابه الأغاني ، وأنه تبين لى بالمراجعة والفحص ، أن أخباره المسندة إلى ابن سلام ، جاءت مطابقة لما فى « المخطوطة » ونسخة المدينة « م » مطابقة تامة فى أكثر الأحيان . . . [مقدمة الطبعة الثانية س : ٤٢] ، ثم قلت بعد ذلك :

« ولما رأيتُ المطابقة الصحيحة بين ما كان فى أصل الطبقات وما جاء فى كتاب الأغاني ، استبجحتُ لنفسى فى الطبعة الأولى أن أزيد فى مواضع

الخوهم من نسختي المخطوطة . أخباراً نقلتها من الأغاني بأحد أسانيده الثلاثة عشر المذكورة آنفاً ، وزدتها أيضاً على نسخة المدينة ، التي طبع عنها ما طبع من الطبقات ، وأنا على يقين يومئذ من أنها (أى نسخة المدينة) مختصرة من كتاب الطبقات . فعاب على ذلك بعض أهل الفضل من العلماء . ولكن لما جاءتني مصورة « المخطوطة » كاملة . وجدت كل ما زودته من الأغاني موجوداً في « المخطوطة » ، بل كان بعضها في نفس سياق ابن سلام وفي موضعه من كتابه . كما أثبتته أنا استظهاراً . مثال ذلك : الخبر رقم : ٧٩٥ ، فإنني كنت وضعته بعد الخبر : ٧٩٣ مباشرة ، وهو كذلك في المخطوطة . إلا أنه فصل بينهما الشعر الذي رواه ابن سلام في رقم : ٧٩٤ = والخبر رقم : ٩٤٧ ، كنت نقلته من الأغاني ، ووضعت بعد الخبر رقم : ٩٤٦ ، فسكان كذلك في « المخطوطة » أيضاً . ومواضع أخرى أدع التذكير بذكرها .

« من أجل ذلك رأيت أن الذي فعلته ليس عيباً قادحاً في عملي ، لأن ما في الأغاني ، هو بيقين من كتاب الطبقات ، ووضعي إيّاه اجتهداً في موضع من الكتاب ، ربما أصاب موضعه من أصل ابن سلام . وربما أخطأ الموضع الذي وضعه فيه . ولكنه مع ذلك من أصل ابن سلام بلا ريب . ولا عيب في ذلك إن شاء الله ، وعسى أن يأذن الله بظهور مخطوطة كاملة من الطبقات ، تؤيد أكثر ما ذهبت إليه في إثبات هذه الأخبار في مواضع النقص والخوهم التي وقعت في « المخطوطة » ، وفي « م » ، [مقدمة الثانية س : ٤٣ ، ٤٤]

ثم عقيبت على ذلك ببيان المواضع التي أدخلت فيها روايات أبي الفرج من نسخته التي نقل عنها في كتاب الأغاني ، وذكرت أرقام الأخبار في

الطبعة الثانية ، ثم قلت : « فهذه خمسة وعشرون موضعاً . فيها ستة وثلاثون خبراً . منها خبران مذكوران في « م » ، ولكنني أثبت نص الأغاني ، وخبران في « المخطوطة » زدت فيهما من الأغاني أسطراً ، وتسعة أخبار زيادة على المخطوطة ، لأنني أرجح أن نسخة أبي الفرج كانت أتم منها . فيبقى بعد ذلك ثلاثة وعشرون خبراً . كلها زيادة على « م » (نسخة المدينة) ، وهي مختصرة ، كما أثبت ذلك في « بآية مقارنة المخطوطتين » . [المقدمة ص : ٤٠] .

فإنقال هذا الذي قاتنه في الطبعة الثانية . والاقتصار على ما في الطبعة الأولى ، ليس بالحسن ، ولا أزيد على هذا .

❦ ❦ ❦

(٢) ثم جاء في المقالة بعد قليل (المورد ص : ٤٠) مايلي : « ومع أن الأستاذ المحقق ، كان صبوراً في مراجعة الأغاني والنقل عنه . والمقابلة بين نصوصه ، أنه حين ينقل بيت كثير :

أريد لأنسى ذكرها فكأنما تتملّ لي ليلي بكلّ سبيل

لم ينقل ما جاء بعده عن ابن سلام (بالإسناد نفسه) من أنه ، أي ابن سلام ، قال : « وقد رأيت من يفضل عليه بيت جميل :

خليليّ فيما عشتما هل رأيتما قهنيلاً بكى من حبّ قاتله تبلى »

وأشار في التعليق رقم : (١١٣) فقال : [ابن سلام ٤٦٢) = ط ٢ :

٤٦٠ هـ [أي بالرجوع إلى الطبعة الثانية . وفي التعليق رقم (١١٤) :] « الأصهبان ٤ : ٢٦٦ » . وفي عبارته بعض التجويز . لأنني هنا لم أنقل شيئاً عن الأغاني

بل الخبر موجودٌ في أصل الطبقات نسخة المدينة ، ورقم الخبر في المطبوعة الثانية هو (٧٣٢) . وهو بنصه هناك في كتاب المرزباني [الموشع : ١٤٧]
أما الذي جاء في الأغاني [٤ : ٣٦٦] والذي ذكره في التعليق ، فإسناد أبي الفرج فيه هو : « أخبرني أبو خليفة قال حدثنا محمد بن سلام = وأخبرني الحرمي قال حدثنا الزبير ، عن محمد بن سلام » ، وها إسنادان أحدهما عن أبي خليفة ، والآخر عن الزبير بن بكار ، كلاهما عن محمد بن سلام . ومثل هذا الإسناد المتداخل ، لم يكن من شرطى فيما نقلته عن أبي الفرج ، ولذلك لم أذكره بنصه في الطبعة الأولى ، بل أشرت إليه في [س : ٤٦١ ، تعليق : ١ ، و س : ٤٦٢ ، تعليق : ٢] . ونعم ذكره أبو الفرج أيضاً في الأغاني : (٨ : ٩٥) . بإسناد يوافق بعض ما نقلته إلى الطبقات من روايته ، ولكنه سقط منه ما هو ثابت في مخطوطة الطبقات « م » وفي نص الموشع وهو : « قال ابن سلام : وسمعت من يطعن عليه ويقول : ماله يريد أن ينسى ذكرها ؟ » . وفيه أيضاً بعض التصرف في لفظ الخبر ، كما يتبين ذلك بالمراجعة ، فأثرت الإشارة إليه في الطبعة الأولى ، ولا سيما أني رأيت أبا الفرج ذكر الخبر الذي قبله بقبائل [رقم : ٦٧٣ الطبعة الأولى] فغير في لفظه ، فقال في الأغاني ٩ : ٣٢ : « أخبرنا أبو خليفة ، حدثنا ابن سلام قال : كان كثير مدحياً ، وكان جميل صادق الصباية والعشق » ، ومراجعة خبر الطبقات : [٦٧٣ أولى] يتبين أنه جاء بالمعنى دون اللفظ .

ومع كل ذلك فإنني في الطبعة الثانية ، عند الخبر رقم : ٧٣٠ ، نقلت في الهامش تعليق رقم : ٣ ، نص ما جاء في الأغاني [٨ : ٩٥] الذي أفرد فيه الرواية عن أبي خليفة عن ابن سلام ، وأشرت إلى الرواية التي أدمج فيها

الطريقين : طريق أبي خليفة ، وطريق الزبير بن بكار ، وكلاهما عن ابن سلام .
وهو في الأغاني [٨ : ٩٥] ، فالذي عابه الدكتور على جواد في هذا الموضع .
إنما هو عيبٌ على الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ وحدها . وهذا غريب جداً .
لأنه ذكر الطبعة الثانية هنا [س : ٥٤٦] ، والذي طلب أن أفعله موجودٌ في
الصفحة التي قبلها على النمام [س : ٥١٥] !

(٣) ثم قال بعد مأخذه السالف مباشرة : « وحين مرّ بأبيات الفرزدق
الأربعة التي جاءت في الطبقات : « هما دَلَّتَانِي . . . لم يشر إلى أن البيت
الرابع ورد في الأغاني :

أَبَا دُرٍّ يَوَّابَيْنَ قَدْ وَكَلَّا بِهَا وَأَحْمَرَ مِنْ سَاجٍ تَبِصُّ مَسَامِرُهُ

علما أن رواية الأغاني عن أبي خليفة عن ابن سلام . وأشار في هذا
الموضع بتعليق رقم (١١٥) فيه : [ابن سلام : ٣٦ ، ط ٢ : ٧٩ .
والصواب : « ٤٤ : ٢ » ، ثم رقم (١١٦) وفيه : [الأسباني : ١٦ : ١٦٦]
وكان حق الدكتور على هنا أن ينتقد نقلي هنا عن الموشح . لأنني في الطبعة
الأولى أتممت الخبر رقم : ٤١ من الموشح : ١١٣ = إلى أواخر الخبر : ٤٣ .
وأقحمت فيه ما جاء في الأغاني [١٦٦ : ١٦٧] من أول قوله : « فَأَجَلَّهُ
نَلَاثًا . ثم أخرجه عنها » ص ٣٨ ، إلى قوله : « وهما قصيدتان » ص ٣٩ من
الطبعة الأولى . وفي الطبعة الأولى إساءة أخرى ، كان ينبغي أن يأخذها
الدكتور على ، لأنني لم أذكر عند الخبر رقم : ٤١ منها إلى أول الخبر رقم :
٤٤ : ما فعلته ، ولان أين نقاته ؟ ولا كيف أقحمت فيه ما ليس منه ؟

أما في الطبعة الثانية ، فإنني أتممت الخبر نفسه (رقم : ٤٦ - ٤٩) عن الموشح [س: ١١٣، ١١٤] ، وليس فيها البيت الذي ذكره « أبا در بوايين : » . ثم رفعتُ هذا الإفحام السيء من هذا المكان ، وجئت بخبر الأغاني تاماً على وجهه . برقم : ٥٠٦ [س: ٣٧٢ طبعة ثانية] . وفيه هذا البيت الذي ذكره ، وفي التعليق رقم (٣) قلت ، « انظر ماساف رقم : ٤٨ ، وفيه أربعة أبيات من هذه الأبيات الأولى ، فما نقلته عن الموشح . أما هذا الخبر فهو زيادة أرجح أن هذا موضعها . نقلتها عن الأغاني [١٦ : ١٦٦ ، ١٦٧] . و « م » (نسخة المدينة) التي نعتمدها في هذا الخرم من مخطوطتنا ، مختصرة كما مضى مراراً » ثم قلت في التعليق (٤) من الصفحة نفسها : « هذا البيت ، (وهو الذي ذكره الدكتور على) ، لم يرد فيما سلف رقم : ٤٨ » . وهذا أيضاً غريب جداً . لأنه لم يتنبه لإساءتين بالفتين ، وانتبه لبيت يحيى في خبر آخر غير هذا الخبر ، كنت أنا السبب فيه بإقحامى جزءاً من خبر الأغاني [١٦ : ١٦٦] في خلال خبر بعيد عنه ، ثم أعدت الأمر إلى نصابه في الطبعة الثانية ، ففصلت القول في هذا ص ٤١ تعليق : ١ ، ثم في ص : ٣٧٢ ، حيث نقلت خبر الأغاني على وجهه ، وعلقت عليه . هذا أمرٌ غريب جداً ، لأنه في هذا المأخذ ذكر الطبعة الثانية من الطبقات [ص : ٤٤] . ولم يلق يالاً إلى الموضع الآخر ص ٣٧٢ منها .

* * *

(٤) ثم انصرف الدكتور على عن مأخذه على في شأن كتاب « الأغاني » ، وبدأ يذكر مأخذه على في شأن كتاب الموشح للربزباني ، وذكر فيه ستة عشر مأخذاً .

● وأول ما قدم به رقم (١) « أن الموشح قد يختصر ، فقد نقل ص ٢٢
 ماجاء بشأن الإكفاء . والإيطاء بإيجاز واضح . إذا قيس بما جاء عن الموضوع
 نفسه في الطبقات ص : ٦٠ . ٦٢ . ٦٥ » . وبالطبع ، هو يريد أن يوقع في
 الوهم أن أكثر ماجاء في الموشح مختصر . ومع ذلك فإنني في الطبعة الثانية ،
 قد أشرت إلى ما فعله صاحب الموشح ، منذ أول الخبر رقم : ٦٢ إلى صدر
 الخبر رقم : ٩٤ = ثم من أول الخبر رقم : ٩٦ ، إلى آخر رقم : ٩٨ = ثم
 الخبر رقم : ١٠٢ ، كله مع حذف شاهدين . واختصار المرزباني لحديث
 ابن سلام عن الإقواء والإكفاء : له نظر آخر غير اختصار الأخبار المروية :
 لا أطيل الحديث عنه .

● وفي رقم (٢) قال : « ورد إسناد هذا الخبر (يعني مقاله في الإقواء .
 والإكفاء . . .) في الطبقات إلى محمد بن سلام عن يونس ، بينما يقف الموشح
 عند ابن سلام » ، ويعني أن صاحب الموشح قال : « حدثني إبراهيم بن
 شهاب ، قال حدثنا الفضل بن الحباب . عن محمد بن سلام قال : « الإكفاء
 هو الإقواء مهموز » ، لظنه أن سياف الكلام واحد ، منذ قال ابن سلام
 في أوّل الخبر رقم : (٩٠) قال يونس : عيوب الشعر أربعة : الزحاف ،
 والسناد ، والإقواء ، والإيطاء ، والإكفاء ، وهو الإقواء . والزحاف أهونها ،
 وهو أن ينقص الجزء عن سائر الأجزاء . . . » . وهذا الظن يدخل على كلام
 ابن سلام خلافاً شديداً من ص (٦٨) إلى ص (٩٦) من الطبعة الثانية من
 الطبقات ، كقوله مثلاً ص : ٧٨ : « وأخبرني سلمة بن عياش . . » ، فإن
 ابن سلام هو الذي يروي عن سلمة لا يونس . والحق أن كلام يونس ينتهي

عند قوله : « والإكفاله هو الإقواء » . وما جاء بعده فهو تفسير ابن سلام لهذه الألفاظ .

● وأما رقم (٣) ، وهو موضع الاختلاف بين لفظين : « يقتحم » و « يقتحم » ، فهو مما يقع مثله في نسخ من كتاب . ثم قال في رقم (٤) « قد تردد رواية في الموشح مطابقة لرواية الطبقات ، ويحسن في هذه الحالة الإشارة إلى وجود الرواية في الموشح [ينظر الموشح ص : ٦٥ ، الطبقات : ١٠٠] وهذا الذي طلبه موجود في الطبعة الثانية ص : ١٢٤ ، تعاليق رقم : ٥٥ ، على الخبر رقم : ١٤٣ ، مع زيادة في المراجع أيضاً . لم يرجع الدكتور إلى الطبعة الجديدة !

● وفي رقم (٥) نصيحة أخرى قال : « قد تختلف الرواية بعض الشيء في الموشح ، منها في الطبقات ، ولكن هذا لا يمنع من الإشارة إلى الموشح في الحاشية [تنظر الطبقات « يعني الطبعة الأولى » ص ١٦ ، ١٠٠ (صوابه : ١١٨ ، ١٠١ (صوابه : ١٩) ، وتقال بالموشح : ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١] » والخطأ الذي صححته آنفاً مردّه إلى العجلة ، والمراجع التي ذكرها المذكورة في هامش الطبعة الأولى تعاليق (٢) = وفي الطبعة الثانية ص ١٧ ، تعاليق : (١) ، ثم رقم (٣) = ثم في ص ١٨ ، تعاليق رقم (١) = ثم ص : ١٩ ، تعاليق : (٢) = ثم ص ٢١ رقم (١) مع إضافات مختلفة . لم يرجع أيضاً إلى الطبعة الثانية !

● وفي رقم (٦) نصيحة أخرى قال : « تحسن الاستفادة من الاختلاف لدى المقابلة والتحقق . . . » ، ثم ذكر ما في ص ١١٧ من الطبعة

الأولى ، وذكر ما فى الموشح ، ثم وضع بين قوسين ما يلى : « (وقد أخذ
الحقق بها ط ٢ : ص ١٤٠) » . الحمد لله ، ولكنى لا أدرى لماذا لم يفعل ذلك
الدكتور فى سائر المواضع المشابهة !

● ثم فى رقم (٧) قال : « ومنه أن جاء فى الطبقات | ص : ٦٤ | و « ذروة
الناس » و « أخذہ الناس عليه » ، وفى الموشح | ص : ٢١٧ | : « وغاية الناس »
و « أخذہ الناس عليه » ، والأولى خبرتها فى الطبعة الثانية ، وعلفت عليها
آمر : ٧٨ ، مقابل : ١٠ ، وفيه ما طلب وأكثر منه . أما « أخذہ » التى فى
الموشح . فإنما هى مجرد ضبط من ناشر الموشح ، والأجود « أخذہ » ،
ولا أدرى لماذا ترك الرجوع هنا إلى المطبوعة الثانية ، وأما رقم (٨) فأرقام
الصفحات فيها أخطأ ، من العجلة والانفعال ، فلم أعرف موضعها لا فى الموشح
ولا فى الطبقات . وأما رقم (٩) فإنه نصيح بمراجعة ص : ٣٣ من الطبقات على
ص : ٧٤ من الموشح ، والذي نصيح به موجود مثبت فى الطبعة الثانية ، فى
آخر الخبر رقم : ٤٤ ص : ٤٠ ، تعليق رقم : ١ ، وهذا غريب أيضاً !

● ثم قال فى رقم (١٠) وقد فعل المحقق مرة ، فقابل وفضل | ص : ٣٦٤ |
كلمة « محلب » الواردة فى الموشح | ص : ١٢٧ | على « مجلب » الواردة فى
« أصول الطبقات » وهذا صحيح ، ولكن التعبير عنه غير حسن ، ولكن
ينبغى أن تعرف أن كلمة « أصول الطبقات » ليس صحيحاً كل الصعة ، لأنه
مؤم ، فى الطبعة الأولى لم يكن اعتمادى فى هذا الموضع ، إلا على طبعة
يوسف هل ، وعجان الحديد ، على ما فيها من التخليط والفساد . وقد ذكرت
ما أشار إليه الدكتور فى تعليقي فى الطبعة الأولى ، لكن لما جاءت نسخة المدينة

المخطوطة « م » كان فيها « محلب » بالخاء على الصواب ، فألغيت تعليق الطبعة الأولى ، وما فيها من الإشارة إلى تفضيل ما في الموشح ، واقتصرت في الطبعة الثانية على التعليق على نفس الخبر ، وهو فيها رقم : ٨٥٦ ، وذكرت المراجع ، وفيها الموشح | ١٢٧ | ، وغيرت التعليق على لفظ « محلب » ، دون إشارة إلى ما في الموشح . وهذا دالٌّ أيضاً على أنه لم يرجع إلى الطبعة الثانية .

● وفي رقم (١١) نصيحة أخرى تحثني على الانتفاع بسند رواية وردت في الموشح للتعليق على سند رواية وردت في الطبقات ، فقد جاء في الطبقات | س : ٣٢٨ ، الطبعة الأولى | : « قال ابن سلام : ذكرت مروان بن أبي حفصة جريراً والفرزدق . . » ، وجاء في الموشح | س : ١٤٣ | : « وحدثنى علي بن هرون ، قال حدثنا وكيع . قال حدثنا محمد بن سلام عن أبيه قال : ذكرت مروان بن أبي حفصة جريراً والفرزدق . . » . ومع أن نحوي الروايتين مختلف ، إلا أننا يمكن أن نستدل أن الذي ذكر مروان هو الأب . وهذا أوجه إذا راعينا السنن والزمن . انتهى . وبالطبع أنا لا أعمل بمثل هذه النصائح لأسباب كثيرة ، ومع ذلك ، فإن الذي نبه الدكتور على جواد إلى التماس مثل هذا الطريق في الانتفاع والاستفادة بما ذكر ، هو تعليق على علي أبيات مروان بن أبي حفصة ، والذي أثبتته في الطبعتين الأولى والثانية ، وفعلت ذلك تفسيراً لخبر رواه أبو الفرج في أغانيه | ١٠ : ٩٠ | عن غير ابن سلام ، عن أحمد بن موسى بن حمزة قال : « رأيت مروان بن أبي حفصة في أيام محمد بن زبيدة (يعني الأمين . وخلافته من سنة ١٩٣ إلى سنة ١٩٩) ، في دار الخلافة وهو شيخ كبير ، فسألته عن جرير والفرزدق : أيهما أشعر ؟ فقال لي : سئلت عنهما أيام المهدي (بويح المهدي ببغداد في ذي الحجة

سنة ١٥٨ ، وتوفي في المحرم سنة ١٦٩) ، وعن الأخطل قبل ذلك ، فقلت فيهم قولاً عقدته في شعر ليثبت . فسألته عنه فأنشدني :

ذَهَبَ الْفَرَزْدَقُ بِالْهَجَاءِ ، وَإِنَّمَا حُلُوُ الْقَرِيضِ وَمُرُّهُ لِيَجْرِي

وذكر أبياتاً منها الأبيات الثلاثة التي ذكرها ابن سلام في خبر الطبقات ، ثم قلت : « فبان بهذا أن الذي سأله أيام المهدي هو ابن سلام » . وإنما أثبت هذا التعليق لجرد الفائدة في تفسير خبر جاء في الأغاني (١٠ : ٩٠) لأزيل الإبهام عن الذي سأل مروان بن أبي حفصة في زمن المهدي ، لا شكاً في رواية ابن سلام عن مروان ! وكيف أشك ، أو أعمل بنصيحة الدكتور على جواد ، وأنا أعلم أن ابن سلام مثلاً ، في أخبار كثيرٍ غزوة في الطبقات رقم : ٧٢٢ (الطبعة الثانية) يقول : « قال ابن سلام : ورأيت مروان بن أبي حفصة يعجبه مذهبه في المديح جداً (يعني مذهب كثير) ، يقول : كان يستقصي المديح » ، ثم يقول في الخبر رقم : ٧٣٤ أيضاً : « قال ابن سلام : فقلت لابن أبي حفصة : من جودة مديحه هذا جعل دونه ثمانين ألفاً .. » ، إلى آخر الخبر . ليس هذا النوع من النقد بحسن ولا صحيح ، ولا هو نصيحةٌ سليمة .

● ثم جاء المأخذ رقم (١٢) وقال فيه : « اشترط المحقق للرواية التي ينقلها إلى الطبقات أن تكون واردة عن طريق الفضل بن الحباب ، والشرط وارد » ، ولكننا رأينا في الموشح [ص : ١٧١] رواية لم يذكر فيها الفضل بن الحباب ، طابقت رواية الأثناني [١٦ : ١١١] التي وردت عن أبي خليفة (الفضل بن الحباب) . وقد نقل المحقق إلى الطبقات [ص : ١٠٤٦٧]

رواية الأغاني (وأشار إلى رواية الموشح) ، ومعنى الظاهرة ، أنه قد يكون بين ما لم يرو عن طريق ألى خليفة ، ما هو فى حقيقة من صلب طبقات الشعراء » .

وهذا الذى ظنه من أنى نقلت الخبر رقم : ٦٨٥ [س : ٤٦٧] فى الطبعة الأولى ، عن كتاب الأغاني غير صحيح البتة ، لأنه موجود فى طبعة يوسف هل ص : ١٢٥ ، وطبعة عجان الحديد : ١٨٦ عن نسخة دار الكتب ، وهو فى مخطوطة المدينة «م» أيضاً ، ومذكور فى الطبعة الثانية فى الطبقات برقم : ٧٤٢ [س : ٥٥١] ، فلا معنى لهذا المأخذ ، ولا معنى لعدده اتفاق الروايات من طرق مختلفة « ظاهرة » تحتاج إلى مثل هذا التعقيب على شىء لم أفعله أيضاً .

• ثم يتصل بهذا المأخذ رقم (١٣) حيث يقول : « فقد وردت فى الموشح [س : ١٣٨] رواية عن « ... محمد بن موسى البربرى عن محمد ابن سلام ... » طابقت رواية الطبقات [س : ٣١٥] . وينظر الموشح [س : ١٢٥] ، ويقابل بالطبقات [س : ١٥١] . قلت أنا : صواب هذا الرقم الأخير : « الطبقات [س : ١٥٢ - ١٥٤] » ، وهذا خطأ مرده إلى العجلة والانفعال . والقسم الأول من هذا المأخذ الذى يتضمن النصيحة أيضاً ، والمشار فيه إلى رواية الموشح [س : ١٣٨] « ... محمد بن موسى البربرى » ، عن ابن سلام . . . والطبقات [س : ٣١٥ الطبعة الأولى] يحتاج إلى بعض الإطالة . فالدكتور على لجأ إلى ذكر رواية البربرى عن ابن سلام فى الموشح [س : ١٣٨] ، وهى بلا شك ولا ريب ، لا تطابق رواية الطبقات البتة ، لأن روايته عن ابن سلام هى : « فال : سألت بشاراً الأعشى فقلت : يا أبا معاذ ،

أى الثلاثة أشعر ، جرير أو الفرزدق أو الأخطل ؟ - وكان عالماً بصيراً -
فقال : لم يكن الأخطل مثلهما ، ولكن ربيعة تعصبت له وأفطرت عليه .
وهذا نص الخبر المذكور فى الطبقات [الأولى ص : ٣٩٥ رقم : ٤٥٢ /
والثانية ص : ٣٧٤ رقم : ٥٠٧] .

« أنا أبو خليفة ، أنا ابن سلام ، قال : « سألت بشاراً العقيليّ عن
الثلاثة ، فقال : لم يكن الأخطل مثلهما ، ولكن ربيعة تعصبت له وأفطرت
فيه . فقلت : لجرير والفرزدق ؟ قال : كان جرير يحسن ضروباً من الشعر
لا يحسنها الفرزدق . وفضل جريراً عليه » .

فألفاظ الخبرين مختلفةٌ بعض الاختلاف ، والمرزبانى نفسه قد روى الخبر
بلفظه كما هو فى الطبقات فى كتاب الموشح نفسه [س : ١١٥] ، كما أشرت
إليه فى تعليقي على الخبرين فى الطبعتين جميعاً ، وبنفس الإسناد الذى اعتمدت
أخذه من الموشح : « إبراهيم بن شهاب ، عن أبي خليفة ، عن ابن سلام ،
ورواه ابن سلام نفسه ببعض الاختلاف فى موضع آخر من كتابه ، فى « ذكر
الأخطل » ، وهو فى الطبعة الأولى [س : ٣٩١ برقم : ٥٨٥] ، وفى الثانية
[س : ٤٥٦ برقم : ٦٢٩] ، وقد نقلته عن الأغانى [٨ : ١٠] ، ورواه
ابن عساكر فى تاريخه عن الطبقات ، كما أشرت إلى ذلك فى الطبعة الثانية ،
ولأسباب ذكرتُها هناك فى الطبعتين جميعاً . وفى هذه الفقرة من المأخذ
إيهاً غير حسنٍ ، بل إن هذا وحده يؤيد صحة التزامى بإسناد المرزبانى ، عن
إبراهيم بن شهاب ، عن أبي خليفة ، عن ابن سلام .

أما الموضع الثانى من المأخذ (١٣) الذى يطالب فيه الدكتور على جواد

بمقارنة ما في الموشح [١٢٥] بما يقابله في الطبقات [س : ١٥١] ، [والصواب
 هنا أيضاً : س : ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤] ، وهو خطأ مردّه أيضاً إلى العجلة
 والانفعال ، وهو يقابل في الطبعة الثانية من الطبقات [س : ١٨٢ ، برقم : ٢٣٨ |
 وقد علقت عليه | س : ١٨٢ ، تعليق رقم : ٦ | فقلت : أخذت به « م »
 (أى نسخة المدينة المخطوطة) ، والخبر مختصر في الموشح : ١٢٥ ، وفيه :
 « النخار » بالخاء المعجمة ، وهو موجود في « المخطوطة » ، أى نسختي التي
 التي انتقلت إلى مكتبة « تشستر بيتي » الورقة (٢٧) . فهذا أيضاً مأخذ غير حسن ،
 لما فيه من الإيهام ، لأن خبر الموشح | س : ١٢٥ | لا يزيد على سبعة أسطر ،
 وخبر الطبقات ثمانية عشر سطراً . شيء غريب !

ثم ختم الدكتور على جواد مأخذه على في شأن كتاب الموشح بثلاثة
 مأخذ ، قدم لها بأنه قد وردت في الموشح روايات لم نقلها إلى طبقات الشعراء ،
 وكان من حقها تبعاً لمنهجى أن تنقل ، لأنها برواية أبى خليفة الفضل بن
 الحباب ، ولأنها تقابل نقصاً أو خروفاً في نسختي ، ولأنها من طبيعة الموضوع
 المتحدث عنه | المورد المجلد الثامن ، العدد الثالث ، س : ٤١ | .

● قال في المأخذ رقم (١٤) : « فن ذلك ما جاء على (ص ٤٩) من
 الموشح : « . . . وحدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ،
 عن محمد بن سلام قال : لم يكن للأعشى بيت نادر على أفواه الناس ، مع
 كثرة شعره ، كآبيات أصحابه » . وهذا الخبر موجود في مخطوطة المدينة ،
 وفي مخطوطاتي المنتقلة إلى مكتبة « تشستر بيتي » ، وهو موجود في الطبعة الأولى
 | س : ٥٤ ، ضمن الخبر رقم : ٦٤ | وموجود بالطبعة الثانية | س : ٦٥ برقم : ٨٤ |

وليس فيه قول المرزبانى « مع كثرة شعره » . ونعل ذلك المرزبانى لأنه فصله
عن الخبر الذى قبله ، والذى فيه : « وقال أصحاب الأعشى : هو أكثرهم
شروفاً وأذهبهم فى فنون الشعر ، وأكثرهم مدحاً وهجاءً ونفراً ووصفاً ،
كُلَّ ذلك عنده » ، فمن أجل ذلك أدرج المرزبانى فى الخبر من كلامه هو قوله :
« مع كثرة شعره » . ولا أدرى ماذا أقول فى هذا المأخذ ! !

● ثم جاء بعد هذا ، المأخذ رقم (١٥) يقول فيه : « ومن ذلك ما جاء
على | س : ٧٦ - ٦٧ | من الموشح : « حدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا
الفضل بن الحباب قال ، حدثنى أبو الغراف قال ، قال النابغة الجعدى : إني
وأوس بن مغراء ، لنبتدرُ بيتنا ما فلناه بعد ، لو قاله أحدنا لقد غلبتلى
صاحبه . قال ابن سلام : وكانا يتهاجيان ، ولم يكن أوس إلى النابغة فى قرينة
الشعر ، وكان النابغة فوقه ، فقال أوس بن مغراء :

فاستُ بعاف عن شتيمة عامر ، ولا حابسى عما أقول وعيدها
نرى الأوزم ما عاشوا جديداً عليهم ، وأبقى ثياب اللابسين جديدها
لعمرك ما تبلى سراويل عامر من اللؤم ، مادامت ثيابها جلودها

فقال النابغة : هذا البيت الذى كننا نبتدر ، وغاب الناس أوسا على
النابغة » انتهى .

❦ ❦ ❦

وصدق الدكتور على جواد ، فإن الطبعة الأولى من الطبقات خات من
هذا الخبر . ولم أقتله من الموشح لأسباب ، منها أنى وجدت أبا الفرج فى
الأنغى ، رواه مختصراً جداً ، مع اختلاف فى اللفظ ، وإسناده مركب قال :

« أخبرنا أبو خليفة الفضل بن الحبيب مما أجاز لنا روايته عنه من حديثه .
وأخبرنا بما ذكره منها ، عن محمد بن سلام الجعفي ، عن أبي الغراف =
وأخبرنا به أحمد بن عبد العزيز ، وحبيب بن نصر قالوا ، حدثنا عمر بن
شبه ، [عن محمد بن سلام] ، عن أبي الغراف . . . » ، وذكر الخبر مختلفاً ،
وليس فيه إلا البيت الأخير من الأبيات الثلاثة [الأغاني ٥ : ١٢ ، في أخبار
الناطقة الجعدي .] وحيرني هذا الخبر يومئذٍ ، فلم أدر أأخبار الناطقة أحقُّ
به ، أم أخبار أوس بن مغراء ، فعلمته ولم أنقله إلى أخبار الناطقة في الطبقات .
فلما وقفت على « كتاب الغرة » الذي ذكرته في [ص : ٩٨ ، تعليق :
٣ من الطبعة الثانية | ، ورأيت أنه نقل نصوفاً مهمة عن ابن سلام تطابق كل
الطائفة ما في كتاب الطبقات ، وكان في الغرة هذا الخبر في ترجمة الناطقة
الجعدي ، نقلته عندئذ في الطبعة الثانية من الطبقات [ص : ١٢٥ ، ١٢٦] ،
برقم : ١٤٦ | وقات في آخره : [الموشح : ٦٦ ، ٦٧ / الأغاني ٥ : ١٢
مختصراً ، ومهاسن ابن الشجرى مختصراً ، والقرة مخطوطة : ١٩٣ ، وانظر ما سيأتي
في آخر الطبعة الثالثة من الإسلاميين ، وفي ترجمة أوس بن مغراء ، بعد الخبر رقم : ٧٧٦] ،
وزدته هنا لأن هذا موضع خرم في مخطوطتي ، والاعتماد فيه على مخطوطة
المدينة « م » ، وهي مختصرة من كتاب الطبقات ، كما ذكرت ذلك
في مقدمة المطبوعة الثانية من الكتاب . فلم يبال الدكتور بالمطبوعة الثانية ،
ولم يراجعها .

● أما المأخذ (١٦) ، فهو المأخذ الوحيد الذي لا غبار عليه ، يقول :
« ومنه ما جاء في الموشح | ص : ١٠٦ | : « . . . وحدثني إبراهيم بن شهاب
عن محمد بن سلام قال الفرزدق لامرأته النوار : أنا أشعر أم آبن المراغة ؟

قالت : غلبك على خلوه وشركك في مره » ، وكان أحب إلى لوزدته في خبر النوار | س : ٢٢٢ ، ١٣٠ ، الأخبار من رقم : ٤٣٠ - ٤٣٧ ، وكان هذا مكانه إن شاء الله . ومع ذلك فهو الخبر الوحيد الذي سقط منى في نقله عن الموشح .

» « »

ثم حتم الدكتور على جواد الطاهر مآخذ هذه بقوله : « ليس من علم التحقيق أن ننقل إلى الكتاب الذى نحققه مادة (غزيرة) من كتب أخرى لان تلك الدليل العلمى القاطع على أنها من الكتاب المحقق لفظاً ومعنى ... » ، وأشار إلى أن (علمية التحقيق) تمتضى فصل هذه المادة ، وحفظها في ملحق يذيل به الكتاب | المرد ٨ ، العدد ٣ س : ٤١ | ، والذى يستأفت النظر ، هو وضعه لفظ (غزيرة) بين قوسين ، ولوضعها بين قوسين دلالة لالتحفي .

فهل يأذن لى الدكتور على جواد ، فى هذا الموضع ، أن أجمع بينه وبين الدكتور منير سلطان صاحب كتاب « ابن سلام وطبقات الشعراء » ؟ وأنا لأحب أن أفعل ذلك ، لولا أنى رأيت أنه هو نفسه ذكر كتاب الدكتور منير سلطان ، وقال إنه قد قرأه ثم قال : « وكان طبيعياً جداً أن نلتقى وإياه فى عدد من النقاط بحكم المنهج العلمى ووحدة المصادر » [المردس : ٢٦ | . وكلمة (غزيرة) مبهمة الدلالة عند الدكتور على جواد ، ولكن الدكتور سلطان أحسن كل الإحسان ، فقد تدبّع كل ما زدت على ما بقى عندنا من نص الطبقات لابن سلام ، وذكرها جميعاً بأرقام صفحاتها فى الطبعة الأولى أيضاً ، وذكر أنها (٣٧) فقرة كاملة ، ثم زاد أيضاً فذكر ما زدت فى خلال نص الكتاب بين الأقواس من كلمات فى (٤٠) موضعاً ، كما ذكر .

وحدد الكلمات التي زيدت ، كما ذكرها وكما راجعتها على الطبعة الأولى هو (١٥٠) كلمة . ثم ذكر أيضاً زيادات الشعر ، فكانت (٣٧) بيتاً ، و (٦) أسطر [ابن سلام وطبقات الشعراء : ١٦٨ ، ١٦٩] ، ثم قال بعد ذلك : « وهذه الزيادات سبب تضيخ الكتاب » . وسأحاول أن أتبين هنا معنى (مادة غزيرة) ، ومعنى (زيادات سببت تضيخ الكتاب) .

وينبغي أن أشكر الدكتور منير سلطان شكراً جزيلاً على هذا الإحصاء الذي تدمت ذكره ، لأني بمراجعته على ما أحصيته أنا ، تبين لي أني حين ذكرت المواضع التي أدخلت فيها روايات أبي الفرج ، سهوت عن أربعة مواضع ، هي في الطبعة الثانية من الطبقات [رقم : ٦٢٩ ، ورقم : ٧٤٠ ، ورقم : ٨٠١ ، ورقم : ٨٣٥] ، وكذلك ينبغي أن يصحح ما كتبت في المقدمة في مواضعه [س : ٤٥ ، ٤٦] .

ويكون ما زدته على أصل الطبقات في نسخة المدينة « م » هو تسعة وعشرين خبراً ، وما زدته على المخطوطة هو عشرة أخبار ، وجماعتها تسعة وثلاثون خبراً ، ومنها سبعة مواضع لم يذكرها الدكتور سلطان ، وستة مواضع في إحصائه الذي اعتمد فيه على الطبعة الأولى ، ينبغي إسقاطها ، لأني حذف منها واحداً في الطبعة الثانية ، وخمسة مواضع وجدت في المخطوطة ، وكنت نقلتها عن الأغاني .

ثم أحصيت بعد ذلك عدد أسطر أصل كتاب الطبقات في الطبعة الثانية (دون الشرح) ، فكان عدد أسطر الأصل المطبوع هو : (٥٩١١) سطرًا = وأحصيت عدد أسطر جميع الزيادات التي أدخلتها على الكتاب فبلغت (٢٨٧) سطرًا ، فإذا أخرجنا هذه الزيادة صار الباقي (٥٦٢٤) سطرًا ،

جميعها من الأصاين : مخطوطة المدينة « م » ، ومخطوطى المنقلة إلى مكتبة
نشرت بتي . ولو قسمنا هذا العدد على (١٨) ، وهو عدد أسطر الصحيفة
بنفس الحرف المطبوع ، كان عدد صفحات أصول الطبقات هو (٣١٢٥)
صفحة ، أى نحو عشرين ملزمة . ثم لو قسمنا الزيادة ، وهى (٢٨٧) سطرًا
على (١٨) سطرًا فى الصفحة ، كان عدد الصفحات التى زدتها (١٦)
صفحة ، أى ملزمة واحدة .

فهل يليق مثلاً أن يقال فى كتاب عدد أوراقه (٣٢٠) صفحة (أى
٢٠ ملزمة) ، وزيدت عليه (١٦) صفحة (أى ملزمة واحدة) : إن هذه
الزيادة (مادة غزيرة) ، أو يقال : « إن هذه الزيادات سبب فى تضخم
الكتاب » ! ! مبالغة ، أليس كذلك ؟ والمبالغة فى المدح سيئة ، وهى فى
الذم سيئة ، وهى فى طاب الإبهام سيئة ، أحب أن نبرأ من المبالغة فى الحب
والبغض ، وفى الثناء والقدح ، وفى الجمالة والازورار ، فإنها تضر ، وهى
فوق ذلك متعبة للطرفين جميعاً ، كما ترى فى هذا الحساب والإحصاء .

ومع ذلك ، فأنا لا أستطيع أن ألوم الأستاذين الفاضلين ، الدكتور على
جواد ، والدكتور منير سلطان ، فأنا وحدى المسيء الذى جلب على نفسه
الإساءة . لأننى حين عرضت فى مقدمة كتاب الطبقات لأمر « الزيادة » التى
زدتها على أصل الكتاب المخطوط والمنشور ، لم أضئ ما كتبتُ بياناً واضحاً
مقنعاً ، أكشف فيه عن حقيقة دراسى للكتاب التى اعتمدتُ على الزيادة
منها ، وكان ينبغى أن أفعل ، وأن أفصل القول فى هذه الزيادات ، وفى
مقدارها ، وقد حاولتُ أن أستدرك بعض هذا الخلل فى الطبعة الثانية ،
فأنبت فى آخر الكتاب بياناً بأرقام الفقرات التى أخذتُ بها نسخة المدينة

(المخطوطة) ، وما أخطت به في ثنايا الفقرات ، وظننت أن ذلك كاف ، وقد تبينت الآن أنه لا يغني شيئاً ، فانما هي أرقام لا غير ، تحتاج إلى تفسير . فصار واجباً على أن أتولى تفسير ما قصرت في بيانه .

وسأجعل مرجعاً في هذا التفسير إلى الطبعة الثانية وحدها ، تجنباً للإطالة بذكر الأولى والثانية معاً ، ولأني قلت في مقدمة الثانية [ص : ٧٠] ، بعد أن ذكرت ما وقع فيها من الأخطاء : « ومن أجل هذا ، فأنا لا أحل لأحد من أهل العلم أن يعتمد بعد اليوم على هذه الطبعة الأولى من « طبقات فحول الشعراء » ، مخافة أن يقع بي في زلل لا أراضاه له . وأضرعُ إلى كل من نقل من هذه الطبعة شيئاً في كتاب ، سواء نسبته إليّ أو لم ينسبه ، أن يراجع على هذه الطبعة الجديدة من الطبقات ، لينفي عن نفسه وصله العيب الذي احتملت أنا وحدي وزره » ، وقولي هذا بمنزلة عن أمر « الزيادات » التي زدتها ، وعن عملي في إخراج كتاب الطبقات ، بل أردت به ما وقعت فيه من خطأ في قراءة بعض نص المخطوطة ، وبعض تفسيرى وشرحي لهذا النص ، لا غير . أما الدكتور على جواد ، فقد حمل كلامي هذا على وجه آخر يتعلق بالزيادات التي زدتها ، وبما عابه على هو وغيره من أفاضل الكتاب ، وقد أثبت نص كلامي هذا في آخر مقالته في مجلة المورد [ص : ٤٥] | مقدماً له ومعقباً عليه ، بعجالة وانفعال ، حتى خرجاً به عما عهدته في رسالته إلى من الرقة واللفظ ، إلى باب آخر لا أشك أنه في طباعه بعيد عنه كل البعد ، لأن من شيمته « الحياء » ، كما دلت عليه الأسطر الأخيرة في مقاله |

لكتاب « طبقات فحول الشعراء » أصلاً من مخطوطان ، الأول : مخطوطة المدينة ، التي رمزت لها بحرف « م » ، والثاني : مخطوطتي التي آلت إلى مكتبة « تشستر بيتي » ، ورمزت إليها باللفظ « المخطوطة » ، وعلى هاتين المخطوطتين اعتمدت في الطبعة الثانية من الطبقات .

وقد ذكرت في مقدمة الطبعة الثانية [س : ١٢ - ١٤] أن الأصل الباقي من نسخة « م » ، وهي غير مرقمة الصفحات ، عدد أوراقه (٧١) ورقة ، وفيها خرمان ، رجعت أن عدد أوراقهما المفقود نحو تسع ورقات . أما « المخطوطة » ، فهي مرقمة الصفحات ، من (١ - ١١٢) غير ورقة العزran ، وعدد الأوراق المفقودة منها (٤٥) ورقة ، والباقي عندنا منها (٦٥) ورقة ، وقد فصلت مواضع الحرم في المقدمة [س : ١٢] . وكان تفصيل القول في المقارنة بين المخطوطتين أمراً لا بُدَّ منه ، ولسكني حين عقدت في المقدمة فصلاً عنونه : « بآبة المقارنة بين المخطوطتين » ، أوجزت القول فيه اعتماداً على ثقتي بفعالة أهل العلم وقدرتهم على التوفيق والتفصيل . وقد تبين لي الآن أنه فصل ناقصٌ مختلٌ ، لأنه يحملهم مؤونةً هم في غنى عنها ، ولم أحذر أن يفضي بهم إسقاط هذه المؤونة ، إلى باب من الشك في أصل عمل كُله . وقد كان ، وبغفلتي عن الحذر كان .

وأول شيء ينبغي أن نعرفه أن نسخة المدينة « م » تسكادُ تكون تامة لأنه لم يفقد منها سوى تسع ورقات أو أقل ، من (٨٣) ورقة ، فالناقص هو تسعها [هـ] فقط ، و « المخطوطة » الأخرى فاحشة النقص ، لأن المفقود منها هو (٤٥) ورقة من (١١٢) ورقة ، فالناقص منها هو خمسها [هـ] ، أو أشف قليلاً . وقد جمعت المخطوطتين كاملتين في الطبعة الثانية ، فكان

عدد أخبار الكتاب كله كما رقتها هو (٩٥٣) خبراً ، بما فيها الزيادة التي زدتها ، وعددُ ترقيمها هو (٦٣) خبراً ، بما فيها أحد عشر بيتاً من الشعر . والذي ينبغي أن تقع عليه المقارنة بين النسختين هو : (٨٩٠) خبراً ، وهو مجموع ما في « م » و « المخطوطة » من الأخبار ، ينبغي أن أسقط منهما أيضاً الخبران برقم : (٤٧) ، (٤٨) لأنني زدتُهما من الموشح ، فالباقى هو (٨٨٨) خبراً ، وليس في نسخة « م » ، خبره واحد ، ليس في الذي يقابلها من « المخطوطة » .

وقد أثبت في آخر الطبعة الثانية بياناً بأرقام الأخبار التي أخلت بها نسخة « م » ، فكان عددها (١٧٣) خبراً ، وكلها موجود في « المخطوطة » . ثم أثبت أيضاً أرقام ما أخلت به « م » في ثلثي الأخبار ، فبلغت ثمانية وأربعين (٤٨) موضعاً ، عدد أسطرها (١٨٠) سطراً ، فلو قسمناها على (١٨) وهو عدد أسطر صفحة من كتاب الطبقات ، بلغت عشر (١٠) ورقات . فلو فرضنا أن الصفحة من الكتاب ، تنسج لثلاثة أخبار ، لكان تقديرها ثلاثين (٣٠) خبراً ، ويكون عدد ما أخلت به « م » من الأخبار مئتي خبر وثلاثة أخبار (٢٠٣) ، من مجموع أخبار عددها (٨٨٨) خبراً . أى نحو من رُبْع (¼) الأصل الجامع بين « م » و « المخطوطة »

وإذا كان الباقي عندنا من « المخطوطة » ، هو (٦٥) ورقة ، والمفقود منها هو (٤٥) ، فمن المعقول على هذا القياس أن تكون « م » ، قد أخلت أيضاً بنحو ربع (¼) الأخبار الموجودة في هذا القسم المفقود من « المخطوطة » وبهذا يقبَلُ مقدار الاختلاف الظاهر بين نسخة المدينة « م »

التي تسكاد تكون تامة ، وبين « المخطوطة » الفاحشة النقص ، ويتبين أيضاً أن « م » نسخة مختصرة من كتاب الطبقات . ويتبين أيضاً أنها تسكاد تكون نصف كتاب الطبقات ، رُبْعٌ [¼] دلت عليه مقارنة الموجود بالموجود ، ورُبْعٌ [¼] دل عليه التقدير المتوقع في المفقود . ومعنى ذلك أن « المخطوطة » لو كانت قد وصلتنا تامة ، لكانت ضعف نسخة « م » تامة أيضاً . وإذن ، فالنسخة التي طبعها يوسف هل ، ونسخة عجمان الحديد المطابقة لها ، هي نصف كتاب طبقات ابن سلام ، بلا ريب .

✱ ✱ ✱

● وههنا أمور لا بُدَّ من بيانها ، قبل أن أفضى إلى تفسير عملي الذي. عماته في كتاب « طبقات فحول الشعراء » . وذلك أن « المخطوطة » الفاحشة النقص ، نسخة عتيقة مسندة ، وقد رجعت في المقدمة أن تاريخ كتابتها كان يبين قبل سنة ٣٣٦ من الهجرة ، ويوشك أن يكون كان قبل سنة ٣١٠ هـ أو قبل ذلك بقليل [المقدمة ص : ٣١] ، ومعنى ذلك أنها كتبت بعد قليل جداً من وفاة أبي خليفة الجحى ، راوى الكتاب عن خاله محمد بن سلام ، وقد توفي أبو خليفة سنة ٣٠٥ هـ من الهجرة . وخط « المخطوطة » نفسه يؤيد ذلك . فهمى إذن ، من أقدم ما عندنا اليوم من مخطوطات القرنين الثالث والرابع الهجري .

أما نسخة المدينة « م » ، نخطها أشبه بالخط المغربي ، وهو خط عتيق أيضاً ، وقد رجعت أنها كتبت قبل سنة ٤٠٩ من الهجرة على وجه القطع ، ويمكن أن تكون كتبت قبل سنة ٣٦٧ هـ ، قبل وفاة أبي طاهر الذهلي القاضي ، راوى الكتاب عن أبي خليفة الجحى [المقدمة ص : ٣١ ، ٣٢] .

ومعنى ذلك أنهما نسختان عتيقتان متقاربتان فى الزمن : إحداهما ، وهى « المخطوطة » فاحشة النقص ، إذ فقد من أوراقها (٤٥) ورقة ، ولكن الباقى منها دلّ دلالة قاطعة على أن أصلها كاملاً لو وقع فى أيدينا ، يحمل عدداً من الأخبار يكاد يبلغ ضعف عدد الأخبار الموجودة فى نسخة « م » التى لم يفقد منها سوى تسع (٩) ورقات أو أقلّ ، هذا باب من النظر لا بُدّ منه .

● وباب آخر لا بُدّ منه ، هو أن « المخطوطة » نسخة « شيخ » محاببل الذى أصابها اسمه المكتوب بين الأسطر ، وهو « شيخ » لأبى نعيم الحافظ (٣٣٦ - ٤٣٠ هـ) ، سمعها منه قراءة عليه فى سنة ٣٧١ هـ [المقدمة س : ٢٨] ، وهذا « الشيخ » روى كتاب الطبقات عن أبى عبد الله محمد بن عبد الله بن أسيد (... - ٣٣٦ هـ) ، عن القاضى أبى خليفة الجمحى ، عن ابن سلام . ثم قرأ هذا « الشيخ » نفسه ، نسخته هذه نفسها أيضاً ، على الحافظ أبى القاسم الطبرانى ، (٢٦٠ - ٣٦٠ هـ) ، بقراءته على أبى خليفة . فهى إذن نسخة آتية من طريقين ، ليس بينهما وبين أبى خليفة ، سوى « ابن أسيد » فى أحد الطريقين ، و « أبى القاسم الطبرانى » ، فى الطريق الآخر ، وكلاهما روى كتاب الطبقات عن أبى خليفة

أما نسخة المدينة « م » فهى من رواية « أبى محمد » ، عن أبى طاهر الذهلى القاضى (... - ٣٦٧ هـ) ، بروايته عن أبى خليفة ، عن محمد بن سلام . وقد استظهرت فى المقدمة [س : ٣١] أن « أباً محمد » ، هو عبد الغنى بن سعيد الأزدى المصرى (٣٣٢ - ٤٠٩ هـ) ، ولم أجد ما يعيننى على القطع

بأنها نسخة « أبي محمد » ، فإن تلك نسخته ، فليس بينها وبين أبي خليفة سوى أبي طاهر الذهلي ، الراويها عن أبي خليفة . وإن تلك نسخة تلميذ لأبي محمد ، فبينها وبين أبي خليفة رجلان ، هما : « أبو محمد » ثم « أبو طاهر الذهلي » ، روايها عنه ، وكلاهما قريبٌ من قريب ! وهذا باب ثانٍ من النظر لا بُدَّ منه .

● وباب ثالثٌ لا بُدَّ منه أيضاً ، يعلمه كلٌّ من له خبرةٌ بالكتب المخطوطة ، لا في العربية وحدها ، بل في جميع لغاتِ الأعاجم التي أورثت أهلها كتباً مخطوطة ، مع خلوِّ مخطوطات الأعاجم من فضيلة « الإسناد » الذي تميّزت به العربية وحدها قرونًا متطاولة . أمرٌ مألوفٌ كلُّ الإلف ، أن يوجد من كتابٍ واحدٍ ، لمؤلفٍ واحدٍ ، نسخٌ يكثر عددها أو يقلُّ ، يتردّد جميعها بين التمام والنقص ، وبين الاختصار الهين والاختصار المبين ، ويكون ذلك من فعل من أدّى إلينا الكتاب عن مؤلفه . بل إن المؤلف نفسه قد يترك بين يدي تلامذته نسخاً من كتابه ، بعضها أنتم من بعضٍ ، بما أدخل هو نفسه على كتابه ، على تطاول السنين ، من زيادة أو حذف أو تبديل أو تغيير . أمرٌ مألوفٌ كلُّ الإلف ، وإن غفل عنه من غفل ، وإن أغفله أيضاً متعمداً من أغفله . فإذا كان هذا مألوفاً غير مستصعب ولا مستبعد في الكتب التي بُنيت على البحث والنظر ، فهو مألوفٌ سهلٌ قريبٌ غير مستنكر في الكتب التي بُنيت على رواية الأخبار والآثار والأشعار . مألوفٌ من فعل رواة الكتب وناقليها إلينا ، ومألوفٌ أيضاً أن يفعلهُ المؤلفون أنفسهم ، إذا بدا لهم أن يزيدوا في الكتاب أو يحدفوا منه أو يبدّلوا أو يغيّروا . وهذا شيء كنتُ في غيبي عنه ، لولا الخوفُ والحذرُ ، والتجربةُ أيضاً !

● ومن أحكم النظر في هذه الأبواب الثلاثة ، لم يستنكر أن يجد من

كتاب معقود بناؤه على رواية الأخبار والآثار والأشعار ، وهو كتاب الطبقات لابن سلام الجمحي ، نسختين إحداهما على علاقتها دالة على أن أصلها قريب من التمام ، والأخرى على علاقتها أيضاً بينة الاختصار ، مع تداني النسختين دنواً مقارباً في تاريخ كتابة كل منهما ، وأيضاً مع تداني روايتهما دنواً شديداً من أبي خليفة الراوى كتاب الطبقات عن خاله محمد بن سلام . ليس بمستكر أن تأتي « المخطوطة » من طريقين ليس بين أحدهما وبين أبي خليفة سوى « ابن أسيد » وحده ، والآخر ليس بينه وبين أبي خليفة سوى « أبي القاسم الطبراني » ثم تأتي أختها ولدها نسخة « م » ، ليس بينها وبين أبي خليفة ، سوى « أبي طاهر الذهلي القاضي » وحده = أو « أبي محمد » ثم « أبي طاهر الذهلي » ، ثم يكون بينهما من الاختلاف ما يبينه آنفاً . وبقليل من النظر يستطيع المرء أن يحكم حكماً صادقاً أن هذا الاختصار المبين في نسخة « م » ، ليس هو من عمل أبي خليفة الراوى كتاب الطبقات عن خاله ، ولا هو من آبن سلام صاحب الكتاب ، بل هو من عمل « أبي محمد » ، أو من عمل « أبي طاهر الذهلي » الذي روى الكتاب عن أبي خليفة .

• ولما وقعت هاتان النسختان المتبعتان في أيدينا ، وإحداهما كانت أصلاً تاماً ولكن ضاع منه (٤٥) ورقة ، والأخرى مختصرة لم يضع منها سوى أقل من تسع (٩) ورقات ، لم يكن معيباً في العقل أو في النظر أو في (المنهج العلمي) أن نجتمع بينهما في كتاب واحد ، لكي تسد « المختصرة » تلك الفجوة الفاحشة التي أحدثها ضياع (٤٥) ورقة من الأصل « التام » . والكتاب الجامع بينهما متداخلتين ، هو بيقين جزء كبير جداً من أصل كتاب الطبقات الذي رواه أبو خليفة عن خاله محمد بن سلام . هل في هذا شك ؟

● فإذا قدر الله ، ووقعت في أيدينا نسخة ناللة من كتاب الطبقات ، وكانت تامة الأوراق أو ناقصة ، وكانت تخالف هاتين النسختين بنقص في أخبارها وأشعارها ، أو بزيادة في الأخبار والأشعار ، فالجمع بين ثلاثين جميعاً متداخلات في كتاب واحد لا يستنكر ، ويكون الكتاب الجامع بين ثلاثين ، هو بيقين أيضاً جزءاً أكبر من أصل كتاب الطبقات الذي رواه أبو خايقة عن خاله محمد بن سلام . وهكذا دواليك في رابعة وخامسة وسادسة أو ماثت . فهذه قضية لا يأنف منها العقل ولا النظر ، ولا (المنهج العلمي) أيضاً . هل في هذا شك ؟

● ولكن إذا لم تنع في أيدينا نسخة ناللة أو رابعة ، ولكن جاءنا دليل صحيح الدلالة على أن فلاناً من العلماء كانت عنده نسخة من كتاب الطبقات رواها عن أبي خليفة (بأى طرق الرواية المعروفة المألوفة عندنا نحن العرب) ، أو رواها بالواسطة عن شيخ روى عن أبي خليفة ، ثم لم تصلنا هذه النسخة ، ولكنه نقل عنها نقلاً صحيحاً متفرقاً في كتاب آخر من كتبه ، فإن مجموع ما نقله في كتابه ، هو بلا شك عندئذ ، بمثابة نسخة من كتاب الطبقات ناقصة أوراها ، أو ضائعة أوراقها ، أو مختصرة أخبارها وأشعارها وكذلك لا يستنكف عقل ولا نظر ولا (منهج علمي) أيضاً ، أن تجمع بين نقوله التي نقلها عن نسخته كانت ، وبين هاتين النسختين العتيقتين في كتاب واحد ، وأن الكتاب عندئذ ، هو بيقين جزء صالح جداً من أصل كتاب الطبقات الذي رواه أبو خايقة عن خاله محمد بن سلام ، هل في هذا شك ؟

● ومثل هذا في الصحة وفي اليقين ما ينقله عالم متأخر الميلاد ، بينه وبين أبي خايقة دهور طوال ، ولكنه ذكر في بعض كتبه خبراً أو أخباراً ،

ثم نصّ على أن هذا الذى نقله من صلب كتاب الطبقات لابن سلام الجحى ، فهل يزور عقل أو نظر أو (منهج علمي) أيضاً ، من ضم ذلك إلى هاتين النسختين من كتاب « الطبقات » الذى أحدث فيه فقد بعض الآوراف فجوة فاحشة ، والذى ضامه اختصار المختصر ضجاً شديداً ؟ وأنا لست بمستفهم كل هذا الاستفهام انتظاراً لجواب من أحد ، فقد أجابت عنه بدائنة العقول في كل زمان ، وفي كل لغة ولسان ، علم ذلك من علمه ، وجهله من جهله .

● وقد أطلت وأعدت وكررت في الأمور التي لم أَرُ بُدْأاً من تقديمها بين يدي التفسير الذى أريد أن أوصّح به عملي في كتاب « طبقات فحول الشعراء » لابن سلام . ولست أقول هذا معتذراً عما ارتكبت من الإطناب ، بل لأنّ التجربة الطويلة علمتني أن الإيجاز المقتصد ، والاختصار المفهم ، والامحة الدالة ، لم بعد شيء منها مغنياً ، وصارت عواقبها مخوفة ، ومغتبها خير مضمونة ، حتى عند من يُظنّ أنهم أهلها ، من الصّفة المتميّزة بالأناه والصبر وحسن الإدراك ، وهم المنتسبون إلى العلم وأهله . فلذلك صرت اليوم لا أنق بتي ، لأنها ثقة على غوّار .

• • •

والآن ، كيف كان عملي في كتاب « طبقات فحول الشعراء » . منذ قديم جداً ، منذ أول الصّبا ، منذ قرأت كتاب الطبقات في طبعة عجمان الحديد ، ثم في نسخة يوسف هل ، كان ظاهراً عندي كثرة ما رواه أبو الفرج الأصفهاني في كتاب الأغاني ، عن أبي خليفة ، عن ابن سلام . ولكن حين وقعت في يدى الورقة الحائلة اللون ، في سنة ١٣٤٣ هـ (سنة ١٩٢٥ م) ،

وسألني أمين الخانجي رحمه الله : « أتعرف هذه » ؟ وعرفتُ أنها ورقة من كتاب الطبقات ، وبادرت إلى ثلاثة صناديق أو أكثر فيها ورق « دشت » متفرق مبهر ، وأخذتُ أجمعُ سائر أخواتها المبعثرة في ركام من الأوراق ، وفرغتُ من جمعها وترتيبها ، ثم نقلتُ نصف ما في هذه الأوراق على نسختي من طبعة بيجان الحديد ، ثم أراد الله أن تفارقني هذه النسخة التي جمعتها ، قبل أن أتمَّ نقلها ، لسكى تستقرَّ أخيراً في مكتبة « تشستر بتي » = من يومئذ فكرت في جمع ما في كتاب الأغاني من أسانيد أبي الفرج عن أبي خليفة الجعفي ، الراوى كتب خاله محمد بن سلام . وقد فعلت ، وباغت صور أسانيد إلى أبي خليفة عن ابن سلام ، خمساً وخمسين صورة أو أكثر ، مختلفة الألفاظ (وقد قصصت القصة في مقدمة الطبعة الأولى ومقدمة الطبعة الثانية من الطبقات) . وقد تبين لي بالمراجعة ، أن جمهورَ مارواه أبو الفرج في أغانيه عن أبي خليفة ، عن ابن سلام ، في تراجم الشعراء الذين ذكرهم محمد بن سلام في كتاب الطبقات موجوداً أكثره بنصّه فيما بقي من أوراق هذه « المخطوطة » الجديدة من طبقات ابن سلام ، وموجودٌ أيضاً في طبعتي الطبقات المنقولتين نقلاً مطاباً لما في نسختي دار الكتب المخطوطتين ، المنقولتين عن نسخة المدينة المنورة ، قبل أن يغفر بأصلها مصوراً من مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت رحمه الله .

وبالمدارسة ، كما ذكرت في المقدمة [ص : ٣٨ - ٤٤] ، اخترتُ من هذه الأسانيد التي ذكرتها آنفاً ثلاثة عشر إسناداً ، ذكرتُ لفظها ومكانها في الأغاني ، ومرجع هذه الثلاثة عشر إلى ثلاث صورٍ في الحقيقة ، وهذه هي ، بعبارة أبي الفرج في أغانيه :

١ - « ذكر محمد بن سلام في « كتاب الطبقات » : فيما أخبرنا به أبو خليفة » . ونصّ على ذكر « الطبقات » ، وهو إسناد واحد ، هذه صورته .

٢ - « (أخبرنا) أو (أخبرني) أو (كتب إلي) أبو خليفة في كتابه إليّ ، أو (إلينا) = أو أخبرنا القاضي أبو خليفة إجازةً ، أو (مما أجاز لنا روايته عنه) من حديثه وأخباره ، مما ذكر عن ابن سلام » . وهذه الصورة واقعة في عشرة صور من الأسانيد ، فيها ذكر « الإجازة » و « الكتابة » .

٣ - (أخبرني) الفضل بن الحباب أبو خليفة ، حدثنا ، أو قال « محمد ابن سلام » . وهما صورتان واقعتان في صورتين من أسانيد أبي الفرج .

فالصورة الأولى ، قاطعة على نقل أبي الفرج من كتاب « الطبقات » ، والصورة الثالثة وحدها لا تقطع بشيء ، فجأز عندئذ أن يكون ما نقله من كتاب الطبقات أو من غيره ، أو مما سمعه من أبي خليفة سماعاً أو قراءة عليه . أما الصورة الثانية التي تفرقت في عشرة أسانيد مختلفة الألفاظ ، فهي التي تحتاج الآن إلى بيان . والذي يحوّجني إلى هذا البيان ما قاله الدكتور على جواد في مقاله (المورد ص : ٣٠) ، فبعد أن ذكر ملخص هذه الصور الثلاثة التي ذكرتها آنفاً ، منقولةً عن كتاب « الأغاني » بعد استعراضه ، ويقول معلقاً : « استعرضه الأستاذ محمود شاكر قبلنا ، وأفدنا منه كثيراً » !! ذكر الدكتور على نتيجة استعراضه فقال :

« وهذه العبارات وأمثالها ، تدلّ على أن أبا الفرج الأصفهاني لا ينقل من

كتاب طبقات الشعراء مباشرة ، وإنما كان يتلقى أخباره (المتفرقة) بوساطة
أبي خليفة كتابة (أو مشافهة) . ولو وقف أبو الفرج على الكتاب ، لنقل
عنه ونص على نقله منه (كما هو شأنه مع المؤلفين الآخرين الذين ينقل عن
كتبهم) ، ولما كان داعٍ لأن يقول : أخبرني . . . الخ .

ثم يعلق على هذه الفقرة برقم (٦٥) قائلاً : « ولو حصل أبو الفرج على
نسخة كاملة من كتاب الطبقات ، لما ترك لنا منه نصّاً يتصل بالشعراء الذين
تحدث عنهم ، لأن ذلك يدخل في صميم منهج كتابه » ، ثم يعضي في حديثه
الأول ، مقتبساً من كلامي في مقدمة الطبعة الأولى [ص : ٣٠ ، ٣١] .

« وفي هذا ما يمكن أن يفسّر لنا أن أبا الفرج (لم يذكر ابن سلام ولا
طبقاته في كثير من ترجمهم لهم ، ولهم ذكر في الطبقات) » . ثم يعلق عليه برقم
(٦٦) : « ينظر للمقابلة والمقارنة شاكر ٣٠ - ٣١ [وقد حذفها ط ٢ س : ٤١ - ٤٢] .
وهذا تعليق غريب جداً ، لأنني لم أحذف شيئاً مما قال ، ولكني غيرت العبارة ،
في الصفحات التي أشار إليها [س : ٤١ - ٤٣] ، والمعنى باقٍ على حاله . كيف
فاته هذا ؟ لا أدري ، ومع ذلك فالجواب غير مهم .

بل المهم هو كلامه عن أسانيد أبي الفرج التي لخصها هو ، ولخصتها أنا
هنا ، وذكرتها مفصلة في المقدمة ، والتي فيها ذكر « الكتابة » و « الإجازة » ،
وأنها عبارات تدل على أن أبا الفرج لا ينقل من كتاب طبقات الشعراء
مباشرة ، وإنما كان يتلقى أخباره (المتفرقة) بوساطة أبي خليفة كتابة أو
(مشافهة) ، وأنه لو وقف على كتاب الطبقات ، لما كان هناك داعٍ لأن
يقول : « أخبرني . . . » ، أو كما قال الدكتور .

* * *

في كتب أئمة علم مصطلح الحديث ، بابٌ طويلٌ مفردٌ يسمونه « بابُ الإجازة » ، فإذا كان أبو الفرج قد أوجدنا هذه اللفظة في أسانيدِهِ إلى مُسندِ عصره أبي خليفة الجمحي ، وإذا كان أبو الفرج وغيره من أهل الأدب وغيرهم قد ساروا على سُنَّةِ أهل الحديث في إسناد الأخبار المروية توثيقاً لها ، أو براءة من عهدة روايتها ، فلا بُدَّ إذن من معرفة معنى « الإجازة » في كلامهم واصطلاحهم . وبالطبع ، أنا لن أطيل في هذا ، لأنني لا أعتقد أن الدكتور على جواد الطاهر يحفل ما أقول ، ولكنني أخشى أن تكون ثورة انفعاله ، قد أغفلته عما أعتقد أنه به عالم ، فيما أتوهم ، وإن ضُفَّ هذا التوهم . وعلى كلِّ حالٍ ، فباب « الإجازة » معروف في كتب القوم من لدن الخطيب البغدادي ، (... - ٤٦٣ هـ) في كتابه « الكفاية » ، إلى ابن الصلاح (... - ٦٤٣ هـ) في مقدمته ، إلى الحافظ ابن كثير (... - ٧٧٤ هـ) في كتابه « الباعث الحثيث » ، إلى الحافظ العراقي (... - ٨٠٦ هـ) في شرح ألفتيه وشرح مقدمة ابن الصلاح ، إلى الحافظ السيوطي ، (... - ٩١١ هـ) في ألفتيه ، إلى الأمير الصنعاني (... - ١١٨٢ هـ) في كتابه « تنقيح الأفكار » ، وهؤلاء وغيرهم من علماء علم الأصول قد ذكروا « باب الإجازة » وأركانها ، وأحكامها ، وأنواعها وأقسامها ، وتصحيح العمل بها ، وكيفية العبارة عن كل ضربٍ من ضروبها .

فمن ضروب « الإجازة » ، كما قال الخطيب ، « المسكاتبة » : « وهو أن يكتب الراوي بخطه جزءاً من سماعه ، أو يكتب معه إلى الطالب : « تدأجزت لك روايته بعد أن صححته بأصلي ، أو بعد أن صححته لي من أنق به » .

وكيفية العبارة بالرواية عن المسكاتبة ، أحثه أن يقول : « كتب إليَّ

فلان» ، حدثنا فلان» ، وهذا هو مذهب أهل الورع والتحرى فى الرواية ، وكان جماعة من السلف يفعلونه ، كما قال الخطيب ، وأن «المكاتبة» مراسلة» ، وذكر أنه قد ذهب غير واحد من علماء المحدثين إلى أن قول «حدثنا» فى الرواية عن «المكاتبة» جائز (ومثله فى اللفظ أخبرنا وأخبرنى ، كما هو ظاهر) ، ومن أجاز ذلك شعبة بن الحجاج (وهو إمام الأئمة فى معرفة الحديث بالبصرة توفى سنة ١٦٠ هـ) ، ومنصور بن المعتمر ، (وهو أثبت أهل الكوفة فى الحديث وأتقنهم ، توفى سنة ١٣٣ هـ) ، وأيوب السختياني ، (وهو حجة أهل البصرة فى الحديث ، وسيد الفقهاء بها ، توفى سنة ١٣١ هـ) . قال شعبة : «كتب إلى منصور بحديث ، فلقينته فقلت : أحدث به عنك ؟ قال : أو ليس إن كتبت به إليك فقد حدثت بك ؟ » ، وكذلك قال شعبة ، عن أيوب وغيره قال : «إذا كتب إليك العالم فقد حدثك» .

وقد صحح الخطيب ذلك بقوله :

« . . لأن الغرض من القول باللسان ، فيما تقع العبارة فيه باللفظ ، إنما هو تعبير اللسان عن ضمير القلب . فإذا وقعت العبارة عن الضمير بأى سبب كانت من أسباب العبارة : إما بكتاب ، وإما بإشارة ، وإما بغير ذلك مما يقوم مقامه ، فإن ذلك كله سواء »

ويعنى الخطيب أن الراوى إذا كان قد كاتب عالماً ، فكتب إليه كتاباً يعلم صحة وروده عنه ، فباح له أن يقول فى كل ما رواه عن كتابه : «حدثنى فلان» و «أخبرنى فلان» . و «نبأنا» و «أنبأنا» .

وقد ذكروا أيضاً أن قول الراوى «كتب إلى» أو «فى كتابه إلى» ،

وأمثال ذلك ، يستعمل للدلالة على أنه مراسلة ، وأنه قد كتب له من بلدٍ إلى بلد . ثم ذكروا وجوهاً كثيرة ، من شاء أن يطلبها حيث ينبغي أن تطلب ، أدرك كثيراً من أسلوب هذه الأمة في كتبها ، وفي روايتها عن الأئمة وعن الكتب . وإنما نقلت هذا باختصار ، لكي يعيد الدكتور على جواد نظاره في قوله : « ولو وقف أبو الفرج على كتاب الطبقات ، لنقل عنه ، ونص على نقله عنه (كما هو شأنه مع المؤلفين الآخرين الذين ينقل عن كتبهم ، ولما كان داع لأن يقول : أخبرني . . الخ » ، وذلك أنه في كل ما قال فيه « كتب إلى » أو « في كتابه إلى » بإجازته لى ، فالطريق المستقيم أن يقول فيه « أخبرني » ، فهذا هو « الداعي » الذي لامناص منه .

وأما قول الدكتور على : « ولو وقف أبو الفرج على كتاب الطبقات ، لنص على نقله ، كما هو شأنه مع المؤلفين الآخرين » ، فهذا باب آخر غير « باب الإجازة » وضروبها ، وهو ملحق بالباب ، ويقال له « باب الوجادة » (بكسر الواو) ، وهو مقصود به الأخذ من صحيفة أو كتاب بلا إجازة ولا مناولة ، ولا مكاتبة ، فإن الشرط فيه أن يقول الناقل : « قرأت بخط فلان » أو « في كتاب فلان » وينص على ذلك . وهكذا فعل أبو الفرج في المواضع التي أشار إليها الدكتور على جواد ، وجعلها حجة في « باب الإجازة » ، مع أن بينهما بونا بعيداً لا أدري كيف سها عنه ، وإن كنت في الحقيقة أدري ، وأتيقن أيضاً . فكل ما قال فيه أبو الفرج : « نسخت من كتاب هرون بن علي بن يحيى » . و « نسخت من كتاب أبي عبد الله اليزيدي ولم أقرأه عليه » و « وجدت في كتاب علي بن محمد بن نصر » ، و « نسخت من

كتاب الحرمي بن أبي العلاء » ، فهذا باب آخر لا يقال فيه « أخبرني ... » .

« » « »

وبعد هذا البيان السريع عن الفرق بين لفظ « الإجازة » و « الكتابة » و « الوجادة » ، يتبين أن كل ما قال فيه أبو الفرج : « أخبرني أبو خليفة فيما كتب به إليّ ، بإجازته لي » وما أشبه ذلك في الأسانيد العشرة التي ذكرها في المقدمة ، دالة على أن أبا خليفة قد كتب به من البصرة ، إلى أبي الفرج الأصهباني ببغداد ، وأنه أجازته برواية ما كتب به إليه ، فكان مرسلاً على أبي الفرج أن يقول في كل ذلك « أخبرني » ، وأن هذا اللفظ لا يدل عندئذ على مشافهة أو لقاء بين الرجلين ، كما توهم الدكتور علي جواد في مقاله ، والدكتور منير سلطان في كتابه عن « ابن سلام » ص : ١٥١ ، ١٥٧ .

● وعلى ذلك نقول أن أبي الفرج في الإسناد الأول الذي ذكرته آنفا : « ذكر محمد بن سلام في « كتاب الطبقات » ، فيما أخبرنا به أبو خليفة » ، فجمع بين « أخبرنا » وبين ذكر « كتاب الطبقات » ، دالة قاطعة على أن أبا خليفة ، قد كتب إلى أبي الفرج نسخة من « كتاب الطبقات » ، وأجازته روايتها عنه . ويؤيد ذلك أيضاً تأييداً قاطعاً ، ما ذكره أبو الفرج في ثلاثة عشر موضعاً من كتاب الأغاني ، عند ذكر الشاعر الذي ترجم له : « جعله محمد بن سلام في الطبقة الثالثة (أو الرابعة ، أو السادسة) من فحول الشعراء ، في الجاهلية (أو في الإسلام) » (كما بينت نصوص ذلك في المقدمة (ص : ٤٧ - ٥٠) ، ويذكر ذلك بغير لفظ « أخبرنا أبو خليفة » ، فهذا دليل على أنه ينقل من نص كتاب الطبقات بلاريب ، وأنه كتاب حاضر متيد بين يديه . وهذا أمر لا يحتاج إلى إطالة التأمل .

● وكذلك أستطيع أن أقول ، على وجه القطع ، إنّ الذي رواه أبو الفرج بأسانيده الثلاثة عشر التي استخرجتها من كتاب الأغاني ، هي من نسخته التي أرسلها إليه أبو خليفة من كتاب الطبقات ، والتي أجازها بروايتها عنه ، عن محمد بن سلام صاحب الكتاب ، وأنه كان ملتزماً فيما رواه بسنة العلماء في الرواية ، حيث يقول : « أخبرني أبو خليفة ، أو أنبأني » ، وأنّ الذي رواه من ذلك في كتابه لم تكن أخباراً (متفرقة) ، كما قال الدكتور علي جواد ، بل هي أخبار من كتاب « الطبقات » ، فزعمها أبو الفرج على مواضع ذكر الشعراء ، حين احتاج إلى ذكر ما قاله ابن سلام في كتابه .

● أما مسألة « المشافهة » واللقاء بين الرجلين ، كما ذكر الدكتور علي جواد ، والدكتور منير سلطان ، فأنا لا أظلل في نفيه بالأدلة ، بل أكتفي بأن أقول : إنّ من ينعم النظر في تاريخ الرجلين ، أبي خليفة وأبي الفرج ، يقع على القطع بأنّ الرجلين لم يلتقيا البتّة ، إذا توفّق أن يجعل دليله على ذلك قول أبي الفرج « أخبرني أبو خليفة » ، لأنه لا يقوله إلاّ اتباعاً للسنة في تحمل الأخبار والآثار والأشعار عن طريق إجازة « المسكّابة » .

:- وإذا علم أيضاً أنّ الخطيب البغداديّ قد روى في تاريخه عن أبي محمد الحسن بن الحسين النوبختي أنه قال : « كان أبو الفرج أكذب الناس ، كان يدخل سوق الورّاقين وهي عامرة ، والدكاكين مملوءة بالكتب ، فيشتري شيئاً كثيراً من الصحف ويحملها إلى بيته ، ثم تكون روايته كلها منها » ، يعني أنه كان يدّعي أنه مما رواه عن أصحابها فيقول في روايتها « أخبرني » و « حدثني » .

== وأنّ أبا الحسن البتّي قد ردّ على أبي محمد ذلك فقال : « لم يكن أحدٌ أوثق من أبي الفرج الأصفهانيّ » ، ويعنى أنه كان ملتزماً بأدب الرواية وتحمل الأخبار ، فيقول : « أخبرني » و « حدثني » في المشافهة ، ويقولها أيضاً في إجازة المكاتبة ، ويقول في الوجادة : « نسخت من كتاب فلان » و « قرأت في كتاب فلان » . وهذا كافٍ معني عن زيادة في التطويل بما هو معروف لمن عرف كتب القوم .

● ومن أجل هذا كان واجباً على أن أعقد فصلاً في مقدمه الطبعة الثانية من الطبقات ، أسميته : « بآية نسخة أبي الفرج الأصفهاني من كتاب الطبقات ، وما نقل عنه في كتابه الأثاني » (ص : ٤٠ وما بعدها) ، لأنّ أبا الفرج قد أوقفنا نصّاً حين ذكر في الإسناد الأوّل كتاب الطبقات ، وأنّ أبا خليفة أخبره به ، على ما بينتُ آنفاً . وأوقفنا عليه نصّاً بدلالة أسانيدِهِ العشرة التي اتّبع فيها سُنّة العلماء في الرواية عن الكتب التي تلقّوها عن الشيوخ من العلماء كتاباً مكتوباً ، بالمراسلة ، فيقولون « أخبرني فلان بكتابه إلى ، وإجازته إلى » ، إلى آخر ما هو مفصّل في أسانيد أبي الفرج . وبالتساهل الذي يقع من بعض الرواة حين يقول : « أخبرني » ، دون أن يذكر إجازة المكاتبة ، تدليساً أحياناً ، أو ثقة بأنّ قارئ كتابه قد أغناه ما ذكره من المكاتبة والإجازة في مواضع ، عن إعادة ذكر المكاتبة والإجازة ، أحياناً أخرى .

● وكذلك صار يقيناً أن أبا الفرج كانت عنده نسخة من كتاب الطبقات أجازه أبو خليفة بروايتها عنه ، وأنّ هذه النسخة أشدّ دنواً من

أبي خليفة ، من المخطوطتين : « مخطوطى » و « م » مخطوطة المدينة ، لأنَّ بينهما وبين أبي خليفة : « ابن أسيد » فى الأولى ، و « أباطاهر الدهلى » القاضى فى الثانية . وأيضاً ، لا يستدكرُ أن تكون نسخة أبى الفرج أتمَّ من « المخطوطة » ، وهى بلا شك أتم من نسخة « م » المختصرة . ويقتن أيضاً لم تصل إلينا بعدُ نسخة أبى الفرج ، ولكن وصلت إلينا منها جماعة الأخبار التى رَوَاهَا عن أبى خليفة عن ابن سلام فى كتاب الطبقات ، وأثبتها فى خلال كتابه « الأغانى » مسندةً إلى الأصل الذى رواها عنه ، وهو كتاب الطبقات ، الذى تلقاه مكاتبته بإجازة أبى خليفة . ولما كان ذلك ، فهذه الأخبار المتفرقة فى كتاب الأغانى ، تعدُّ مجمعة ، أوراقاً مبعثرة من نسخة أبى الفرج التى لم تصل إلينا ، فما كان من الأخبار فى هذه الأوراق مطابقة لما فى النسختين المخطوطتين عندنا ، فهو منها بالمطابقة ، وما كان منها غير موجود فى المخطوطة المختصرة « م » فهو من الطبقات أيضاً ، وما كان منها زائداً على « المخطوطة » وعلى « م » معاً ، فهو زيادةً فى نسخة أبى الفرج ، أخذ بها ابن أسيد وأبو طاهر الدهلى جميعاً . ولم ؟ لأنها أشدُّ التحاماً بأبى خليفة راوى الطبقات ، لأنه هو الذى كتب بها إلى أبى الفرج ، ولأنه هو نفسه الذى أجاز أبا الفرج بروايتها عنه .

● وكذلك كان منهجى فى الزيادات التى زدتها فى الطبعة الأولى ، وكنت معتمداً على نسخة المدينة « م » فى طبعة يوسف هل وعيجان الحديد ، ثم على النصف الأول من « مخطوطى » التى آلت إلى مكتبة تشستر بى ، قبل أن أفرغ من نقل نصفها الثانى . فإني حين استيقنتُ أن أبا الفرج ، كانت

بين يديه نسخة من كتاب الطبقات ، كتب بها إليه أبو خليفة الجمحي ، وأجازه بروايتها عنه ، راجعتُ كُلَّ ما رواه أبو الفرج في أغانيه عن أبي خليفة عن محمد بن سلام ، وتبين لي بالمراجعة الدقيقة أن جمهرة ما رواه أبو الفرج بإسناد من هذه الأسانيد الثلاثة عشر ، موجودٌ ثابتٌ في نسخة المدينة « م » المختصرة وفي « مخطوطي » التامة . وأما ما بقيَ بعد ذلك ، فأكثره موجودٌ في نسخة « م » وحدها ، وذلك في النصف الثاني من الكتاب ، لأنَّ « المخطوطة » كانت قد خرجت من يدي قبل أن أنقل نصّها ، ولم أشك لحظةً أنَّه موجودٌ في النصف الثاني من « مخطوطي » التي خرجت من يدي ، ولذلك ، فقد زدتها في أما كتبها التي استظهرت أنها أحقُّ بها .

● وإذن ، فأنا حين فعلتُ ذلك ، فعلته وأنا على ثقةٍ وعلى بينةٍ ، وعلى يقين من أن ما رواه أبو الفرج في أغانيه هو في حقيقته أوراق من نسخة ثالثة من الطبقات ، هي نسخة أبي الفرج ، التي كتب بها إليه أبو خليفة ، وأجازه بروايتها عنه . وسواء في العقل والنظر أن يكون أبو الفرج قد كتب لنا نسخة بخطه من كتاب الطبقات ، فتأكلت ومحاهها البيّ والتلف ، إلا عدداً قليلاً من أسطر الكتاب الذي كتبه بيده . أو أن يكون أبو الفرج قد كتب هذا القليل نفسه من الأسطر بخط يده مفرقاً في كتاب آخر هو الأغاني . ولا ينكر استواء الأمرين إلّا من لا علم له ، كالمستشرقين وأشباههم من المساكين . هم لا ينكرون هذا ، إلّا للذي غاب عنهم من أصول المعرفة لما هو كائنٌ في كتبنا ، وغيابُ الأصول مدعاةٌ إلى سوء التصوّر ، وسوء التصوّر مجلبةٌ للإعراض عن صريح العقل والنظر .

لقد أطلتُ وكرّرتُ . أطلتُ ، لأنني رأيتُ الإيجازَ اليومَ سيءَ المغيبة ، وكرّرتُ ، لأنني وجدتُ تركَّ التكرارِ قد جابَ عليَّ وعلى كتاب « طبقات فحول السعراء » شراً كبيراً . وأذى بالغاً . وأنا لأقول هذا هنا معتذراً ، لأنني سوف أرتكبُ الإطالة والتكرارَ مرةً أخرى . لأنَّ الفسادَ الذي لحقَ مباحث الأدب اليوم ، يوجبُ عليَّ أن أدلِّ على هذا الفسادِ ، شفقةً على الناشئة من طلبة هذا العلم ، ليأخذوه بحقه ، أو يدعوه وينفضوا أيديهم منه ، حتى يأتي من يستطيع أن يأخذه بحقه . ولكن هل هذا ممكنٌ في زماننا هذا الذي استشرت في الإعلانِ عن نفسها عجائبه ؟

• • •

وأنا قد وصفتُ عملي في كتاب الطبقات في مقدِّمة الطبعة الأولى (سنة ١٩٥٢) ، وعدتُ فغيّرتُ هذه الصفة في مقدِّمة الطبعة الثانية ، (سنة ١٩٧٤) ، فكنتُ أظنُّ ، وأكذبُ الحديثَ الظنُّ ، أن الذي قلته في مقدِّمة الطبعة الثانية . كافٍ في الدلالة وفي الوضوح ، وأنه يُلغى ما قلته في مقدِّمة الطبعة الأولى . ولكن ما حدثَ تركني حائراً متعجباً ، فالأستاذ الفاضل الدكتور على جواد الطاهر يقول واصفاً عملي في الكتاب ما نصه (المورد ، ص ٣٩) :

« وصل إلينا كتابُ محمد بن سلام نافصاً ، فماذا يفعل محققٌ في هذه الحالة ؟ أن ينظر في كتب الأدب ، لعل فيها روايات نقلت عن « طبقات الشعراء » . أو عن محمد بن سلام . وهكذا فعل الأستاذ محمود محمد شاكر ، فأكمل المخلوطة بهذه الكلمة ، وسدَّ خرمها بتلك . ولكنه لم يقف عند هذا ، وإنما زاد إلى أن قال : « | . . استبحتُ لنفسى أن أنقلَ أخبارَ أبي الفرج التي أسندها عن أبي خليفة إلى محمد بن سلام ، في مواضعها التي ظننتُ أنها

أحقُّ بها وكذلك فعاتُ بالأخبار التي رواها المرزباني في الموشح ،
عن إبراهيم بن شهاب ، عن أبي خليفة عن ابن سلام ، فإنِّي رأيتُ ما نقله
المرزباني . مطابقا لما في النسخة المطبوعة أو النسخة المخطوطة ، في أكثر رواياته ،
وهي كثيرة . وهناك أخبار نقلتها عن أبي القاسم الزجاجي في أماليه في
موضعين أو ثلاثة ، شبيهة بأن تكون من كتاب ابن سلام . ولم أفعل ذلك
ولم أستبجحه ، إلا بعد أن محصتُ الأدلة على صحة ما ذهبت إليه . . . | » .

والموضعان اللذان فيهما النقط هكذا « » ، هو ما حذفه الأستاذ
من كلامي الذي قاتته في مقدمة الطبعة الأولى (سنة ١٩٥٢) ص : ٣١ ، ٣٢ .
وهذا النعل ، أعني الحذف ، غير مفهوم ، لأن المحذوف في الموضعين بضع
كلمات لا يزيدُ مقالته طولا إذا أثبتتها . وهو في فعله هذا بين أمرين : إما أنه
لم يستطع أن يفهم هذه الفقرة كما كتبها ، مطبوعة في المقدمة ، فاستهان بها في
هذا المحذوف لحذفه ، وهذا صعبٌ جداً ، لأنه عندي أجلُّ من ذلك . وإما
أنه تعمّد هذا الحذف ، لأن بقاء المحذوف ، يُفسد عليه قصده في صفة عملي في
الطبقات على الوجه الذي يراه هو ، ويفسد عليه قصده أيضاً في شيء آخر ، هو
أنه أراد بما كتب أن يدلّني على « المنهج العلمي » ، وأن يسدّد خطاي في
ممارسة « علم التحقيق » . وأنا شاكرٌ له ما قصد وما أراد على كلّ حال ،
ولكنني أحبُّ لقاريء كلامه هذا أن يقرأه كما كتبته أنا بتمامه .

وسياق لفظي في الموضع الأوّل الذي حذفه هو : « ولما كانت المطبوعة
الأولى نافصة أو مختصرة كما قلنا ، استبجحتُ لنفسى . . . » . وسياقه في
الموضع الثاني الذي حذفه هو : « فعاتُ ذلك في المواضع التي ضاع من مخطوطتنا
ما يقابلها ، وكذلك فعاتُ بالأخبار . . . » . وهذا المحذوف يدلُّ على حقيقة

عملي في الطبقات ، لأنه يحدد العمل تحديدا واضحا ، في مواضع بعينها من الكتاب ، وهذا التحديد يجعل ما قاله في صفة عملي في الكتاب ، على الوجه الذي يراه هو ، كلاما غير متسق ولا متناسب . فلذلك حذف ما حذف . ومع ذلك ، فالكلام بعد الحذف أيضا غير متسق ولا متناسب . وإذا كان « المنهج العلمي » و « علم التحقيق » يقضيان بأن « ينظر المحقق في كتب الأدب ، لعل فيها روايات نقلت عن طبقات الشعراء أو عن محمد بن سلام » كما قال ، فهذا كلام لا تحديد فيه ، ولم أفعله لأنه فاسد كل الفساد ، ولكن الأستاذ علي جواد أراد أن يصف عملي بهذه الصفة فقال : « وهكذا فعل الأستاذ محمود محمد شاكر ، فأكمل المخطوطة بهذه الكلمة ، وسد خرمها بتلك » . ولكني لم أفعل ذلك ، خلافا للمنهج العلمي ولعلم التحقيق ، كما يراه هو . وأنا لم أتحدث عن « كتب الأدب » أو عن « كلمة هنا ، وكلمة هناك » ، وإنما كان حديثي كله عن « أخبار » برمتها ، مروية عن « أبي خليفة ، عن محمد بن سلام » ، في كتب بعينها ، تُسند هذه الأخبار بإسناد معين وصفته في المقدمة بصفات ظاهرة . فهذا الذي وصفه منهج فاسد ، لأنه غير واضح ولا محدد ، وكلامي الذي جاء به مبتورا بعد ذلك ، فيه تحديد واضح لكتب بعينها ، وأخبار بعينها . ونعم ، أنا لم أثبت أرقام هذه الأخبار التي زدتها ، في مقدمة الطبعة الأولى ، ولكني اعتذرت عن ذلك في نفس المقدمة ، فقات بعد هذا الكلام الذي نقله الأستاذ في مقاله :

« ولم أفعل ذلك ولم أستبجحه ، إلا بعد أن محصت الأدلة على صحة ما ذهبت إليه ، ولولا أن الأمر قد يطول ، لذكرتها واحدة واحدة ، حتى يطمئن القلب إلى ما ذهبت إليه من فعل ذلك . وأرجو أن يتاح لي في

الطبعة الثانية من الطبقات ، أن أفيض في ذكر هذه الأدلة » . ثم أثبت بعد ذلك ، قدر ما كان عندى من الأم العتيقة (أى المخطوطة) وما يقابله من المطبوعة الأولى . ثم قالت : « وقد كنت أحبُّ أن أثبت أيضاً في هذا المكان ، كل ما نقلته من رواية أبي الفرج في أغانيه ، والمرزبانى في الموشح ، إلا أنى أراه يطول . . . » ، إلى آخر كلامى فى مقدمة المطبوعة الأولى [س : ٣١ - ٣٣] ولا أدري لما إذا أغفل الدكتور على جواد هذا الذى نقلته ؟ وجواب السؤال غير مفيد ؟ لأن التعمد ظاهرٌ واضحٌ على كُُلِّ حال .

وإذا علمت أن الطبعة الثانية قد جاءت بعد أن حصلت على مخطوطة المدينة « م » ، وعلى مخطوطتى التى آلت إلى مكتبة تشستر بى ، صار هذا التعمد واضحاً كُُلِّ الوضوح . وذلك لأننى فى الطبعة الأولى ، لم أتعتمد إلا على النصف الأول الذى نقلته منها ، فلما جاءتنى كاملة صار للنصف الثانى منها أثرٌ ظاهر فى الطبعة الثانية . فالأخبار التى كنت زدتها على نسخة المدينة « م » (أى على طبعة يوسف هل) فى هذا النصف الثانى من كتاب الطبقات ، والتى كان أكثرها من أخبار أبي الفرج فى الأغاني ، بالأسانيد التى ميزتها من سائر أسانيدى إلى أبى خليفة عن محمد بن سلام ، وجدتها كلها ثابتة فى المخطوطة ، بل كان بعضها فى نفس سياق ابن سلام ، وفى نفس موضعها من كتاب الطبقات ، وقد وضعتها فى هذه الأماكن استظهاراً ، فوافق استظهارى ما هو ثابت فى مخطوطتى . فمن أجل ذلك غيرت كُُلِّ الذى نقلته فى مقدمة الطبعة الأولى [س : ٣١ - ٣٣] ، والذى نقل الدكتور على جواد بعضه آنفاً ،

مجتزئاً على الحذف من نص كلامي . وكتبت مكانه في مقدمة الطبعة الثانية
[م : ٤٣ - ٤٦] ، ما يوضح عملي في الكتاب توضيحاً مقارباً .

❖ ❖ ❖

وقد أثبتت في هذا الموضع من مقدمة الطبعة الثانية ، كلّ المواضع التي
أدخلت فيها رواية أبي الفرج ، عن أبي خليفة ، عن محمد بن سلام ، من بقايا
نسخته من كتاب الطبقات ، وهي التي نقل عنها في كتابه « الأغاني » ما نقل .
وقد ذكرت هذه الأخبار بأرقامها في الطبعة الثانية ، وإن كنت قد سهوت
فأسقطت من هذا البيان أربعة أخبار هي : « رقم : ٦٢٩ ، ورقم : ٧٤٠ ،
ورقم : ٨٠١ ، ورقم : ٨٣٥ » ، وأقول (بعد هذا التصحيح) إن الذي زدته
هو : « تسعة وعشرون موضعاً ، فيها خمسة وثلاثون خبراً ، منها خبران
مذكوران في « م » ، ولكنني أثبت نص الأغاني . وخبران في مخطوطتي
زدت فيها من الأغاني أسطرًا ، وعشرة أخبارٍ زيادة على المخطوطة ، لأنني
أرجح أن نسخة أبي الفرج كانت أتمّ منها . فيبقى بعد ذلك خمسة وعشرون
خبراً كلّها زيادة على « م » ، وهي مختصرة ، كما أثبت ذلك في « بابه مقارنة
المخطوطتين » (انظر مقدمة الطبعة الثانية ص : ٤٥ ، وصحّح العدد كما
أثبتته هنا) .

ثم ذكرت ما زدته عن المرزباني في الموشح ، وهي ثلاثة أخبارٍ بأرقامها
وهي زيادة على نسخة المدينة « م » ، وما زدته من شرح نهج البلاغة ، لأن
ابن أبي الحديد نصّ على أنه في كتاب « طبقات الشعراء » ، وهو أيضاً زيادة
على « م » وقالت بعد ذلك (وبعد التصحيح السالف) :
« وإذن ، فمجموع ما زدته من الأخبار على أصل الطبقات « م » هو

تسعة وعشرون خبراً ، وعشرة أخبار زيادة على المخطوطة ، فهي جميعاً تسعة وثلاثون خبراً ، [انظر مقدمة الطبعة الثانية ص : ٤٥ ، ٤٦ ، وصحح العدد كما أتميته هنا] .

وهذا الذى قلته آنفاً ، هو بعض ما تضمنته مقدمتى فى الطبعة الثانية ، بعد أن حذفْتُ ما نقله الدكتور على جواد من مقدمة الطبعة الأولى . ولما كانت الطبعة الأولى والطبعة الثانية ، بين يدى الدكتور (سنة ١٩٨٠) ، وهو يعيد نشر نقده لكتاب الطبقات ، والذى كتبه سنة ١٩٦٤ ، فمن العجيب كلَّ العجيب أن يقتصر على النقل من مقدمة الطبعة الأولى ، دون أن يفكر فى مراجعة مقدِّمة الطبعة الثانية ، فيُنظرَ ويقارنَ بين الكلامين . وبالبدئية أجده قد أغفل هذا متممداً كلَّ التعمد ، وأظنُّ أنَّ تعمده هذا راجعٌ إلى أنه يريد أن ينتهى إلى نتيجةٍ ، هى التى جاءت فى ص ٤٢ من المورد ، وهى قوله : « ليس من علم التحقيق أن ننقل إلى الكتاب الذى نحققه مادة (غزيرة) من كتب أخرى لا نملك الدليل العلمى القاطع على أنها من الكتاب المحقق لفظاً ومعنى » . و (غزيرة) الموضوعه بين قوسين ، من عمل الدكتور على جواد لا من على ، وفعل ذلك ، لأنَّها مقصودة لذاتها ، وليعتنى بها القارىء عناية فائقة ! أما أنا ، فليست أعتنى بمثل هذه الكلمة الموضوعه بين قوسين ، لأنَّها مباينة يرادُ بها التأثير على قارىء كلامه ، وليست لها حقيقة ، لا لفظاً ولا معنى = ولأنَّها قد جاءت فى سياقٍ فاسد ، وهو الزعم الذى ينسبُه إلىَّ : أنِّي نقلتُ إلى كتاب الطبقات مادة (غزيرة) ، « لا أملكُ الدليل العلمى القاطع على أنها من الكتاب المحقق لفظاً ومعنى » .

والدكتور على جواد معذورٌ على كُلِّ حالٍ ، لأنه بنى كلامه هذا على أن كل ماقاله أبو الفرج في الأغاني ، مصدرّاً بعبارات فيها (سأنقل هنا نص كلامه من المورد ص : ٣٠) :

« أخبرني أبو خليفة عن محمد بن سلام = أو أخبرني أبو خليفة حدثني محمد بن سلام = أو أخبرني الفضل بن الحباب الجحى في كتابه إلى بإجازته لي يذكر عن محمد بن سلام = أو أخبرني أبو خليفة فيما كتب به إلى عن محمد بن سلام = أو ذكر محمد بن سلام في كتاب الطبقات ، فيما أخبرنا به أبو خليفة قال ... وهذه العبارات وأمثالها تدلُّ على أن أبا الفرج الأصفهاني لا ينقل من كتاب طبقات الشعراء مباشرةً ، وإنما كان يتلقَّى أخباره (المتفرقة) بوساطة أبي خليفة كتابةً (أو مشافهة) . ولو وقف أبو الفرج على الكتاب ، لنقل عنه ونص على نقله منه (كما هو شأنه مع المؤلفين الآخرين الذين ينقل عن كتبهم) ، ولما كان دافع لأن يقول : أخبرني . . . الخ » ، ثم يقول في التعليق رقم : ٦٥ ، في آخر هذه الفقرة : « ولو حصل أبو الفرج على نسخة كاملة من كتاب الطبقات ، لما ترك منه نصّاً يتصل بالشعراء الذين يتحدث عنهم ، لأن ذلك يدخل في صميم منهج كتابه » (ما بين الأقواس من عمل الدكتور على) .

وقد فرغتُ آنفاً من هذه القضية ، وأن قول أبي الفرج في كُلِّ « هذه العبارات » ، هو نقلٌ من كتاب الطبقات على وجه اليقين ، وذكرت ما قاله أئمة العلم في « الإجازة » و « المكاتبة » و « المناولة » و « الوجادة » ،

وكيف يقولون في « المكتبة » : « أخبرني فيما كتب به إلى » وسائر ما ذكره الدكتور ، وأن هذه المكتبة تكون في الكتب المؤلفة ، مرسله من بلد إلى بلد ، لا غير . وتجاوز الدكتور على جواد ، عما قاله الأئمة في ذلك ، هو الذي أذاه إلى هذا الذي كتبه عن غير بينة ولا معرفة بأصول التحديث ، أو تحمل الأخبار والآثار والكتب . ومرد هذا ، بالطبع ، إلى أصول « المنهج العلمي » ، وإلى قواعد « علم التحقيق » ، وهما البابان الكبيران اللذان تقلدهما الدكتور على جواد ، وأراد متفضلاً أن يوقفني على أسرارها ، لأقتني آثاره فيهما ، والسكنى في الحقيقة عاجزٌ عن الدخول في أغوارها ، رهبة وخوفاً أن لا أقومَ بحققهما على الوجه الذي يتيح لي أن أبلغ رضاه ، ومن حذر سلم من الآفات ، ويالها من آفات !

* * *

وسأشرع الآن في بيان « الزيادات » التي زدتها على كتاب الطبقات ، عن الأغاني ، وعن المرزبانى وغيرهما ، وقبل كل شيء أقول : إني سوف أجمع هنا بين الدكتور على جواد الطاهر ، والدكتور منير سلطان في كتابه « ابن سلام وطبقات الشعراء » ، لأن الدكتور على هو نفسه الذى يقول : « قرأ كتاب البحث ، أكثر ما قرأ ، من كتاب الدكتور سلطان ، الأمور المتعلقة بالكتاب مخطوطاً ومطبوعاً ، وكان طبعياً جداً أن يلتقى وإياه في عدد من النقاط بحكم (المنهج العلمي) ووحدة المصادر » ، [الموردس : ٢٦ ، تعليق رقم : ١٠] . فمن ذلك أنهما اتفقا على أنى زدت في كتاب الطبقات (مادة

غزيرة) ، كما قال الدكتور على ، أو أن « هذه الزيادات ، سبب تضخم الكتاب » ، كما قال الدكتور سلطان .

وسأبدأ الآن في ذكر الأخبار التي زدتها ، معتمداً على الطبعة الثانية من الكتاب ، مبيناً أرقامها وعدد أسطر الزيادة في كل موضع ، وسأفصل ما بين الزيادة التي زدتها على نسخة المدينة « م » ، التي ثبت على وجه القطع أنها مختصر كتاب الطبقات كما بينت في آنفاً ، وفي مقدمة الطبعة الثانية أيضاً ، وبين ما زدته على « مخطوطي » التي آلت إلى مكتبة تشتربتي ، والتي تبلغ ضعف نسخة المدينة « م » بالدليل القاطع أيضاً . مع العلم بأن كل ما في كتاب الأغاني لأبي الفرج ، هو مأخوذ عن كتاب الطبقات ، من نسخته التي أجازها فيها كتابة أبو خليفة الجهمي ، بروايته عن خاله محمد بن سلام .

● الزيادات على نسخة المدينة « م » ، من الأغاني

١ — الخبر : ١٣٦ ، عن الأغاني ٢ : ١٥٨ ، وإسناد أبي الفرج هو : « أخبرني الفضل بن الحباب الجهمي أبو خليفة ، في كتابه إلى ، بإجازته لي ، يذكر عن محمد بن سلام » ، وهذا إسناد قاطع بأنه من نسخة أبي الفرج من كتاب « طبقات الشعراء » ، وأسطر الزيادة (٥) أسطر .

٢ — الخبر : ١٥٤ ، عن الأغاني ٦ : ٢٦٥ ، (وهو في العمدة أيضاً ١ : ٧١ ، والمزهر للسيوطي ٢ : ٤٨٣) . وإسناده هو : « أخبرني أبو خليفة قال ، حدثنا محمد بن سلام » ، وموضعه في كتاب الأغاني بعد الخبرين : ١٥٢ ، ١٥٣ ، الموجودين في نص كتاب الطبقات بهذين الرقنين ، برواية

أبي الفرج عن أبي خليفة عن محمد بن سلام . وأسطر الزيادة (٦) أسطر .

٣ — الأخبار : ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، عن الأغاني [١٩ : ١٧ (ساسي)

٢١ : ٣١١ - ٣١٣ [هيئة الكتاب] ، وهي بغير إسناد في هذا الموضع ، لأنها تابعة للإسناد الذي قبله (رقم : ٤٤٦) ، وجميع الأخبار المسندة قبله إلى ابن سلام ، موجودة في كتاب الطبقات . وأسطر الزيادة (٢٣) سطراً .

٤ — الأخبار : ٤٨٨ - ٤٩٩ ، وهي خبر واحد على الحقيقة ، لأنني

وضعت لكل بيت أو بيتين استشهاد بهما رقماً ، فكثرت الأرقام ، وهو عن

الأغاني [١٩ : ١٥ ، ١٦ (ساسي) ، ٢١ : ٣٠٧ - ٣٠٩ [هيئة الكتاب] ،

وهو من تمام الخبر الذي قبله رقم : ٤٨٧ ، وعدد أسطر الزيادة ، بغير الاعتداد

بقوله قبل ذكر البيت « وفوله » ، هي (١٩) سطراً .

٥ — الخبر : ٥٠٦ عن الأغاني [١٦ : ١٦٦ ، ١٦٧ (الدار)] ،

وإسناده هو : « أخبرني أبو خليفة قال ، حدثنا محمد بن سلام » ، وهو من

كتاب الطبقات ، كما أثبت ، من نسخة أبي الفرج ، فزدته في آخر ما فاله في

ترجمة الفرزدق ، وعدد أسطر الزيادة (١٨) سطراً .

٦ — الخبر : ٥٠٩ ، عن الأغاني ٨ : ٦٠ (الدار) تابعاً لإسناد ما قبله ،

والذي قبله هو الخبر رقم : ٥٠٨ الموجود في كتاب الطبقات . وقد روى

صاحب الأغاني الخبر : ٥٠٨ في الأغاني [٨ : ٦ ، ٦٠ . ٣٨٦] ، وقال

في الثاني والثالث : أخبرني أبو خليفة عن محمد بن سلام ، والأخبار التي قبله

كلها عن ابن سلام وموجودة في الطبقات ، وفي (ج ٨ ص : ٦٠) أتى

بالخبرين : ٥٠٨ ، ٥٠٩ معاً في سياق واحد ، بعد الخبر رقم : ٥٠٧ ، الموجود

هو أيضاً في الطبقات . وعدد أسطر الزيادة هي (٧) سبعة أسطر . ثم انظر (٥١٠) .

٧ — الخبر : ٥١٠ ، وسأذكره هنا ، وإن كان منقولاً من غير الأغاني ، فهو منقول من الموشح للمرزباني : ١١٥ ، وسبب ذلك أن المرزباني رواه بإسناده عن إبراهيم بن شهاب قال حدثنا الفضل بن الحباب ، عن ابن سلام ، ورواه بهذا الترتيب : (٥٠٨ ، ٥١٠ ، ٥٠٧) أي بين خبرين موجودين في كتاب الطبقات ، بإسناد واحد . وعدد أسطر الزيادة (١) سطر واحد .

٨ — الخبر : ٥١٦ ، عن الأغاني [٨ : ٦ (الدار)] ، وصدر الخبر في « م » ، أما آخره ، فهو في الأغاني ، والخبر مروى عن أبي خليفة عن محمد ابن سلام بين خبرين موجودين في الطبقات ، هما الخبر رقم : ٥٠٨ ، والخبر رقم : ٥١٩ ، وهو مروى على التمام أيضاً في كتاب الفاضل : ١٠٩ . وأسطر الزيادة (٤) أسطر .

٩ — الخبر : ٥٣٩ ، عن الأغاني [٨٧ : ٦] ، وهو ليس زيادة على الحقيقة ، بل هو إحلال لنص رواية أبي الفرج ، مكان رواية نسخة « م » ، لأنني وجدت عيباً في عبارة هذه النسخة . وخبر أبي الفرج بين أخبار كثيرة كلهم موجود في كتاب الطبقات ، ولأنني أعلم أن في نسخة « م » خلافاً كثيراً وعيوباً دلت عليها مراجعة المخطوطة والأغاني والموشح وغيرها .

١٠ — الخبر : ٥٧٧ ، عن الأغاني [٨ : ٧٧] ، بإسناده : « أخبرني أبو خليفة قال حدثنا محمد بن سلام ... » ، وجاء في الأغاني بعد الخبرين

رقم : ٥٤٩ ، ٥٥٠ من الطبقات ، وبعده مما هو موجود في الطبقات أيضاً من
رقم : ٥٩٤ إلى آخر : ٥٩٩ . وعدد أسطر الزيادة (٨) أسطر .

١١ - الأخبار : ٥٨٣ - ٥٨٥ ، ثلاثة أخبار ، رقم : ٥٨٣ في الأغاني .
[٨ : ٥٢] ، والآخرون في [٨ : ٦٣ ، ٦٤] ، وإسناده في الأولين جميعاً :
« أخبرني أبو خليفة قال حدثنا محمد بن سلام ... » ثم أتبع الخبر : ٥٨٤ بالخبر :
٥٨٥ بقوله : « قال ابن سلام » ، وقد وضعها متتابعة استظهاراً لا غيرُ وعدد
أسطر الزيادة (٣١) سطرًا .

١٢ - الخبر : ٦٦٦ من الأغاني [٨ : ٣١٩] ، بإسناده ، وقد أخطأت
فككتبت في صدره : « قال ابن سلام : قدم الأخطل » وينبغي أن يصحح على
ما جاء في الأغاني هكذا : « فأما السبب في مدح الأخطل عكرمة بن ربيعٍ
الفياض ، فأخبرنا به أبو خليفة عن محمد بن سلام ... » وهذا الخبر جاء مع
أخبار كثيرة موجودة في كتاب الطبقات ، ورأيت إثباته في هذا المكان ،
لأنه تابع للخبر قبله ، وفيه ذكر عكرمة بن ربيعٍ ، وفي صدر الخبر ما قال
أبو الفرج : « فأما السبب في مدح الأخطل عكرمة ... » ، وعدد أسطر الزيادة
(٢٠) سطرًا .

١٣ - الخبر : ٦٦٨ ، عن الأغاني [٨ : ٢٨٩] ، بإسناده : « أخبرني
أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » ، ورأيت أنه بهذا المكان أليق ، لأنه في ذكر
خبر ثناء جرير على الأخطل . وأسطر الزيادة (٥) أسطر .

١٤ - الخبر : ٦٧٠ ، عن الأغاني [٨ : ٣١٧] ، بإسناده : « أخبرني
أبو خليفة ، قال أنبأنا محمد بن سلام » ، ورأيت أنه أحق بمكانه هنا ، لما فيه من
ذكر جرير والأخطل معاً . وأسطر الزيادة (٨) أسطر .

١٥ — الخبر : ٦٧٦ ، عن الأغاني [٨ : ٢٩٥] ، بإسناده : « أخبرني أبو خليفة إجازة ، عن محمد بن سلام » ، ولم أجد لهذا الخبر مكاناً ألحقه به في ترجمة الأخطل ، فألحقته بباب « ما قيل في الأخطل وأحاديثه » الذي بدأه برقم : ٦٣٢ ، إلى أن انتهى برقم : ٦٧٥ ، ثم بدأ في ذكر « مقلدات الأخطل » برقم : ٦٦٧ ، وعدد أسطر الزيادة (١٩) سطرًا .

١٦ — الخبر : ٦٧٨ ، عن الأغاني [٨ : ٣٠٥] ، وإسناده : « أخبرنا أبو خليفة إجازة ، عن محمد بن سلام » ، وهذا الخبر ليس زيادة على الحقيقة ، بل هو إحلالٌ لنصٍّ مكان نصٍّ فاسدٍ مضطرب في نسخة « م » ، وقد أثبت نص « م » في التعليق على الخبر .

١٧ — الأخبار : ٦٩٦ - ٦٩٨ ، ثلاثة أخبار ، وهي خبرٌ واحد على الحقيقة ، وإسناده : « أخبرنا أبو خليفة قال ، أخبرنا محمد بن سلام » عن الأغاني [٢٠ : ١٧١ (سامي) ، ٢٤ : ٢١٣ (هيئة الكتاب)] ، وهذا الخبر جاء في الأغاني بعد خبرين منقولين من ترجمة جرير ، يليهما أول خبر في ترجمة الراعي ، هذا ترتيبها وأرقامها : ٦٠١ ، ٦٠٤ ، ٦٩٢ يليها : ٦٩٦ - ٦٩٨ ، فاستظهرت أن موضعه بعد : ٦٩٥ ، وأسطر الزيادة (١٤) سطرًا .

١٨ — ... بعد الخبر : ٦٩٨ . ينبغي أن يزداد أيضاً عن الأغاني [٢٤ : ٢١٤ (هيئة الكتاب)] هذا الخبر ، ونصه :

« أخبرنا أبو خليفة ، عن محمد بن سلام . عن عبد القاهر بن السري قال : وفد الراعي على عبد الملك بن مروان : فقال لأهل بيته : تزوجوا إلى هذا الشيخ ، فإنني أراه مُنْجِبًا » . فقد جاء الخبر في هذه الطبعة وحدها من الأغاني ،

ولم يكن بين يديّ حين طبعت كتاب الطبقات . ويزاد أيضاً في الشعر الذي جاء في رقم : ٦٩٨ ، هذا البيت بعد البيت الثاني ثالثاً له :
مَعَايِمُ الْقِرَى سَرَفًا إِذَا مَا أَجَنَّتْ ظُلْمَةُ اللَّيْلِ الْبَهِيمِ-
وفي المطبوعة خطأ صححته هنا .

١٩ - الخبر : ٧٣٥ ، في نسخة « م » خلط خلطاً شديداً في الأخبار منذ رقم : ٧٣٣ إلى آخر : ٧٣٨ ، خلط آخر ترجمة كثير ، بأول ترجمة ذى الرمة ، وقد رددت الكلام على وجهه الصحيح من رواية المرزبانى في الموشح : ١٤٣ ، فألحقت أبيات كثير بآخر ترجمته ، وبدأت خبر ذى الرمة بالخبر : ٧٣٥ ، عن الأغاني [١٦ : ١٠٩ (سامى) ، ١٨ : ١٠ (هيئة الكتاب)] لأن ما جاء بعده ، أى رقم : ٧٣٦ ، هو من الحديث عن تشبيه ذى الرمة ، وإسناد أبى الفرج هو :

« وحدثني أبو خليفة عن محمد بن سلام قال : كان لذى الرمة حظٌّ في حُسْنِ التشبيه ، لم يكن لأحدٍ من الإسلاميين . كان علماءنا يقولون ... » ، هكذا ينبغي أن يكون سياق الخبر ، ولسكن هذا الجزء الأول منه سقط منى في المطبوعتين جميعاً ، فليزدها القارىء على نسخته . وأسطر الزيادة (٣) أسطر .

٢٠ - الخبر : ٧٣٩ ، عن الأغاني [١٦ : ١١٠ ، ١١١ (سامى) ، ١٨ : ١٤ (هيئة الكتاب)] ، وإسناده : « أخبرني أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » ، وجئت به عقب كلامه عن حُسْنِ تشبيه ذى الرمة ، لأنه مما عابوه من تشبيهه ، وأسطر الزيادة (٤) أسطر .

٢١ - الخبر : ٧٤٠ ، عن الأغاني [١٦ : ١١٧ (ساسي) ، ١٨ : ٣٣
(هيئة الكتاب)] ، وإسناده : « حدثنا أبو خليفة ، عن ابن سلام ،
ووضعتة هنا لأنه أشبه بما قبله وما بعده . وأسطر الزيادة (٤) أسطر .

٢٢ - الخبر : ٧٩٠ ، عن الأغاني [٣ : ٥٨ (ادار)] ، وهو ليس
خبراً زائداً على الحقيقة ، بل هو تمام نسب العجير السلوي ، لأن أبا الفرج
ساق كلامه هكذا : « هو ، فيما ذكر محمد بن سلام ، العجير ... » ، كما أثبتته .
والزيادة (١) سطر واحد .

٢٣ - الخبر : ٨٠١ ، عن الأغاني [١٣ : ٥٨ ، ٥٩] ، وإسناده :
« أخبرني أبو خليفة في كتابه إلى قال ، حدثنا محمد بن سلام الجمحي » ، وهو
من نسخة أبي الفرج بلا شك ، وفي المخطوطة بعد الخبر رقم ٨٠٠ ، خرم ورقة
واحدة ساقطة ، رجحت أن فيها شيئاً من شعر أبي زيد الطائي ، ثم شرع في
ذكر خبر العجير السلوي ، فكان هذا الموضع أحق بمكانه قبل رقم : ٨٠٢ ،
الذي فيه شعر العجير وخبره بعده ، وهو في « م » و « المخطوطة معاً » . وأسطر
الزيادة (١٥) سطرًا .

هذه جميع الزيادات التي زدتها عن الأغاني ، على نسخة المدينة « م » ،
وهي مختصرة ناقصة ، وهي التي طبع عن المنسوخ عنها يوسف هل وعجان
الحديد . ولما ينبغي أن نستقط أيضاً من هذه الأعداد رقم : ٧ ، لأنه عن
المرزباني في الموشح ، ورقم : ٨ ، لأنه زيادة جزء على الخبر نفسه ، ثم رقم : ٩
ورقم : ١٦ ، ورقم : ٢٢ ، لأنها ليست زيادة على الحقيقة ، كما بينت في كل

موضع ، ثم رقم : ١٨ ، لأنه حديث عن خبرٍ ينبغي أن يزداد في مكانه .
 وإذن ، فمجموع ما زدته واقع في (١٧) موضعاً ، وتتضمن (٢١) خبراً ،
 لأن رقم : (٣) فيما مضى فيه ثلاثة أخبار زائدة ، ورقم : (١١) فيما مضى
 فيه أيضاً ثلاثة أخبار زائدة ، ومجموع الأسطر التي زدتها على نسخة « م »
 هو (٢١٤) سطر ، لو قسمت على (١٨) ، وهو ما تتضمنه الصفحة من
 الطبقات المطبوعة دون تعليق ، كان الحاصل (١٢) ورقة ، إلاً قليلاً . ويبقى
 الآن ما زدته على مخطوطي .

« * »

• الزيادات على المخطوطة ، من الأغاني

٢٤ - الخبر : ٦٣ ، عن الأغاني [٩١ : ٩] ، وإسناده : « أخبرني
 أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » ، وهو تفسيرٌ ، لبيت زدته على الخبر رقم :
 ٦٢ ، لأنني رحجتُ أنه كان هكذا في نسخة أبي الفرج التي كتب بها إليه
 أبو خليفة ، وأسطر الزيادة (٥) أسطر .

٢٥ - الخبر : ٤٤٣ ، وهذا الخبر ليس له ذكر في نسخة « م » ، وفي
 « المخطوطة » صدر الخبر ، ثم حدث خرم في المخطوطة من الورقة : (٤٩ -
 ٦٣) ، ولكن الخبر بتمامه موجود في الأغاني [١٩ : ١٦ (ساسي) ، ٢١ :
 ٣١٠ (هيئة الكتاب)] ، فأتممت بقيته ، وهو الشعر ، منه ومن تاريخ جرجان
 لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي ص : ١٥ ، ١٦ ، وأسطر الزيادة (٣)
 أسطر ، وهي ليست زيادة على الحقيقة .

٢٦ - الخبر : ٦٢٩ ، عن الأغاني [١٠ : ٨] ، وصدرة مطابق لما جاء

في تاريخ ابن عساكر المخطوط ٣٤ : ٣٦٤ ، وهو ينقل عن الطبقات ، ولما
في الموشح من رواية محمد بن موسى البربري عن ابن سلام (ص : ١١٦) ،
وأسطر الزيادة (١٥) سطرًا .

٢٧ - الخبر رقم : ٧٥٢ ، عن الأغاني [١٦ : ١١٤ (ساسي) ، ١٨ :
٢٥ ، ٢٦ ، (هيئة الكتاب)] ، وهذا الخبر مكون من عشرة أسطر ، ونصف
السطر التاسع والسطر العاشر ، هو في « مخطوطي » في أول الورقة (٨٢) ،
التي جاءت بعد خرم فيها منذ الورقة (٧٠) إلى آخر الورقة (٨١) ، فرأيت
صاحب الأغاني في ترجمة ذي الرمة قد روى خبرًا بلا إسناد ولا نسبة
يبدأ هكذا : « قال : وكان ذو الرمة يتشبيب بمى ... » ثم ينتهي بنفس
الألفاظ الموجودة في هذا الخبر في السطر التاسع والسطر العاشر ، فأتممت
الخبر من الأغاني ، وإن كان بلا إسناد ولا نسبة لابن سلام ، وهذا بعض
الخلل الذي كان من أبي الفرج ، والذي أشرت إليه في المقدمة
[س : ٤٢ ، ٤٣] حيث قلت : « في كتاب الأغاني خلل في التأليف كثير ،
وقد تنبّه إلى بعضه ياقوت الحموي فقال : « قد تأملت هذا الكتاب وعُنيْتُ
به وطالعت مرارًا ، وكتبت منه نسخة بخطي في عشر مجلدات ، فوجدته يعد
بشيء ولا يفي به في غير موضع منه (تم ذكر ياقوت مثالين على مواضع
الخلل فيه) ثم قال : وما أظنُّ إلا أن الكتاب قد سقط منه شيء ، أو
يكون النسيان غلب عليه ، والله أعلم » . ويحسن أن تقرأ تعاقبي على هذا
الخبر : ٥٧٢ في المطبوعة الثانية من الطبقات . وترجمة ذي الرمة في الأغاني
[١٦ : ١٠٦ - ١٢٣ (ساسي) ، ١٨ : ١ - ٤٧ (هيئة الكتاب)] ،
أكثر ما فيها من رواية أبي الفرج ، عن أبي خليفة ، عن محمد بن سلام ،

موجود في مكانه من الطبقات . فكان أبا الفرج نسي الإسناد ، لأنه أكثر النقل عن ابن سلام في هذا الموضع من كتابه . وزيادة الأسطر (٩) أسطر .

٢٨ — الخبر : ٧٥٩ ، عن الأغاني [١٦ : ١١٩ (ساسي) : ١٨ : ٣٧
« هيئة الكتاب »] وذكره في أثر الخبر رقم : ٧٥٥ ، وإسناده فيها : « أخبرنا
أبو خليفة ، عن ابن سلام » ، وزيادة الأسطر (٤) أسطر .

٢٩ — الخبر : ٧٦١ ، عن الأغاني [١٦ : ١٢١ (ساسي) : ١٨ : ٤٢
« هيئة الكتاب »] ، وهو مروي في الأغاني ، بعد الخبر الذي في الطبقات برقم :
٧٦٠ ، وإسناده في هذا الخبر في الأغاني : « أخبرني أبو خليفة ، عن محمد بن
سلام » . وزيادة الأسطر (٣) أسطر .

٣٠ — الخبر : ٨٣٥ ، | عن الأغاني ٤ : ٢٦٢ (الدار)] ، وإسناده :
« أخبرني أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » ، وانظر التعليق عليه في
كتاب الطبقات ، وزيادة الأسطر (٣) أسطر .

٣١ — الخبر : ٩٢١ ، عن الأغاني [١٠ : ١٥٠ (الدار)] ، وإسناده :
« أخبرني أبو خليفة الفضل بن الحباب الجحفي إجازة ، من محمد بن سلام » ،
وزيادة الأسطر (٣) أسطر .

٣٢ — الخبر : ٩٢٢ ، عن الأغاني [١٠ : ١٥٢ (الدار)] ، وإسناده
« أخبرني أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » ، وليس بينه وبين الخبر السالف
(٩٢١) سوى خبرين رواهما أبو الفرج ، فيهما ذكر رؤية ، كما في هذا الخبر .
وأسطر الزيادة (٣) أسطر .

٣٣ — الأخبار : ٩٣٢ - ٩٣٥ ، أربعة أخبار ، عن الأغاني

ل ١٨ : ١٢٤ ، ١٢٥] ، ثم في [٢١ : ٦٠ ، ٦١ ، (سامي) ، ٢٠ : ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ (هيئة الكتاب)] وإسناد الأول : « أخبرني أبو خليفة في كتابه إلى عن محمد بن سلام » - وإسناد الثاني « أخبرني أبو خليفة في كتابه ، عن محمد بن سلام » والثالث تابع للذي قبله ، وإسناد الرابع : « أخبرني أبو خليفة في كتابه إلى ، عن محمد بن سلام » ، وكلها من نسخة أبي الفرج بلا ريب ، وأسطر الزيادة (٢٥) سطرًا .

هذا ، و « المخطوطة » منذ الورقة ٩٦ إلى آخر الكتاب ، داخلها خلل كثير في كتابة كاتبها ، أي من بعد الخبر : ٨٣٢ إلى رقم : ٩٥٣ ، وقد أشرت إلى هذا في تعليقاتي على الكتاب في الأخبار الآتية : ٨٤٠/٨٣٤/٨٣٢ ، ص : ٦٧٤ ، تعليقات : ٤ ، ٥ ، ٧ و ص ٦٧٥ تعليقات : ١/٨٤٢ ، ص ٦٧٥ ، تعليقات : ٢ ، ٤/٨٤٥ ، ٨٤٦ تعليقات : ٣ ، ٤/٨٥٢ ، تعليقات : ١/٨٥٣ ، تعليقات : ٥/٨٥٥ ، تعليقات : ٥/٨٥٦ ص : ٦٨٧ ، تعليقات : ٣ - ٨ ، و ص : ٦٨٨ تعليقات : ١ / ومواقع أخرى كثيرة ، فغير بعيد أن يكون قد أسقط ناسخ « المخطوطة » شيئًا كثيرًا ، لما تبين من مجاته وإسقاط ما أسقط .

وإذن ، فهذه عشرة مواضع زدها على « المخطوطة » من الأغاني ، فيها (١٢) خبرًا على الحقيقة ، مجموع أساطرها التي زدها (٧٣) سطرًا ، فلو قسمت على (١٨) ، وهو ما تضمنه الصفحة من الطبقات المطبوعة دون تعليقاتي ، كان الناتج (٤) ورقات ، لا أكثر . ومجموع الأخبار التي زدها من الأغاني هي :

(٢١) خبراً زيادة على نسخة « م » ، و (١٢) خبراً على المخطوطة ، فهذه (٣٣) خبراً .

ولا يفوتني هنا أن أثنى على عمل الدكتور منير سلطان في كتابه « ابن سلام ، وطبقات الشعراء » ، فإنه قد أعفاني من إعادة البحث في أوراق عن عدد الأخبار التي رواها أبو الفرج في الأغاني ، مسنداً إلى محمد بن سلام ، فإنه يقول (ص : ٦٧) : « أما أسانيد ابن سلام في كتاب الأغاني فقد جمعت الأخبار التي حواها الأغاني لابن سلام ، فكانت (٢٤٥) خبراً ، موزعة في الكتاب من جزئه الأول إلى جزئه الحادي والعشرين ، أرجعت منها إلى كتاب الطبقات (١٢٣) خبراً ، وبقي (١٢٢) خبراً ، استقها أبو الفرج من كتب ابن سلام الأخرى » .

وأنا أسلم بأن عدد الأخبار المسندة إلى ابن سلام (٢٤٥) ، ولكنني في إحصائي ، رددت (١٥٠) خبراً ، كُتِبَها في كتاب الطبقات الذي جمعت فيه بين نسخة المدينة « م » المختصرة ، وما بقي عندنا من نسختي « المخطوطة » . وهي (٤) ثلاثة أخماس الأصل . وهذه الخمسون ومئة خبر (١٥٠) طبقاً لترقيمي الذي رفقت به الأخبار في الطبعة الثانية ، رواها أبو الفرج بأحد الأسانيد الثلاثة عشر ، التي أشرت إليها آنفاً ، والتي ذكرتها في مقدمة الطبعة الثانية إ م : ٢٨ - ٤٦ . وإذا كان ذلك كذلك ، فليس بمستنكر أن يكون في الباقي من الأخبار ، وعددها عندي (٩٥) خبراً ، وعند الدكتور سلطان (١٢٣) خبر ، أخبارٌ هي في حقيقتها من كتاب الطبقات ، بعد أن عرفنا تمام المعرفة أن نسخة المدينة « م » مختصرة ، وأن تكون الأخبار التي زدها عليها

وهي عشرون (٢٠) خبراً ، من الطبقات أيضاً ، ما دامت قد انتهت إلينا في الأغاني بنفس الأسانيد التي رويت بها الخمسون ومئة (١٥٠) خبر عندي ، أو الثلاثة والعشرون ومئة (١٢٣) خبر عند الدكتور سلطان . بل يرجح ذلك أنَّ الأخبار التي كُنتُ زدتُها من الأغاني على النصف الثاني من الكتاب ، قبل أن أظفر بالخطوطة ، قد وجدت جميعها في الخطوطة بعد أن ظفرتُ بها .

ولما كان يقيداً أيضاً ، كما أسلفتُ ، أن أبا الفرج كانت عنده نسخة من الطبقات أجازها بها كتابة أبو خليفة ، راوى الكتاب عن خاله محمد بن سلام ، فالأخبار التي زدتُها على « مخطوطي » أيضاً ، وهي (١٣) خبراً ، هي على وجه القطع زيادة في نسخة أبي الفرج ، عن نسخة ابن أسيد راوى « مخطوطي » عن ابن سلام ، كما زادت نسخة ابن أسيد على نسخة أبي طاهر الذهلي ، صاحب نسخة المدينة « م » بما يوازي نصف كتاب الطبقات كله ، كما أسلفت بيان ذلك آنفاً . وإذن ، فإلحاق (٣٣) خبراً من نسخة أبي الفرج التي روى منها في كتابه الأغاني ، بمئة وخمسين (١٥٠) خبراً من نسخته ، رواها مفرقة في كتابه الأغاني ، أمرٌ لا غبار عليه . ومع ذلك ، فإنني في تعاليقي على الكتاب ، قد احتججتُ لكل خبرٍ منها بما يؤثِّق اختيارى ، وتركتُ أخباراً أخرى ، أشرت لها في بعض التعليقات ، دون أن ألحقها بهذه الزيادة ، لبعض العلل التي رجحتُ أنَّها تدعوني إلى التوقف في إنباتها .

وقد أطلت جداً ، ولكن حملني على الإطالة أن أمر « الزيادة » أصبح مضغمة لذيذة تُعين على التفكير والاسترخاء ، وفي الذي قلته مَقْنَعٌ ، إن شاء الله ، لمن أراد أن يعيد النظر في الكتاب وفي تعليقاته جاداً غير متفكِّه ولا

مستترخ . وبقيت أخباراً أخرى زدتها ، سأبدأ بما هو منصوص على أنه من الكتاب ، أو ما رجحت أنه كالمفصوص عليه .

« » « »

● زيادة ابن أبي الحديد على نسخة المدينة « م » .

٣٤ — الخبر : ١٣٧ ، في نهج البلاغة ، ٢ : ٤٩٨) ، وإسناده عند ابن أبي الحديد : « قال محمد بن سلام في كتاب طبقات الشعراء » . وعدد أسطر الزيادة (١٢) سطرًا .

● زيادة الزجاجي في أماليه على « المخطوطة » .

٣٥ — الخبر : ٨٣٤ ، من أمالي الزجاجي [٨٠ - ٨٣] ، وهذه ليست زيادة على الحقيقة ، بل هي صدر الخبر ، ويأيه الشعر . وكان مكانه في نسخة « م » : « ومن قوله » ، وفي « مخطوطتي » : « ومن قوله أيضاً » ، وإسناد الزجاجي هو : « أخبرنا أبو غانم قال ، أخبرنا أبو خليفة ، قال حدثني محمد ابن سلام » ، ثم انتهى من الخبر ، وأنشد الشعر كما هو في الطبقات في « م » و « المخطوطة » ، وقد أسلفت أن كاتب « المخطوطة » ، قد أدخل في كتابته خلافاً كبيراً منذ الخبر : ٨٣٢ ، إلى آخر الكتاب [انظر ما بمدرقم : ٣٣] وسأذكره اختصر القصة ، لشهرة هذا الشعر ، من مجلته ، وعدد زيادة الأسطر هي (٤) أسطر .

فماتان زيادتان ، وحقيقتهم زيادة واحدة ، ومجموع أسطرهما (١٦) سطرًا ، أى أقل من صفحة واحدة من كتاب الطبقات المطبوع ، بلا تعاقب .

● زيادة من تاريخ دمشق لابن عساكر على نسخة « م »

٣٦ — الخبر : ٧١٢ ، عن ابن عساكر ، مخطوطة تاريخ دمشق [٤٠٠ : ٣٤] ، بإسناده إلى أبي خليفة ، عن ابن سلام . وابن عساكر إنما ينقل من كتاب الطبقات ، وهذه الزيادة سطر واحد ، داخل في سياقة نسب ذي الرمة ، فهي على الحقيقة ليست خبراً زائداً ، وسياقة النسب هكذا : « وذو الرمة ، واسمه غَيْلانُ . [وهو الذي يقول : أنا أبو الحارث وآبِي غَيْلانُ] بن عقبة ... » والزيادة ما بين القوسين .

● زيادة أخرى مفردة على « المخطوطة »

٣٧ — الخبر : ٩٣٦ ، نقلته من الشعر والشعراء : [٥٧٦] ونصه : « قال ابن سلام عن يونس ... » ، وحملني على ذلك أني رأيت أبا أحمد العسكري في كتابه « شرح ما يقع فيه التصحيف والتجريف » [س : ١٤٧] أسنده فقال : « وأخبرني ابن دريد والهرزاني قالا ، حدثنا الرياشي ، حدثنا ابن سلام ، عن يونس بن حبيب ... » ، ثم رأيت ما حقق ظني في كتاب « غريب الحديث » لابن قتيبة ، جاء به مسنداً فقال : « وحدثني الرياشي ، عن محمد بن سلام الجمحي ، عن يونس ... » ، وجاء بنص الخبر (غريب الحديث ٣ : ٧٢١) . وكان الذي حملني على زيادته أن أبا الطيب الحلبي اللغوي (٣٥١ - ٠٠٠ هـ) قال في كتابه « مراتب النحويين » [س : ٦٧] : « أخبرنا الحسين بن أبي صالح قال ، أخبرنا أبو خليفة الفضل ابن الحباب الجمحي ، وكان ابن أخت أبي عبد الله محمد بن سلام قال : كان الرياشي (وهو راوى هذا الخبر) يختلف إلى أبي عبد الله يستعير منه كتابه

في الطبقات ، فكنتُ أخرجُ إليه منه جزءاً جزءاً . فقليل لاريثي في ذلك ، فقال : لو عاش يومين لسمعتُ منه « ، فوقع في نفسي أن الريثي أخذهُ من الطبقات ، أو سمعه منه قبيل وفاته . وعدد أسطر الزيادة (٣) أسطر .

» « «

بقي من أمر الزيادات ، ما زدتُهُ من « الموشح » ، لأبي عبيد الله محمد ابن عمران المرزباني (٢٩٦ - ٣٨٤ هـ) .

● زيادة المرزباني على نسخة « م » المختصرة

٣٨ — الأخبار : ٤٦ - ٤٨ ، عن الموشح للمرزباني [س : ١١٣ ، ١١٤] بإسناده ، وهو : « حدثني إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام . وهذه ثلاثة أخبار ، وهي خبرٌ واحدٌ على الحقيقة ، لأنني أنا جزأته في الترقيم . وكان مكانهُ في نسخة « م » المختصرة ، صدرُ الخبر موصولاً بالسطرين الأخيرين من رقم (٤٨) ، وأسقطت الشعر كله ، كعادتها في الاختصار ، فأخذت خبر المرزباني فأحلته مكان ما في « م » . وخجتي في ذلك أني رأيت ابن قتيبة روى صدر هذا الخبر نفسه عن الجحفي مختصراً في كتابه « الشعر والشعراء » (ص : ٥٧ ، ٥٨) ، ورأيت أيضاً أن أبا الفرج روى النصف الثاني من الخبر : ٤٨ في الأغاني [١٦ : ١٦٠] . وإسناده هو : « وأخبرني أبو خليفة في كتابه إلى قال ، حدثنا محمد بن سلام ، عن يونس : . وحدثنا به اليزيدي قال ، حدثنا أحمد بن زهير قال ، حدثنا محمد بن سلام ، عن يونس ... » ، ثم روى بعده في الصفحة التالية مباشرة ، صدر الخبر : ٤٨ . نفسه بإسناده ، وهو « أخبرني أبو خليفة قال ، حدثنا محمد بن سلام قال ، قال الفرزدق وهو بالمدينة ... » . وهو الخبر : ٥٠٦ في الطبقات ، والذي

نقلته هناك عن الأغاني زيادة . فهذه المقارنة صحّ عندى نقله هنا عن المرزبانى مع دليل آخر سوف أذكره بعد قليل فى شأن رواية المرزبانى . وعدد أسطر الزيادة (٢٥) سطرًا ، بإلغاء عدّ « قال » التى تجمىء قبل كلّ بيت مفرد .

٣٩ — الخبر : ١٤٦ ، عن الموشح : [٦٦ ، ٦٧] ، بإسناده : « حدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام قال ، حدثنى أبو الغراف .. » ، (وقع خطأ فى المطبوع من طبقات الشعراء ، إذ سقط سهوًا من الإسناد قوله « عن محمد بن سلام » ، فضحجه على نسختك) . وهذا الخبر رواه أبو الفرج فى الأغاني ٥ : ١٢ ، فقدم فى الكلام وآخر ، وأسقط بيتين من الشعر الذى فيه ، وإسناد أبى الفرج هو : « أخبرنا أبو خليفة الفضل بن الحباب ، مما أجاز لنا روايته عنه من حديثه وأخباره ، مما رواه عن محمد بن سلام الجعفى » ، عن أبى الغراف —= وأخبرنا أحمد بن عبد العزيز وحبيب بن نصر قالوا ، حدثنا عمر بن شبة ، عن محمد بن سلام ، عن أبى الغراف « ، فهذه ثلاثة أسانيد ، فكأن الفرق الحادث بين رواية المرزبانى . ورواية أبى الفرج ، مردّه إلى أحمد بن عبد العزيز وحبيب بن نصر ، ولكن الإسناد على كلّ حال ، يدلّ دلالة قاطعة على أن هذا الخبر موجود فى نسخة أبى الفرج من الطبقات ، فلذلك آثرت إثبات نص خبر المرزبانى ، وزيادة الأسطر هى (٩) أسطر .

٤٠ — الخبر : ٥١٠ ، وقد مضى الحديث عنه فى رقم (٧) ، والزيادة سطر واحد ، وهو ليس زيادة على الحقيقة ، لأنه تابع للخبر : ٥٠٩ ، كما سلف .

٤١ — الخبر : ٧٤٣ ، عن الموشح : [١٧٢] ، وإسناده : « أخبرنى

محمد بن يحيى ، عن الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام ، وهذا إسنادٌ
للمرزبانى ، على غير شرطى فيما أنقله من كتابه الموشح ، إلى كتاب الطبقات ،
والإسناد الذى رجحته فى مقدمة كتاب الطبقات هو قول المرزبانى : « حدثنى
إبراهيم بن شهاب ، حدثنى أبو خليفة الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » .
وقد بينت فى تعليقاتى على هذا الخبر فى الطبقات (ص : ٥٥٢ ، تعليقات : ١)
سبب مخالفتى لشرطى فى النقل عن المرزبانى ، وذلك أنى نقلت هذا الخبر عن
المرزبانى فى الموشح : ١٧٢ ، ورأيتُ أن هذا مكانه ، لأنَّ أبا الفرج فى الأغانى
[١٦ : ١١١ (ساسى) ، ١٨ : ١٥ ميفة الكتاب] رواه فى إثر الخبر السالف
٧٤٢ الذى رواه بإسناده إلى ابن سلام ، ولكنه روى الخبر : ٧٤٣ ، هذا
عن « أبى زيد عمر بن شبة ، عن أبى عبيدة » مع خلاف فى اللفظ نليل ، فلما
فرغ من رواية ابن شبة قال : « وكان هوى ذى الرمة . . . » ، فساقى الخبر :
٧٤٤ بغير إسنادٍ ، ولكن بنصّه فى الطبقات ، ثم بعده الخبر : ٧٤٥ بنصه
أيضاً فى الطبقات ، وإنما آثر أبو الفرج نص صهر بن شبة على نص ابن سلام
الذى رواه صاحبُ الموشح ، لزيادة فيه بَيِّنَة ، وجمع أبو الفرج كماداته بين
الروايات المختلفة فى السياق الواحد . (وانظر الشعر والشعراء : ٥٠٦ ، ٥٠٧) .
وعدد أسطر هذه الزيادة هى (٨) أسطر .

وإذن فمجموع ما زدته عن الموشح للمرزبانى ، هو ثلاثة أخبار لا غير ،
بعد أن تعلم أن الأخبار التى ذكرتها فى (رقم : ٤٠) ، إنما هى خبر واحدٌ على
الحقيقة ، وأن الخبر الذى ذكرته هنا فى (رقم : ٤٠) هو مكرر (رقم : ٧) ،
وأنة لا يعد زيادة مستقلة عن الخبر قبله ، كما نلت آنفاً . فمجموع أسطر الزيادة
عن المرزبانى هى (٤٢) سطرًا ، لا أكثر .

وإذن فمجموع ما زدته على أصليّ كتاب « طبقات فحول الشعراء » من جميع ما ذكرت من الكتب هي كما يأتي :

- ١ — من الأغاني على نسخة « م » هو [٢١] خبراً ، وعدد أسطرها [٢١٤] سطرأ
- ٢ — من الأغاني عن المخطوطة ، هو [١٢] خبراً ، وعدد أسطرها [٧٣] سطرأ
- ٣ — عن نهج البلاغة لابن أبي الحديد ، هو [١] خبر واحد ، وعدد أسطره [١٢] سطرأ
- ٤ — من أمالي الزجاجي ، ليس زيادة خبر على الحقيقة ، وعدد الأسطر [٤] أسطر
- ٥ — عن ابن عساكر ، وليس زيادة خبر على الحقيقة ، وعدد الأسطر [١] سطر واحد
- ٦ — من الشعر والشعراء ، على المخطوطة [١] خبر واحد ، وعدد الأسطر [٣] أسطر
- ٧ — من الموشح على نسخة « م » [٣] أخبار ، وعدد الأسطر [٤٢] سطرأ

فهذا مجموع الأخبار ، (٣٨) خبراً على الحقيقة ، عدد أسطرها هو [٢٤٩] سطرأ ، لو قسمت على [١٨] ، وهو عدد الأسطر في الصفحة الواحدة من الطبقات المطبوع ، لكان [١٣] ثلاث عشرة صفحة وثلاث صفحة . واعتماداً على إحصاء الدكتور منير سلطان ، فإن زدت في الشعر ما مجموعه [٣٧] بيتاً ، و (٦) سنة أسطر ، فمجموع ذلك [٤٠] سطرأ ، أي صفحتان وزيادة أسطر . فمجموع الزيادة نحو [١٦] صفحة ، أي ملزمة واحدة ، كما قلت سالفاً ص : ٣٨ . فهذا إحصاء آخر ، والمجد لله رب العالمين ، ونسأل الله العافية .

أسانيد أبي الفرج في الأغاني

ذكرت في مقدمة الطبقات ثلاثة عشر إسناداً ، في « بابة نسخة أبي الفرج الأصبهاني من كتاب الطبقات ، وما نقل عنه في كتابه الأثاني » (المقدمة : ٣٨ - ٤١ العليبة الثانية) . وهذه الأسانيد ثلاثة أقسام :

١ - قسم صرّح فيه بذكر كتاب الطبقات ، ونصه : « ذكر محمد ابن سلام في « كتاب الطبقات » ، فيما أخبرنا به أبو خليفة » ، وهو في كتاب الأغاني [١٢ : ٣٤٠ ، الدار] ، في ترجمة سويد بن كراع . وهو إسناد واحد .

٢ - وقسم ثانٍ صرّح فيه بأن أبا خليفة أجاز به كتابة برواية كتب ابن سلام ، نحو قوله : « أخبرنا أبو خليفة الفضل بن الحباب ، مما أجاز لنا روايته عنه ، من حديثه وأخباره ، مما ذكره عن محمد بن سلام » ، أو : « أخبرني الفضل بن الحباب أبو خليفة ، في كتابه إلى ، بإجازته لي ، يذكر عن محمد بن سلام » [الأغاني • : ١٢ ، الدار / الأغاني ٢ : ١٥٨ ، الدار] ، وما أشبه هذين مما فيه ذكر « الإجازة » و « المسكتبة » ، وعدة هذه الصور عشرة أسانيد .

وهذان القسمان بلا شك ، يدلّان دلالة قاطعة على أنّ أبا الفرج كانت عنده نسخة من « كتاب الطبقات لابن سلام » ، أجاز به كتابة أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي ، ويدلّان دلالة قاطعة أيضاً على أنه يقول « أخبرني أبو خليفة » في إجازة « المسكتبة » كما أسلفت آنفاً ، ولا يكابر في هذا إلا من لا علم له

٣ — والقسم الثالث ، مالا ذكر فيه لكتاب الطبقات ، ولا للإجازة أو المسكتبة ، وهو الذى يقول فيه : « أخبرنى الفضل بن الحباب أبو خليفة قال ، قال محمد بن سلام » = أو « أخبرنى أبو خليفة ، قال حدثنا = أو : أخبرنى أبو خليفة عن محمد بن سلام » ، وما شابههما وهما إسنادان ، وذلك كثير فى كتاب الأغانى .

وقد بيّنتُ آنفاً كلّ ما زدتُه على كتاب الطبقات ، مبيّناً أسانيد أبى الفرج فى مواضع الزيادة ، فكان ما زدتُه بأسانيد القسم الثانى ستة زيادات هى المرقعة آنفاً بالأرقام التالية : (١ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٣ ، ٣١ ، ٣٣) ، والباقي وهو سبع وعشرون زيادة ، كلّها بالإسناد الثالث الذى لا ذكر فيه لكتاب الطبقات ، ولا ذكر فيه للإجازة أو المسكتبة ، ولكنه يقول : « أخبرنى أبو خليفة ... » . فمن سقط فى الوهم فظنّ أن قوله : « أخبرنى أبو خليفة » فى هذا الإسناد الثالث ، دالٌّ على سماع من أبى خليفة أو (مشافهة) فقد عجل ، ولم يعرف طريق القوم السالفين فى تحمّل الأخبار وروايتها . وذلك أن ذكر أبى الفرج كتاب طبقات الشعراء لابن سلام ، لفظاً فى كتابه الأغانى ، ثم تكراره ذكر الإجازة والمسكتبة ، فى أسانيد متعدّدة مفرقة فى الكتاب ، كلاهما يقطعُ بأنه ينقل من كتاب الطبقات الذى عنده ، والذى كتب به إليه أبو خليفة وأجاز له روايته عنه . فليس بمعقولٍ عندنا ، ولا عند من يعرف أسلوب القوم فى تحمّل الأخبار ، ثم التحديث بها بلفظ « أخبرنى » = أن يعود أبو الفرج فينقل أكثر ما هو موجود نصّاً فى الطبقات ، بلفظ « أخبرنى أبو خليفة » ، عن سماع آخر (أو مشافهة) ، وبين يديه نسخته التى أجاز له

أبو خليفة روايتها عنه مكتوبة . هذا ، وسماعُ أبي الفرج من أبي خليفة ، يحتاجُ إلى نصٍّ صحيح ، وليس يصحُّ أنه سمع شيئاً من أبي خليفة .

ثم إن أكثر ما روى أبو الفرج من الأخبار التي عدّها الدكتور منير سلطان بنحو (٢٤٥) خبراً ، فوجد منها في إحصائه (١٢٣) خبراً هي موجودة في الطبقات ، وأحصيت أنا عدتها (١٥٠) خبراً في كتاب الطبقات المطبوع ، إنما جاءت بهذا الإسناد الثالث . فبين أن أبا الفرج حين اقتصر على الإسناد الذي لا ذكر فيه لكتاب الطبقات ، ولا للإجازة والمكتبة ، إنما فعل ذلك بعد أن أثبت في كتابه أن عنده « كتاب الطبقات » ، وأن هذا الكتاب مما أجاز له روايته عنه أبو خليفة مكتوبة ، فاستسهل أن يسقط لفظ الإجازة والمكتبة من إسناده ، لأنه قد فرغ من إخبار قارئه بذلك ، ولثقتنه أن قارئه كتابه قد علم ذلك ، وأن من قواعد القوم ، كما يشتهر آنفاً أن يقال في تحمل الأخبار بالمكتبة « أخبرني ، وحدثني ، وأنبأني ... » ، وإن كان الأوفق والأصح والأقرب إلى الورع أن يبين في كلِّ إسناد أنه إجازة مكتوبة فيقول : « كتب إلى فلان ، حدثنا فلان » ، وقد سلف بيان ذلك . وتساهلُ أبي الفرج ههنا ، إنما جاء من أنه ليس أمرٌ دينيٌ تطلبُ في روايته الثقة والبيان ، بل هو أمرٌ أدبيٌّ وأخباريٌّ وآثاريٌّ ، ورواة الأخبار والآثار يتساهلون تساهلاً حتى أسقطوا الإسناد في كتبهم ، كما فعل المبرد وغيره من أهل الأدب .

وهذا التساهل هو الذي حل بعضهم على الطعن في أبي الفرج ، لأنه علم علماً يقيناً أنه يشكّل من كتبٍ معروفة معلومة ، وأنه يقول « أخبرني فلان » دون أن يبين : أهى رواية إجازة ، أو مناولة ، أو مكتوبة ، كالذي فعل

أبو الفرج في القسم الثالث الذي ذكرته آنفاً ، وأكثر في استعماله . وبعضهم هذا تحامل على أبي الفرج تحاملاً شديداً ، فاتخذ تساهله هذا ذريعة للطعن فيه . فقد روى الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ما نصه : « حدثني أبو عبد الله الحسين بن محمد بن القاسم بن طباطبا العلوي قال : سمعت أبا محمد الحسن ابن الحسين النوبختي يقول : « كان أبو الفرج الأصفهاني أكذب الناس . كان يدخل سوق الوراقين وهي عامرة ، والدكاكين مملوءة بالكتب ، فيشتري شيئاً كثيراً من الصحف يحملها إلى بيته ، ثم تكون روايته كلها منها » . ثم رد ابن طباطبا العلوي مقالة النوبختي بمقالة أخرى في توثيق أبي الفرج فقال : « وكان أبو الحسن البتي يقول : لم يكن أحدٌ أوثق من أبي الفرج الأصفهاني » [تاريخ بغداد ١١ : ٣٩٩ ، ٤٠٠] .

وكتاباً أبي الفرج الأصفهاني : « الأغاني الكبير » ، و « مقاتل الدالبيين » ، يشهدان على صحة نقله ، كروايته ما قرأ من الكتب على محمد ابن جرير الطبري الإمام المفسر ، وكهذا الذي عندنا من روايته عن « طبقات فحول الشعراء » ، وكالذي أفاض في ذكره عند النقل من كتب لم يسمها من الشيوخ فيقول : « نسخت من كتاب هارون بن علي بن يحيى » [الأغاني ٣ : ١٤٩ ، ١٩٤ ، ٢٠٦ ...] أو : « نسخت من كتاب الحرمي ابن أبي العلاء » [الأغاني ٤ : ٢٤٠] ، مثلاً ، وهذا كثير لا يحصى في كتاب الأغاني . وهذا أمرٌ يطول ، ولكني ذكرته لأبين تحامل أبي محمد الحسن بن الحسين النوبختي الكاتب ، (٣٢٠ - ٤٠٣ هـ) ، وكان محدثاً ، وكان يفتشع إلا أنه صدوق نقه في الحديث ، فله التزم بالورع في أمر حمل الأحاديث والأخبار ، فنعى على أبي الفرج تساهله ، واتهمه بالكذب . هذا

مع إحسان الظن ، ولكن أخشى أن يكون تشييعه حمله على الطعن في أبي الفرج الأصفهاني الأُمويّ الأرومة ، وكان شيعياً ، وهذا نادر في الأمويين ، فلم يرض النوبختي ما كان يظهره أبو الفرج من التشيع ! والله أعلم بما بين الشيعة ، ولكن راوى الخبر عن النوبختي ، وهو أبو عبد الله الحسين بن محمد ابن القاسم ، العلويّ الحسني ، ويعرف بابن طباطبا (... - ٤٤٩ هـ) ، وكان متميزاً من بين أهله الطالبين بعلم النسب ، فإنه ردّ قالة النوبختي بمقالة شيعي آخر هو أبو الحسن أحمد بن علي التّبيّ الكاتب (.. - ٤٠٥ هـ) ، وكان رجلاً عالمًا ، وكانت فيه دُعابة ، وكان أحد قدماء أصحاب الشريف الرضي الشاعر ، فلما مات رثاه بأبيات في غاية الحسن ، فمات بعده بأشهر قلائل في مطلع سنة ٤٠٦ هـ ، ورثاه أيضاً أخوه الشريف المرتضى ، برائية مختارة من شعره . أما أهل السنة ، فإنهم لم يطعنوا في أبي الفرج ، وقد روى الدارقطني الإمام المحدث في « غرائب مالك » أحاديث عن أبي الفرج الأصفهاني ، ولم يتعرض له بقدرح (لسان الميزان ، ترجمته) . ومرة أخرى ، الله أعلم بما بين هؤلاء الشيعة . ما علّينا .

وإذن ، فتساهل أبي الفرج في النقل من كتاب « طبقات فحول الشعراء » لابن سلام ، بقوله : « أخبرني أبو خليفة الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » ، دون ذكر الكتاب ، أو ذكر إجازة أبي خليفة له بروايته عنه مكتوبة ، عمل لا غبار عليه عند أهل الحديث النبوي ، كما أسلفت ، ما دام قد أوقفنا مرّة واحدة ، على أنه ينقل من كتاب الطبقات ، أو أطلعنا ولو مرة واحدة على أن أبا خليفة قد أجاز له كتابة رواية أحاديثه وأخباره ، مما حدّثه

به خاله محمد بن سلام ، فإذا طابق قدرٌ كبير من هذه الأخبار ، (١٢٣)
 خبراً أو (١٥٠) خبراً ، في كتاب الأغاني ، ما هو موجود في النسخ الناقصة
 أو المختصرة من كتاب الطبقات ، فإن سبعة وعشرين خبراً (٢٧) رواها
 أبو الفرج في كتاب الأغاني ، بهذا الإسناد نفسه : « أخبرني أبو خليفة ، عن
 محمد بن سلام » ، إذا ألحقت بكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، فإلحاقها
 أمرٌ لا غبارَ عليه ، لأنه رواها يقيناً عن أبي خليفة ، عن محمد بن سلام في
 كتابه الذي هو بين يديه : « طبقات فحول الشعراء » ، والحمد لله رب العالمين ،
 وأسأل الله العافية

❦ ❦ ❦

أسانيد المرزباني في « الموشح »

أما أمرُ المرزباني ، فهو أعسرُ من أمر أبي الفرج ، فضلاً عما فيه من
 القراءة الداعية إلى التعجب ، وأستعين الله على الشقاء والنصب ، لأني لا أجد
 هنا مُعيناً كالذكركتور منير سلطان ، شكر الله له يدهُ عندى وحسنَ صنيعه في
 كتاب « الأغاني » ، وإحصاء أسانيده إلى ابن سلام .

وإذا كان أبو الفرج قد أوقفنا بأسانيده الالانة عشر ، على أن عنده
 نسخة من كتاب الطبقات ، وأنه يقلُّ عنها في كتابه الأغاني علانية دون
 خفاءٍ أو تدليس ، فإن المرزباني ندأغمض على الطريق وعماهُ تعميةً ، فانتضاني
 ذلك أن أدّرس أسانيده دراسة مفصلة متغلغلة ، حتى توقفتُ على ما كان يخفيه
 عني بمهارة وحذقٍ ، وظنني به أنه كان محبباً للتدليس الذي يصف أبوابه
 وضروبه أصحاب علم مصطلح الحديث ، بل كُنّي به كان يجد لتدليس لذة

ثالثة غربية ، كلدّتيه الآخرين ، فقد رُوا أنه كان يضع بين يديه قنينة حبر وقنينة نبيذ ، فلا يزال يكتب ويشرب . وسأله مرة عضد الدولة عن حاله فقال : كيف حال من هو بين قارورتين ! يعنى قارورة الحبر وقارورة النبيذ . ونعم ، أمر المَرْزبانى هين ، ليس كأمر أبى الفرج ، لأنى لم أزد من كتابه « الموشح » ، على كتاب طبقات الجحى ، سوى ثلاثة أخبار ، وخبر رابع كان ينبغى أن أزيده لولا السهو ، وهو الذى دلّنى عليه الدكتور على جواد الطاهر مشكوراً على هدايته ، ومحموداً على حسن تقبّله . أمرتهين ، ولسكنها دراسة لأبد منها ومن كتابتها ، بعد أن كتبت على أن أحل عبء تصحيح الكلام الذى يلقى عليه مُلقّيه على عواهنه ، بلا تدبّر ولا حذر .

جميع الأخبار التى رواها المَرْزبانى فى كتابه « الموشح » بإسناده إلى محمد بن سلام هى أربعة وستون (٦٤) خبراً . وطرق أسانيد التى رويت بها أخباره هى ستة وعشرون طريقاً ، ولسكى أوفى دراسة الأسانيد حقها ، فسأذكرها جميعاً ، ثم أفصل القول فيها ، مبيّناً هنا مكان الإسناد من كتاب « الموشح » . وإذا كان الخبر الواحد مروياً من طريقين أو أكثر ، ذكرتها جميعاً ، ثم عدت فأثبتت رقم الإسناد فى هذا المسلسل .

* حشد أسانيد الأخبار فى « الموشح » *

١ - - حدثنى عمر بن بُنان الأنماطى قال ، حدثنا محمد بن إسماعيل الأعلم قال ، حدثنا محمد بن سلام .

= وحدثنى محمد بن أحمد السكّاتى قال ، حدثنا محمد بن موسى البربرى قال ، حدثنا محمد بن سلام (٢) .

= وحدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام (٢٦) .

الموشع (س : ٤٩) ، وهو في الطبقات رقم : ٨٤ .

❦ ❦ ❦

٢ — حدثني محمد بن أحمد الكاتب قال ، حدثنا محمد بن موسى البربري قال ، حدثنا محمد بن سلام .

الموشع (س : ٤٩) ، مضى في إسناد (١) ، الطبقات رقم : ٨٤ .

(س : ١٢٥) ، الطبقات رقم : ١٣ .

● (س : ٣٦٧) ليس في الطبقات .

٣ — وحدثنى محمد بن أحمد الكاتب قال ، حدثنا أحمد بن يحيى (ثعلب) النحوي ، عن محمد بن سلام .

= حدثنا محمد بن إبراهيم قال ، حدثنا أحمد بن أبي خيثمة ، عن محمد ابن سلام (٦) .

الموشع (س : ١٤٥) ، في الطبقات رقم : ٧٢٥ = وانظر هذا رقم : (٦) .

(س : ١٧٥) ، انظر لإسناد (٩) ، والطبقات رقم : ٧٣٩ ، المنقول عن الأغاني .

(س : ١٨٢ ، ١٨٣) انظر لإسناد (٩) .

٤ — حدثني محمد بن أحمد الكاتب قال ، حدثنا أبو يعلى عبيد الله بن

عبد الله الكاتب قال ، سمعت محمد بن سلام يقول ، قال ابن دأب ...

الموشع (س : ١١٥) في الطبقات رقم : ٥٠٧ ، وفيه زيادة موجودة ، وفي الذي يليه ، لإسناد (٥) .

وأيضاً في رقم : ٦٣٩ ، الذي ثقافته من الأغاني ، وليس فيهما ذكر

« قال ابن دأب » . ثم انظر لإسناد (٨) ، (٢٠) .

٥ — حدثني محمد بن إبراهيم قال ، حدثنا محمد بن موسى البربري قال ،
حدثنا محمد بن سلام .

الموشح (س : ١١٦) ، انظر الإسناد (٤) ، والطبقات رقم : ٦٢٩
٦ — حدثني محمد بن إبراهيم قال ، حدثنا أحمد بن أبي خيثمة ، عن
محمد بن سلام .

٧ — وحدثني محمد بن أحمد الكاتب قال ، حدثنا أحمد بن يحيى (ثعلب)
الزحوي ، عن محمد بن سلام (٣) .

الموشح (س : ١٤٥) مثله و الطبقات رقم : ٧٢٥ . ولكن عن «أبان بن عثمان
البجلي» .

(س : ١٧١ ، ٣١٢) في الطبقات رقم : ٧٤٢ .

● (س : ١٧٣) ليس في الطبقات ، وتخوفت أن أنقله إلى الطبقات .

٧ — حدثني محمد بن إبراهيم قال ، حدثنا عبد الله بن أبي سعد الوراق
قال ، حدثني مسعود بن عمرو قال ، حدثنا محمد بن سلام .

٨ — وحدثني إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن
محمد بن سلام (٢٦) .

الموشح (١٢٦ ، ١٢٧) و الطبقات رقم : ٥٨٦ .

٨ — حدثني أبو عبد الله الحكيم قال ، حدثني محمد بن موسى البربري
قال ، حدثنا محمد بن سلام .

٩ — وحدثني علي بن عبد الرحمن قال ، أخبرني يحيى بن علي بن يحيى
المنجم ، عن أبيه قال : حكى أبو الورد الكلابي (وانظر إسناد : ١٧) .

الموشح (س : ٦٥ ، ٦٦) وقد شككت في هذا الخبر ، لأنه أشبه بأن يكون من
الطبقات ، ولكن يظهر أنه سقط من الإسناد الثاني «عن أبيه» ، عن محمد

ابن سلام . ودليل ذلك ، أن الرزباني قال في آخر الخبر ما يلي : « فقال
عقال : لكن است حامله تعلم (قال يحيى في حديثه : لكن حامله يعلم) ،
فكان كل ما سبق هو لفظ ابن سلام ، من رواية محمد بن موسى البربري .
وقد روى ابن سلام عن أبي الورد الكلابي في رقم : ١٤٧ ، ورقم : ٥١٢ .
(س : ١٣٢) ومعه هنا إسناد آخر هو :

:- وحدثنا إبراهيم بن شهاب قال ، حدثني الفضل بن الحباب ، عن
محمد بن سلام (٢٦) .

في الطبقات رقم : ٦٤٠ - ٦٤٦
(س : ١٢٨) انظر ما سلف لإسناد (٤) و (٥) ، والطبقات : ٥٠٧ ،
٦٢٩ .

٩ — حدثني أبو عبد الله الحكيم قال ، حدثنا أحمد بن يحيى ثعلب ،
عن محمد بن سلام .

الموشع (١٨٣) انظر لإسناد (٣) وهو يتضمن نص ما نقلته من الأغاني رقم :
٧٣٩ ، ولكنني لم أضف لمليه الزيادة التي في الموشع .
* * *

١٠ — حدثني أحمد بن عيسى الكرخي قال ، حدثنا أبو العيناء قال ،
حدثنا محمد بن سلام .

الموشع • (س : ١٦٦) ليس في الطبقات بنصه ، ولكنه يشبه رقم : ٥٠٦ .
• (س : ٣٦٩) ليس في الطبقات .

١١ — حدثني أحمد بن محمد المسكي قال ، حدثنا أبو العيناء قال ، حدثنا
محمد بن سلام .

الموشع • (س : ٢٠٣) ، ليس في الطبقات .

* * *

١٢ — أخبرني محمد بن يحيى الصولي قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ،
عن محمد بن سلام .

الموشع (س : ١٠٠) سبق في الموشع (س : ٩٩) ، وهو في الطبقات برقم : ٢٢ - ٢٤ ، ولكن اختلاف اللفظ هنا .

(س : ١٧٢) نقل إلى الطبقات برقم : ٧٤٣ .

١٣ — أخبرني الصولي (محمد بن يحيى) قال ، حدثنا القاسم بن إسماعيل قال ، أنشدنا آبن سلام (قال ، حدثنا آبن سلام) .

الموشع • (س : ١٧٧) ليس في الطبقات .

• (س : ٢١٨) ليس في الطبقات .

١٤ — أخبرني محمد بن يحيى (الصولي) زعم آبن سلام .

الموشع • (س : ١١٢) ليس في الطبقات .

□ □ □

١٥ — أخبرنا محمد بن الحسن بن دريد قال ، أخبرنا الرياشي (العباس

ابن الفرج) ، عن محمد بن سلام .

الموشع • (س : ٧٠) ليس في الطبقات .

• (س : ١٢٠) " " " " .

• (س : ٢٠٩) " " " " .

• (س : ٢١١) " " " " .

١٦ — كتب إلى أحمد بن عبد العزيز قال ، أخبرنا صر بن شبة قال ،

أخبرني محمد بن سلام .

الموشع • (س : ١٤١) ليس في الطبقات .

• (س : ٢٠٣) " " " " .

• (س : ٢٠٤) " " " " .

١٧ — حدثني علي بن عبد الرحمن قال ، أخبرني يحيى بن علي بن يحيى

المنجم ، عن أبيه (علي بن يحيى) ، عن محمد بن سلام .

الموشع • (س : ٢٢) ليس في الطبقات ، وانظر الإسناد (٨) .

١٨ — وحدثني عبد الله بن يحيى قال ، حدثني أحمد بن بشر ، عن إسماعيل ابن يعقوب الأعلم قال ، حدثني محمد بن سلام .

— حدثني إبراهيم بن محمد العطار ، قال حدثنا أبو خليفة ، عن محمد ابن سلام .

الموشع (س : ١٢٩) ، الطبقات رقم : ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، وانظر الإسناد رقم : (٢٥) .

١٩ — حدثني علي بن هرون قال ، حدثنا وكيع قال ، حدثنا محمد بن إسماعيل الأعلم ، قال حدثنا محمد بن سلام .

الموشع (س : ١٤٣) ، قبله في الموشع ، الخير : ٧٣٣ في الطبقات ، وهو هنا بمعناه لا بلفظه .

٢٠ — حدثني محمد بن عبد الواحد قال ، سمعت ثعلباً (أحمد بن يحيى) يقول ، وسأله أبو سهل النيسابوري : ما تقول في جرير والفرزدق قال ، قال محمد ابن سلام

الموشع (س : ١١٦ ، ١١٧) مثله في الطبقات رقم : ٥٠٧ ، ٦٢٩ عن الأغاني ، وما جاء قبله في الموشع س : ١١٥ .
وانظر الإسناد رقم (٤) ، (٥) ، (٨) .

٢١ — حدثني بعض أصحابنا ، عن أحمد بن يحيى النحوي (ثعلب) ، عن محمد بن سلام .

الموشع ● (س : ١٠٨) ليس في الطبقات .

٢٢ — روى أحمد بن أبي طاهر ، عن حماد بن إسحق ، عن محمد

ابن سلام .

الموشع ● (س : ١٠٩) ليس في الطبقات .

٢٣ — قال عبد الله بن المعتز ، حكي عن ابن سلام .

الموشع ● (س : ٤٧) ليس في الطبقات .

٥ ١٢ ٥

٢٤ — حدثني إبراهيم بن محمد العطار ، عن الحسن بن عليّ العنزيّ
قال ، حدثنا أبو الحسن اليزيديّ قال ، حدثنا محمد بن سلام .

الموشح • (س : ١٩٤) ليس في الطبقات .

٢٥ . حدثني إبراهيم بن محمد العطار قال ، حدثنا أبو خليفة (الفضل
ابن الحباب) ، عن محمد بن سلام .

= : وحدثني عبد الله بن يحيى قال ، حدثني أحمد بن بشر ، عن يعقوب
ابن إسماعيل الأعمى قال ، حدثني محمد بن سلام .

الموشح (س : ١٠١) في الطبقات رقم : ٢٦ ، ٢٧ ، وسيأتي الحديث عنه
مع الإسناد (٢٦) .

(س : ١٢٩) في الطبقات رقم : ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، وسيأتي الحديث
عنه مع الإسناد (٢٦) .

٢٦ — حدثني إبراهيم بن شهاب قال ، حدثني أبو خليفة الفضل بن
الحباب قال ، حدثني محمد بن سلام .

بهذا الإسناد والموشح ، في ستة وعشرين موطأ ، سيأتي الحديث عنها .

هذه هي أسانيد الأخبار الأربعة والستين (٦٤) التي في كتاب الموشح ،
منها أربعة (٤) مرسلّة أو مبهمّة ، وهي الأسانيد الآتية : (١٤) و (٢١)
و (٢٢) ، (٢٣) ، فبقى عندنا اثنا وعشرون (٢٢) إسناداً صحيحاً غير منقطع
ولا مبهم ولا مرسل ، ثم منها أيضاً سبعة (٧) أسانيد ليس منها في كتاب
طبقات الجرحيّ شيء ، وهي الأسانيد الآتية : (١٠) و (١١) و (١٣)
و (١٥) و (١٦) و (١٧) و (٢٤) فبقى عندنا خمسة عشر (١٥) إسناداً
متّصلاً إلى ابن سلام ، تنتسبُ إلى كتابه « الطبقات » .

وسأبدأ بتحليل إسنادين منها ، ليس لهما خبر مقابل في كتاب « الطبقات » ، وهما الإسنادان (١٠) و (١١) للدلالة على أسلوب أبي عبيد الله المرزباني ، وعلى اللذة التي كان يجدها في التدليس . والشيخان اللذان روى عنهما .

أولهما : « أحمد بن عيسى الكرخي » ، والثاني : « أحمد بن محمد المكي » ، وهما يرويان عن أبي العيناء محمد بن القاسم . ولكن الحقيقة أنهما رجل واحد هو : « أحمد بن محمد بن عيسى بن خالد ، أبو بكر ، المعروف بالمكي » ، وهو صاحب أبي العيناء ، توفي سنة ٣٢٢ هـ . فنسبه المرزباني في الإسناد الأول إلى جده ، ثم زاد في تدليسه ، فأغفل « المكي » ، ونسبه إلى « الكرخ » . وهي نسبة صحيحة ، ولكنها نادرة ، فإن المشهور في نسبه هو « المكي » تارة و « السوري » تارة أخرى . وهذه الأخيرة نسبة إلى « بين السورين » ، وهي محلة كبيرة كانت بكرخ بغداد ، من أحسن محالها وأعمرها (معجم البلدان : بين السورين) ، فنسبه إلى « الكرخ » ، وترك « السوري » . وإذن ، فقد أغض علينا صاحبنا المرزباني حين قال « الكرخي » دون « السوري » ، ولم يكذب ولم يخطئ ، ولكنه استمتع بالتدليس من وجهين . وقد ذكرتُ هذا هنا مقدمة لتدليس أغض وأدق .

فالأسانيد السالفة من (٢) إلى (٩) شيوخه الذين روى عنهم فيها ثلاثة :
الأول : « محمد بن أحمد الكاتب » ، ويروي عن « محمد بن موسى

البربري « في (٢) = وعن أحمد بن يحيى ثعلب النحوى في (٣) و (٦) =
وعن أبي يعلى عبيد بن عبد الله الكاتب في (٤) .

والثاني : « محمد بن إبراهيم الكاتب » ، ويروى عن « محمد بن موسى
البربري » ، في (٥) . = وعن « أحمد بن أبي خيثمة » في (٦) ، وفي الإسناد
نفسه « محمد بن أحمد الكاتب » وهو الأول نفسه ، يروى خبره عن « أحمد
ابن يحيى ثعلب » : وعن « عبد الله بن أبي سعد الوراق » في (٧) .

والثالث : « أبو عبد الله الحكيمي » ، ويروى عن « محمد بن موسى
البربري » في (٨) = وعن أحمد بن يحيى ثعلب في (٩) .

وهؤلاء الثلاثة رجل واحد هو : « محمد بن أحمد بن إبراهيم بن قريش
ابن حازم بن صبيح بن صباح ، أبو عبد الله الحكيمي » ، الكاتب » ، ولد
سنة ٢٥٢ ، وتوفي سنة ٣٣٦ هـ . وروى عنه المرزباني ، فسماه في الأول باسمه
واسم أبيه ونعتة « الكاتب » = وفي الثاني نسبه إلى جده إبراهيم ، ولم
يذكر نعتة « الكاتب » إلا في موضع آخر من كتابه (ص : ٢٣٩) =
وفي الثالث ذكره بكنيته ونسبته فقط .

وهذه الأسماء الثلاثة موزعة في أخبار أخرى تضمنها كتاب « الموشح »
للمرزباني ، واشترك ثلاثتهم في الرواية عن « محمد بن موسى البربري » في
أربعة عشر (١٤) إسناداً = وفي الرواية عن « أحمد بن يحيى ثعلب » في واحد
وثلاثين (٣١) إسناداً = وفي الرواية عن « أحمد بن أبي خيثمة » في أربعة
عشر (١٤) إسناداً ، ثم جمع المرزباني بين « محمد بن أحمد الكاتب » و « أبي

عبد الله الحكيمى « فى الرواية عن « أبى يعلى عبيد الله بن عبد الله الكاتب »
فى إسنادين من كتابه = ثم أفرد اسم « محمد بن إبراهيم الكاتب » فى
الرواية عن « عبد الله أبى سعد الوراق » فى سبعة (٧) أسانيد ، ولكن
« الوراق » ، لا يروى عن ابن سلام ، بل يروى عن « مسعود بن عمرو » ، عن
ابن سلام .

وهؤلاء المذكورون آنفاً ، لهم رواية عن محمد بن سلام الجمحى سماعاً
منه ، فى الموشح . ثم لجمعهم فى الأسانيد الثمانية من (٢) إلى (٩) رواية أخبار
مطابقة أو مخالفة بعض الاختلاف لما فى كتاب « الطبقات » من رواية
« أبى خليفة الفضل بن الحباب الجمحى » عن خاله « محمد بن سلام الجمحى » .

✽ ✽ ✽

ومن الشعب أن نفسّر الآن هذه الشهوة الغريبة فى التدليس ، ولعل
ما يأتى يُلقى ضوءاً على أسلوب أبى عبيد الله المرزبانى فى التدليس ، لأمر
فى نفسه . فبين أيدينا فى كتاب « الموشح » ثلاثة أسانيد هى رقم (٢٤) و (٢٥)
و (٢٦) هى :

الأول : حدثنى إبراهيم بن محمد العطار ، عن الحسن بن عليل العنزى
قال ، حدثنا أبو الحسن اليزيدى قال ، حدثنا محمد بن سلام = الإسناد رقم
(٢٤) ، وهذا الإسناد عن « الحسن بن عليل العنزى » ، ليس لأخباره فى
الموشح ، أخباراً تقابلها فى الطبقات .

الثاني : حدثنا إبراهيم بن محمد العطار قال ، حدثنا أبو خليفة (الفضل بن الحباب) ، عن محمد بن سلام ، وهو الإسناد (٢٥) .

الثالث : حدثنا إبراهيم بن شهاب قال ، حدثني أبو خليفة الفضل بن الحباب قال ، حدثني محمد بن سلام ، وهو الإسناد (٢٦) .

وهذان الرجلان : « إبراهيم بن محمد العطار » و « إبراهيم بن شهاب »
مهما رجل واحد هو : « إبراهيم بن محمد بن شهاب العطار ، أبو الطيب ، وهو
الذي قال عنه الرزباني قال : « كان أبو الطيب إبراهيم بن محمد بن شهاب
العطار ، أحد مسايخ المتكلمين والفقهاء على مذهب العراقيين ، عاش في
منزلي أربعين سنة أو أكثر منها ، معاشرة متصلة غير منقطعة ، ومات في شهر
ربيع الآخر سنة ست وخمسين وثلثمائة (٣٥٦ هـ) ، عن أربع وثمانين ، أو
خمس وثمانين » ، [تاريخ بغداد ٥ : ١٦٧ ، دومة الطباقات ص : ٤٥] .

وقد أنى الرزباني هنا بأعجوبة في التدليس لم أر مثله لغيره .

أما الاسم الأول ، في الإسناد الأول : « حدثنا إبراهيم بن محمد العطار ،
عن الحسن بن عليل العنزي » ، فقد روى الرزباني عنه من طريق الحسن بن
عليل العنزي تسعة عشر (١٩) خبراً ، جُلّها ينتهي إلى شيخ ذير محمد بن سلام
الجبلي ، إلا في إسناد واحد ، هو المذكور عندنا في حشد الأسانيد برقم :
(٢٤) فهو عن « الحسن بن عليل العنزي ، عن أبي الحسن اليزيدي » ، عن محمد
ابن سلام » ، ولم يستخدم الرزباني اسم « إبراهيم بن شهاب » هنا في الرواية
عن « ابن سلام » من طريق « الحسن بن عليل العنزي » قط .

أما في الرواية عن « أبي خليفة/الفضل بن الحباب الجمحي » ، فإنه استخدم اسمه « إبراهيم بن محمد العطار » مرتين فقط :

الأولى : « حدثني إبراهيم بن محمد العطار قال ، حدثنا الفضل بن الحباب عن محمد بن سلام » [الموشح : ١٠١] ، وهو بنصه في الطبقات برقم : ٢٦ ، ٢٧ .

الثانية : « حدثني إبراهيم بن محمد العطار ، قال حدثنا أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » (الموشح : ١٢٩) ، وهو بنصه في الطبقات رقم : ٥٩٧ ، ٥٩٨ . ومن العجيب العجيب أنه روى الخبر : ٥٩٩ (في الطبقات) قبل هذا مباشرة بقوله : « حدثني إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام قال ، قيل لجريز : ما صنعت في التيم شيئا ! قال : إنهم شعراء ، لأنهم » ، قدّمه على الخبرين رقم ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، وهو في الطبقات بعدها مباشرة بلا إسناد ، لأنها جميعاً في الحقيقة خبر واحد . وهذا عجيب جداً في التدليس ، كالذي مرّ بك آنفاً في تدليس « أبي عبد الله الحكيمى محمد بن أحمد بن إبراهيم الكاتب » في حشد الأسانيد من (٢) إلى (٩) ، والجمع بين اسمين دخباهما تدليس أبي عبيد الله (انظر ما سلف : ١٠٠) .

أما اسم « إبراهيم بن شهاب » مجرداً من صفة « العطار » ، فقد قصر استخدامه على روايته عن « أبي خليفة/الفضل بن الحباب » ، عن محمد بن سلام ، وجميع الأخبار التي رواها بهذا الإسناد هي ستة وعشرون (٢٦) إسناداً ، منها إسناد واحد خالف فيه ، وهو : « حدثني إبراهيم بن شهاب قال حدثنا الفضل بن الحباب قال : سمعت أبا محمد التوزي يقول ... »

(الموشح : ٢١٨) ، فكأنه قَصَرَ اسم « إبراهيم بن شهاب » على الرواية على « الفضل بن الحباب » ، كما قَصَرَ آتفا اسم « إبراهيم بن محمد العطار » على الرواية عن « الحسن بن عايل العنزي » ، إلا في موضعين اثنين ، استخدمه في الرواية عن « الفضل بن الحباب ، أبي خليفة » ، عن محمد بن سلام . وهذا تدليس جيّدٌ ، له معنى صحيحٌ ، في التفرقة بين الاسمين ، كأنه يقول لك : كل ما رويته عن « إبراهيم بن شهاب » ، عن أبي خليفة الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » ، فهو من نسختي من كتاب « طبقات فحول الشعراء » التي رويتها سماعاً عن شيخى وصاحبي ورفيقي أربعين سنة .

ولذلك فقد اخترتُ ، قاطعاً ، غير متلجج ، هذا الإسناد الأخير : « إبراهيم بن شهاب ، عن الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » ، لنقل ما زاد في « الموشح » على النسختين « م » المختصرة ، و « المخطوطة » المنخرمة ، وهما خبران على الحقيقة لا ثلاثة ، وهما في الطبقات برقم : ٤٦ - ٤٨ ، ثم الخبر : ١٤٦ ، كما فصلت ذلك آتفا في « زيادة المرباني » [س : ٨٢ ، ٨٣] . ولولا السهو مني ، لضممت إليهما الخبر الثالث ، الذي أرشدني إليه الدكتور علي جواد ، وهو في الموشح [ص : ١٠٦] ، في أخبار الفرزدق ، وسبب ذلك هو أن كل ما جاء من هذا الطريق ، فهو موجود بنصّه في كتاب « طبقات فحول الشعراء » ، والحمد لله رب العالمين ، ونسأل الله العافية .

✱ ✱ ✱

بقي خبر واحد في « الموشح » [س : ١٧٢] من رواية « محمد بن يحيى الصولي » عن أبي خليفة الفضل بن الحباب عن « محمد بن سلام » وقد نقلته إلى

الطبقات برقم: ٧٤٣ . وهذا استظهرنا تابع لما دللنا عليه تمحيص أسانيد « إبراهيم بن شهاب » و « إبراهيم بن محمد العطار » ، السالفين ، فإن رأيتُ المرزبانى روى عن محمد بن يحيى الصولى بأسانيد مختلفة فى كتابه « الموشح » ، وبلغت عدة أسانيده أربعة وأربعين ومئة (١٤٤) موضع ، فلم يرو محمد بن يحيى الصولى عن « الفضل بن الحباب » ، الا فى خمسة مواضع ، هى :

الأول : « أخبرنى محمد بن يحيى قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » ، [الموشح ص : ١٠٠] ، وهو فى كتاب الطبقات رقم : ٢٢ - ٢٤ ، مع اختلاف فى اللفظ واختصار = ثم ٦ ص : ١٧٢] ، وقد نقلته إلى الطبقات برقم : ٧٤٣ .

الثانى : « أخبرنى محمد بن يحيى قال ، حدثنا الفضل بن الحباب قال ، حدثنا بكر بن محمد المازنى » (الموشح ص : ١٨٢) .

الثالث : « أخبرنى الصولى قال ، حدثنا الفضل بن الحباب (وأبو ذكوان قال ، حدثنى التوزى » (الموشح ص : ٢٥٤) ، (الموشح ص : ٣٦٣) .

والثانى والثالث لا شأن لنا بهما ، أما الأول ، فإن رأيتُ محمد بن يحيى الصولى قد روى خبر الفرزدق ، عن الفضل عن ابن سلام (الموشح : ١٠٠) مختلفاً عن الذى فى الطبقات اختلافاً بيناً ، فتوقفنا طويلاً فى ضم الخبر الذى فى (الموشح : ١٧٢) ، فكسدت أطرحه . ثم لما تأملت أخبار ذى الرمة عند أبى الفرج الأصفهاني فى الأغاني [١٨ : ١٤ - ١٧] الهيئة ، ووجدت أبا الفرج

قد وضع هذا الخبر ، برواية أبي زيد عمر بن شبة عن أبي عبيدة بين الخبرين :
 ٧٤٢ ، ٧٤٤ ، ورأيت أن أبا الفرج إنما آثر روايته عن أبي عبيدة = لا عن
 ابن سلام = لزيادة ظاهرة في خبر أبي عبيدة ، فبعد التأمل بدا لي أن رواية
 الصولى ، خالية من زيادة أبي عبيدة . فهي عندئذ أشبه بأن تكون كانت في
 نسخة أبي الفرج على مثل رواية الصولى . : ورأيت أيضاً أنه أشبه بالأخبار
 المتتابعة من : ٧٤٤ إلى : ٧٥١ ، التي فيها ذكر أمره مع جرير والفرزدق ،
 معدت فثبت هذا الخبر الفرد ، مخالفاً ما آثرته في النقل عن الموشح . وهو
 إسناد إبراهيم بن شهاب ، عن الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام ،
 لاسيما وأن هذا الخبر وما معه ، يقع في آخر الحرم الحادث في مخطوطي بعد آخر
 الورقة ٦٩ إلى أول الورقة ٨٢ | يقابله في المطبوعة س ٤٧٧ - ٥٦٠ | . وخبر
 الصولى في [س : ٥٥٢] . أما نسخة المدينة « م » . فهي مختصرة لا يُعْمَلُ بها
 في مثل هذا .

وأنا بلا شك قد أطلت ، ولكنى اضطررت أن ألخص دراسة
 الأسانيد تلخيصاً مقارباً ، على منهجى الذى لا يخالط « المنهج العلمى » أو « علم
 التحقيق » أى مخالطة . وأظن أنى وضعت الآن أمر الزيادة التى زدتها على
 « طبقات فحول الشعراء » فى نصائها ، وإن كنت لأشك فى أنى أجلب على
 القارىء تعباً شديداً ، لأنه مضطر أن يضع نسختى من « طبقات فحول الشعراء »
 بين يديه ، ويتابع ما قلته فى أمر صاحب الأغاني وصاحب الموشح ، وغيرها
 صفحة صفحة ، ومكاناً مكاناً ، مخافة أن أكون خدت الأمانة وغششته ،
 فإن خيانة الأمانة والغش ، خصلتان متفشيتان اليوم فى حياتنا الأدبية . فإذا

اطمأن الى أنى لم أخذه ولم أغششه ، فهذا حسبي منه ، غير متوقع منه ثناء
يتلفني ، أو مدحاً يقطع ظهري . والحمد لله رب العالمين ، وأسأل الله العافية

❦ ❦ ❦

وأنا على كل حال ، لست ناقدًا لما كتب الدكتور على جواد الطاهر
في مجلة المورد (العدد الثامن - ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م) في مقاله : « طبقات
الشعراء . . . مخطوطاً ومطبوعاً » . ولكن بقيت أشياء ، فإنه فصل مقاله
فصولاً فقال في [ص ٤١ : من المورد] : « ثالثاً » ، ثم ذكر شيئاً وقال إنى
لم أناقشه ، ثم أضاف بين قوسين جابيين فقال : (وقد رجع - الطبعة الثانية
ص : ٢٤٣) ، وصدق ! ولكنه قال بعقب هذا مانصه :

« ولم يستغرب الأستاذ المحقق ، وجود بشامة بن الغدير ص : ٥٦١ ،
في الإسلاميين ، مع ما ذكره المصادر من جاهليته » ، وهذا يقابل ص : ٧١٨
في الطبعة الثانية .

وأنا لا أدري على وجه التحقيق هل قرأ الدكتور على جواد الطاهر
كتاب « طبقات فحول الشعراء » في طبعتيه أو لم يقرأه ، بيد أن مقالة المورد
توهم أنه قرأ الطبعتين جميعاً ، ودرسهما جميعاً ، مثمناً وشرحاً ومقدمة ولكني
أعود فأشك في ذلك ، لأنني قلت في مقدمة الطبعة الأولى [ص : ٢٠ - ٢١] ،
ما يأتي :

« وصنيع ابن سلام في الطبقات دالٌّ على أنه يعدُّ المخضرمين في الجاهليين
تارة ، وفي الإسلاميين تارة . . . وابن سلام لم يعد في مقدمة كتابه بأن
يذكر طبقات الجاهليين ، ثم طبقات المخضرمين ، ثم طبقات الإسلام ، بل

كل ما قاله (ص : ٢١) : « ففحصنا الشعراء من أهل الجاهلية والإسلام والمخضرمين ، فنزلناهم منازلهم ، واحتججنا لكل شاعر بما وجدنا له من حجة ، وما قال فيه العلماء ... » ، فهذا كلامٌ مطلقٌ لا حدّ فيه ولا تعيين . والذي بأيدينا من كتاب الطبقات ، وما نقل عنه الناقلون ، يدلُّ على أن ابن سلام فرّق المخضرمين بين طبقات شعراء الجاهلية وطبقات شعراء الإسلام ، فذكر في الثالثة من الإسلاميين كعب بن جعيل ، ويقال إنه شهد الجاهلية ، وعمر بن أمّار ، وهو مخضرمٌ لا شكّ فيه ، وسُحَيم بن وثيل الرياحي ، وهو مخضرمٌ أيضاً . . . وفي السادسة من الإسلاميين ، ذكر بشامة بن الغدير وقراد بن حنش ، وهما جاهليان فيما نعرف ، فلعلّ ابن سلام عدّها من المخضرمين ، لخبر باغه عن إدراكهما الإسلام ، وإن لم يُسَلِّما .

وهذا موجودٌ بنصّه أيضاً في مقدمة الطبعة الثانية (ص : ٦٤ ، ٦٥) ، والأمر لا يحتاج إلى بيان ، ولا حيلة لي إذا غابني الشكُّ في أن الدكتور على جواد الطاهر ، لم يقرأ الكتاب في طبعته جميعاً ، بل تصفّحها تصفّحاً على عجلٍ ، فتمسّحاً لخطأ ، أو لما يتوهم أنه خطأ .

« * »

ثم قال الدكتور على جواد (رابعاً) ، ثم قال : « اعتمد المحقّق على المطبوعتين ، وكان المناسب أن يرجع إلى المخطوطتين اللتين اعتمدت عليهما المطبوعتان (يعني يوسف هل ، وعجان الحديد) ، لاسيّما وأنه مقيم في القاهرة ، والمخطوطتان في دار الكتب بها » . وهذا يطابق ما أخذ الدكتور منير سلطان في كتابه « ابن سلام وطبقات الشعراء » حيث يقول : (ص ١٧٠) :

« إن هذا التدخل من الأستاذ شاكر (يعنى مسألة الزيادات التى كانت سبب تضخم الكتاب ، أو كما قال) ، هو الذى قلل من رونق العمل الضخم الذى قام به ، وجعل النقاد يوجهون له اللوم ، وينتابهم الألم لهذا الخلط الذى حدث للمطبوع من طبقات الشعراء لابن سلام ، بعد ما أصابه من خلط وهو مخطوط (وكان الله فى عون النقاد ! هذه من عندى أنا) . ونحن نعتبر عمل الأستاذ شاكر هو : (تحقيق مخطوطته ونشرها مضبوطة صحيحة ، مع إلغاء رثة سايمة قوية موجودة فى دار الكتب ، وهى مخطوطة الكتاب ، واللاجوء إلى ركن ضعيف ، وهو طبقات ليدن والسعادة ، ذلك لأن « المعتمد عند أهل العلم هما هاتان الطبعتان » ، كما يقول الأستاذ شاكر فى المقدمة (ص : ٧) .

١ — تغيير فى اسم الكتاب ، بلا مبرر .

٢ — عدم وجود ثبوت للمراجع .

٣ — الرجوع إلى مطبوعتى ليدن والسعادة ، وليس لهما قيمة بخوار المخطوطتين ومخطوطته .

٤ — الزيادات الكثيرة وإقحامها فى أصل الكتاب بدون وجه حق . »

انتهى أيضًا كلام الدكتور منير سلطان ، وإن كانت عبارته غير متماسكة ولا متلائمة . وأخشى ، ظنًا ، أن يكون سقط من كلامه شيء . أحدث فيه هذه الفجوات الربكة . أما كلام الدكتور على جواد ، فهو مستقيم ، يوضح ما قاله الدكتور منير . وصحيح أنى لم أعتمد مخطوطتى دار الكتب ،

هذا صحيح ، ولكن صحيح أيضاً أنى ذكرت مخطوطتى دار الكتب فى مقدمة الطبعة الأولى [ص : ٧] ، وفى مقدمة الطبعة الثانية [ص : ٥١] ، ولكن الذى لا يعرفه الدكتور على جواد ، ولا الدكتور منير سلطان ، هو أنى راجعتُ مطبوعة يوسف هل ، ومطبوعة عجان الحديد ، على هاتين المخطوطتين ، وانهيت إلى أنهما تطابقتان المخطوطتين ، وأن مطبوعة يوسف هل ، أجودُ من هاتين المخطوطتين فى بعض المواضع ، ولكنى لم أذكرُ مافعائته من المراجعة ، لأنى ، بالطبع ، لست أتنع أصول « المنهج العلمى » ولا فصول « علم التحقيق » ، لىكى أملأً هوامش الكتاب بعلم فياضٍ من فروق جهلة النساخ فى كتابة : « ينبغى » ، « تبتغى » ، « يقولها » ، « تقولها » ، « يجرّسن » ، « يجرّر » ، « يقرآن » ، « بقرآن » ، « فراهيد » ، « فراهيده » ، « فردوسى » ، « فردوسى » ، « يثلوا » ، « يثلوا » ، وأشبه هذه المعارف الجليلة التى تطفح على هوامش الكتب المحققة على أصول « المنهج العلمى » ، وعلى فصول « علم التحقيق » . وقد أعفانى يوسف هل ، فى آخر نسخته ، من الاستغراق فى ذكر خلافاً المخطوطتين ، وهما ، على غير ما يرى الدكتور منير سلطان ، نسختان ساقطتان لقيمة لهما ، وليستا « رثة سائمة قوية » ، بل هما رثتان مملوءتان بترائيم السُل ، والعياذ بالله . هذا رأى بالطبع ، لارأى « المنهج العلمى » أو « رأى علم التحقيق » .

ولذلك لم أذكر شيئاً عنهما فى الطبعة الثانية ، لامتدحا ، ولا تدحا ، بعد أن حصصتُ على نسخة المدينة « م » ، وهما منقولتان عنها ، وكان سبب الحصول عليها ، هو سعيّ فى تصويرها ، فصورها قسم المخطوطات فى الجامعة

العربية ، لا كما ظنَّ الدكتور على جواد في « تاسعاً » من فصول مقالته : « لم يحاول المحقق البحث عن نسخة المدينة والحصول عليها . ولم يكن ذلك عليه صعباً لو رآه » ، أو كما قال أكرمهُ الله ! ولما جاءت نسخة المدينة « م » أُلغيتُ في الطبعة الثانية كالأمايتُ إلى طبعة يوسف هل وعجان الحديد بسبب ، لأنني حصّلتُ على الأصل الوثيق ، ولكن لا أشك أن الدكتور على جواد لم يقرأ مقدمة الطبعة الثانية ، ولا الأولى إن شاء الله .

❖ ❖ ❖

ثم قال حفظه الله « خامساً » . فأنساً هذه العبارة : « لم ياتزم المحقق ردّ العبارات (أو الكلمات) التي كمل بها نصّ التعليقات إلى المصادر التي استقاها منها ، وإنما يكتفي عادة بأن يضع ذلك داخل معقوفين [] ، ثم أضرب عن هذا الوضع [ينظر شاكر : ٣٣ | » . ولو رجع الأستاذ إلى الطبعة الثانية (ص : ٣٩ ، ٤٠) لوجد في الهامش (١) صفحة (٤٠) مانصه : « نقل هذا المرزباني في الموشح : ٧٤ ، واعتمدت لفظه آخر الخبر » ، ولكن الأستاذ معذورٌ ، لأنه لم يقرأ الطبعة الثانية من التعليقات بلا شك ولا ارتياب ، لأن هذا الذي قالته منصبٌّ على ما بين المعقوفين [] . ليس غير .

❖ ❖ ❖

ثم انتهى إلى « سادساً » [المورد ص : ٤٢] فذكر ما نقلته في ترجمة أبي خليفة أنه « كان أعمى » ، وأخذ على إثبات ذلك ، مع أني نقلته عن معجم الأدباء لياقوت ، وترجمته في « نكتِ الهميان » ، في نكتِ العميان » ، للصالح الصندي ، ورأى أنه « لم يكن في أخبار أبي خليفة ما يدلُّ على ذلك ، وإنما تشير إلى أن عماء كان متأخراً ، لكبره . . . وقد عُدَّ » ، فأننا نقلتُ

ما هو موجودٌ ، ولكن الدكتور أتى بشيءٍ لا دليل عليه لا من مرجع ولا من بديهة عقلٍ ، ولكنها أشبه ببديهة الاستشراق الأعجمي المساكين أصحابه . ثم أتم ذلك ، حفظه الله ، أنه يلاحظ أني جعلت « أحمد بن حنبل بين من روى عن محمد بن سلام ، شأنه في ذلك شأن نعلب وأبي حاتم والرياشي والمازني والزيادي . . . - وبالمسألة حاجة إلى تثبُّت ودراسة خاصة » ، غريبة !! ولا أدري كيف يتكلَّم الدكتور على جواد الطاهر !

ولد أبو عبد الله محمد بن سلام الجمحي سنة ١٣٩ هـ ، وتوفي سنة ٢٣١ هـ . وولد أحمد بن حنبل سنة ١٦٤ هـ ، وتوفي سنة ٢٤١ هـ ، فهو أصغر من ابن سلام بخمس وعشرين (٢٥) سنة ، فهو بلا شك في مرتبة شيخ أحمد وطبقتهم ، وابن سلام دخل بغداد سنة ٢٢٢ هـ ، وأحمد في الثامنة والحسين من صمره ، وابن سلام في الثالثة والثمانين من صمره ، وهو بقية أئمة أهل البصرة في القرن الثاني وأوائل الثالث ، وقد كتب عن ابن سلام قرين أحمد وصديقه « يحيى بن معين » (ولد سنة ١٥٨ هـ ، وتوفي سنة ٢٣٣ هـ) ، كتب عنه الحديث ، وكتب عنه النسب . فإذا يستنكر إذنه ، من أن يكون أحمد ، قد كتب عنه أو سمع منه لغة أو شعراً أو خبراً وحدث به ؟ قال محمد بن إسماعيل الصائغ : « كنت في إحدى سفراتي ببغداد ، فرَّبنا أحمد بن حنبل وهو يعدو ، ونعلاه في يده فأخذ أبي هـ كذا بمجامع ثوبه فقال : يا أبا عبد الله ، ألا تستحي ؟ إلى متى تعدو مع هؤلاء الصبيان ؟ فقال : إلى الموت . فما الذي يستنكر الدكتور ، من تلقى أحمد عن شيخ البصرة في الأدب واللغة والأخبار ؟ ومع ذلك فأنا لم أقل هذا استنباطاً ، فيؤخذ على ، بل هذا هو الذي قاله ياقوت في معجم الأدباء ، في ترجمة « محمد بن سلام الجمحي »

(٧ : ١٣) قال : « وروى عنه الإمام أحمد بن حنبل ، وابنه عبد الله » .
ومع ذلك ، فأنا لم أكن أكتب « تحقيقاً » في ترجمة أحمد بن حنبل أو محمد
ابن سلام ، وحملتُ ما نُقِلَ إلينا . فإن رأى الأستاذ أن يعلمنا مما علمه الله ،
فليفعل مشكوراً محموداً .

ثم يأتي الدكتور على جواد بالعجب في « سادساً » هذه فيقول :
« ويعدّ (يعني) كل من روى عنه محمد بن سلام في طبقات الشعراء خبراً
أو شعراً . . . شيخاً له . وجمع له بذلك ستاً وستين شيخاً ، قال (يعني
أيضاً) « وعدتهم سبعون شيخاً » ، ويبدو أن الأستاذ محمود شاكر توسع
كثيراً في معنى « الشيخية » (أقول أنا ، هي كلمة خفيفة على اللسان ، تستحق
أن يضعها الأستاذ بين الأقواس ، وقد فعل !) ، وإلا كيف نضع بشار
(هكذا في الأصل) - مثلاً - مع يونس بن حبيب . . . » ، انتهى كلام
الدكتور ، وانتهى تعجّبه .

وهذا بالطبع ، نقلٌ عن مقدمة الطبعة الأولى (ص : ١٢ ، ١٣) ، أما في
مقدمة الطبعة الثانية التي لم يقرأها الدكتور على جواد بلا شك ، فإنّ زدت
على العدد الأوّل وقلت : « وعدتهم تسعة وسبعون شيخاً ، روى عنهم
ابن سلام في كتاب الطبقات » . (المقدمة ص : ٣٥ - ٣٧) . وقد بدأتُ
هذه من المقدمة (ص : ٣٥) بقولي : « أما شيوخه في كتاب « طبقات
خول الشعراء » خاصة ، فقد آثرتُ أن أجمع أسماءهم هنا مرتبة على حروف
المعجم ، وهم : . . . » ، ثم ختمتها بقولي (ص : ٣٧) « . . . وعدتهم
تسعة وسبعون شيخاً ، روى عنهم ابن سلام في كتاب الطبقات » .

ولا أدرى ، والله ، ماذا أقول ؟ أحتاجُ المرءَ أحياناً أن يتدهّدى (أى يتدحرج من علوِّ إلى سُفلٍ) سبعينَ دَرَكاً (الدَّرَكُ ما كان إلى أسفل ، والدَّرَجُ ما كان إلى أعلى) لكي يخاطبَ أئمةَ العلم الذين يعلمون الناسَ بِخِطَابٍ مِّنْ صَّاصاً ولم يُقَقِّحْ ، (صَّاصاً التجرؤُ حركَ عينيه ولم يفتِّحهما ، وقَقِّحَ الجرؤُ فتَّحَ عينيه فأبصر أوَّلَ البصر) ؟ ورحمَ الله أبا العلاء الذى فتح لنا بابَ الغريبِ فى الكتابة ! والله المستعان على كُلِّ حال .

أما لفظ « شيخ » فإنه عند أهل العلم من الأئمة ، لفظٌ مشترك ، أو شبيه بالمشترك . فكما يدلُّ على العالم الذى تلازمه دهرًا طويلاً تتلقى عنه ، أو تروى عنه ، فإنه يدلُّ أيضاً على من لم تلقه إلا مرة واحدة ، ولم ترو عنه إلا حديثاً واحداً . والذين يتكلمون فى أسانيد الأخبار والأحاديث يقولون مثلاً : « روى هذا الخبر (خبر من الأخبار) محمد بن جرير الطبرى ، عن شيخه فلان بن فلان ، ولم يرو عنه غير هذا الحديث المفرد » ، أى أنه لقيه مرة واحدة ، وسمع منه خبراً واحداً لم يرو عنه غيره ، فيسمونه « شيخاً » ، لروايته عنه خبراً واحداً ليس غير . ومن لا يعرف هذا القدرَ من كلام أئمة العلم فى كتبهم ، فيخبرُ له أن يدع الاستدراك ، ويطلب الاسترشاد حتى يعرف ما كان عنده غير معروف . وأنا بالطبع لا أكتبُ بلغة أصحاب « المنهج العلمى » و « علم التحقيق » ، ولكنى أكتبُ بلسان أمتى التى أنا منها ، متبِعاً لعلمائها مسترشداً بهديهم . وهذا حسبي وحسب القارىء ، لأن عبارتى فى المقدمة مقيدةٌ دالةٌ على هذه الصورة وحدها ، أى صورة الرواية عن الشيوخ ليس غيرُ ، لأننى قات : « وعدتهم تسعة وسبعون شيخاً روى عنهم ابن سلام فى

كتاب الطبقات « . أمّا « التوسع في الشيخية » فهو كلام لا أعرفه ،
ولا أتوسع ، ولا يحزنون ، كما يقولون .

ثم عاب على الدكتور على جواد أيضاً عيباً فقال : « وُثِّبَتْ بين مؤلفات
محمد بن سلام كتاب « غريب القرآن » ، معتمداً على ياقوت في ذلك ، وليس
« غريب القرآن » لأبي عبد الله محمد بن سلام ، وإنما هو لأبي عبيد القاسم
ابن سلام . وكان الخطأ قديماً ، نبه عليه القدماء » ، أو كما قال .

فلو أنا قرأت « وكان » الفعل الناسخ كانت العبارة خطأ في العربية =
وإن أنا قرأتها « وكأن » الحرف الناسخ ، كان كلاماً بلا معنى ، يبرأ أوله
من آخره ، أو آخره من أوله . ومع ذلك ، فإنا لا نستطيع أن أجزم بأن
ياقوتاً قد وهم ، بمثل هذه القوة التي أنكر عليه بها من أنكر ، وليس بعيداً
أن يكون لابن سلام كتاب صغير في « غريب القرآن » اطلع عليه ياقوت أو
غيره ، ولم يصل إلينا بعد ، كسائر ما لم يصل إلينا من كتب المؤلفين . ولجورد
الاستمتاع بمؤاخذة الدكتور على كما استمتع بمؤاخذتي ، آخذ . أنه لم يبين
لنا من هم هؤلاء « القدماء » الذين نبهوا على خطأ ياقوت ؟ وهذا السؤال
حق « المنهج العلمي » لا حتى أنا .

* * *

ونجاة ، وبمئة ، وعلى غيرة ، وبلا إنذار سابق ، وبلا فاصل مُريح ،
ومباشرة ، يأتي الدكتور على جواد الطاهر ، مجاباً على بخيله ورجله ليقول :
« وقد كان الأستاذ (يعني أنا) حاداً مع يوسف هـل ، مستهيناً به لدرجة أنه
وصفه بالمسكين . ويوسف هـل صاحب فضل وسابقة ، فهو جدير بالذكر
والشكر » .

مطلوبٌ مِنِّي أن ألبس يوسف هَلْ سَراييل الثناء والتمجيد والحمد ، لأنه سبق فنشر الطبعة الأولى لكتاب محمد بن سلام الجمحي ، والذي لا شك فيه عندي أن الرجل مشكورٌ كلَّ الشكر لما فعل ، ومذكورٌ بالخير لفضله وسابقته ، ولكن ما فائدة هذا هنا ؟ أتراني ذمته وأنكرت فضله لأنه نشر الكتاب ؟ أم لأن هذا الأعجمي كتب مقدمة للطبقات أظهر فيها ما يضر ، وأفرغ سِمْه وضيعته في بضع كلمات ذكرتها ، في المقدمة ، لا يريدُ بها إلا هجاء « الكتب العربية » والحمل عليها بتخليطه وجهالته . وهو عندي بلا شك مسكين وفوق المسكين ، لأنه تعرّض لما لا يحسن ، وادّعى دعوى ليس لها برهان البتة . هذا كلُّ ما في الأمر .

وإذا كان الدكتور على جواد يريدُ أن يعرف ، فأنا لا أضنّ عليه بالمعرفة . عمل يوسف هَلْ في كتاب الطبقات ، هو كعمل سائر المستشرقين المساكين ومن تابعهم على « المنهج العلمي » و « علم التحقيق » من أهل جلدتنا ولساننا . وأقول : لو كان عندنا « صاحب مطبعة » قد تعلّم وشدّ من العلوم شيئاً يسيراً ، فأخذ نسخاً مخطوطةً من كتاب ، وقابل بعضها ببعض ، لاستطاع أن يُخرِجَ لنا الكتاب على أتمّ صورة تطابق أصول « المنهج العلمي » وفصول « علم التحقيق » . لا ، بل أزيدُ ، فإن صاحب المطبعة مستطيعٌ أن يتفوّق عليهم في إخراج الكتاب على صورة أدقّ وأصحّ وأتقن وأسلم من كل ما فعله المستشرقون ، بلا استثناء أحدٍ .

وإذا كنتُ قد أسأتُ كما يرى الدكتور على جواد ، فإني ، كما قال جرير ، حيث قيل له : إلى كمّ تهجو الناس ؟ فقال جرير : إني لا أبتدى ،

ولكنى أعتدى » ، يعنى لا أبتدى بالهجاء ، بل أجازى العدوان بالانتصاف
بالحق من المعتدى ، وهذا هو معنى قول الفند الزماني :

فلما صرّح الشرُّ فأمسى وهو عريان
ولم يبقَ سوى العدوانِ ، دناهم كما دانوا

وقبل كل شيء ، فأنا لم أبلغ يوماً ما من السذاجة والغفلة وطيب النفس ،
مبالغاً يحملنى على أن أعتقد ، مغروراً بما أعتقد ، أن فتى أعجمياً ، غريب الوجه
واليد واللسان عن العربية ، يدخل فى العشرين أو الخامسة والعشرين من
عمره ، قسم « اللغات الشرقية » فى جامعة من جامعات الأعاجم ، فيبتدى
تعليم ألف ، باء ، تاء ، ناء ، أو أبجد هو ز ، فى العربية ، ويتلقى العربية نحوها
وصرفها وبلاغتها وشعرها وسائر آدابها وتواريخها ، عن أعجمي مثله ، ولسان
غير عربى ، ثم يستمع إلى محاضرات فى آداب العرب أو أشعارها أو تاريخها أو
دينها أو سياستها بلسان غير عربى ، ويقضى فى ذلك بضع سنوات قلائل ، ثم
يتخرج لنا مستشرقاً (فى اللسان العربى والتاريخ العربى والدين العربى) ،
ندين له نحن العرب بالطاعة = ولم أبلغ من السذاجة أن أعتقد أن هذا ممكن ،
وإن كنت أعلم علم اليقين أن كثيراً من أهل جلدتنا اليوم قد دانوا بذلك ،
وجعلوا الأمر ممكناً كل الإمكان !

بل أقول أيضاً ، أن لونها ناشى الفتيان منا على حبّ عربيته ، وعلى توقير
تاريخه ، وعلى الالتزام بمعرفة أمته ، وعلى الشموخ بنفسه عن الدنيا المذلة ،
والخضوع للمهين للسادة ، وعلى حبّ الإتيان للعمل ، وكان ذلك نهج مدارسنا
وجامعاتنا وصحافتنا وكتبنا وبيوتنا منذ يولد المولدُ فينا ، كما هو نهج كل

بلد أعجمي صار له السلطان علينا اليوم = لو كان ذلك ، لجاء هؤلاء المستشرقون جميعاً ، هالكهم وحيثهم ، ليتعلموا على يد « صاحب المطبعة » منّا ، ناهيك بالعالم منا والإمام . أرايتَ قطُّ رجلاً واحداً من غير الإنجليز أو الألمان مثلاً ، مهما بلغ من العلم والمعرفة ، كان مسموع الكلمة في آداب اللغة الإنجليزية ، وخصائص لغتها ، وفي تاريخ الأمة الإنجليزية ، وفي حياة المجتمع الإنجليزي ، يدين له علماء الإنجليز بالطاعة والتسليم ؟ ما علينا ! سأعود الآن إلى تفسير ما قلته آنفاً من أنّي لا أبتدى ولكني أعتدى . وسأضرب مثلاً واحداً ، من أمثلة لا تعدُّ ، ولكن الهوى يفعلُ بأصحابنا ما قال عروة بن أذينة فيما تفعلُ به صاحبتُه :

« غَلَى هَوَاكَ ، وَمَا أَلْقَى ، عَلَى بَصَرِي »

١٥ ٥ ١٢

كان في الناس رجلاً فاضلاً ، نشأ صغيراً بأرض الشام ، وشدا من العلم ماشداً ، وكان مجتهداً صبوراً ، ثم كتب الله له أن يشتغل بطلب الرزق ، فطلبه في تجارة الكتب ، فظل يطبع إلى آخر حياته كتباً لم تنشر من قبل ، وهي من ذخائر الكتب العربية ، استفاد منها كلُّ طالب علم ، في أرض اللسان العربي أو في غير أرضه ، وأسدى إلى كلِّ عالم معروفاً لا يُنسى . وفي صدر شبابه ، وهو في نحو الخامسة والعشرين أو أقلّ ، وذلك في سنة ١٣٤٩ من الهجرة ، طبع كتاباً نادراً ، على ضيق ذات يده ، نشره في دمشق ، عن نسخة بخط الحافظ المؤرخ « محمد بن طولون » ، وعن نسخة أخرى منقولة من نسخة ابن فهد ، تلميذ المؤلف ، وراجعها بعد الطبع الشيخ محمد راغب الطباخ على

مخطوطة في «المسكتبة الأحمدية» . وهذا الكتاب هو «الإعلان والتوبيخ»
لمن ذمّ التورخ (أى التاريخ) . وهو كتاب من أحسن الكتب ؛ قال فيه
أحمد تيمور رحمه الله : «يعتبر هذا الكتاب تاريخاً للتاريخ في الإسلام» .
والكتاب الذى نشره القدسى ، خالٍ من التعليقات ، ومن فروق النسخ .
والأصل الذى طبع عنه مكتوب بيد «الفقيه عبد الوهاب بن محيي الدين السلطى
نسبة ، الدمشقى وطناً ومولداً» ، وكتبها في شهر جمادى الأولى سنة ١١١٥ هـ ،
وهي منقولة عن نسخة محفوظة برواق الأتراك بالأزهر ، وكتبها تلميذ
السخاوى : «عبد العزيز بن عمر بن محمد بن فهد المكي» في سنة ٩٠٠ هـ ،
وروجعت المطبوعة عليها .

ثم جاء شيخ المستشرقين في التاريخ ، الأعجمي «فرانز روزنتال»
المسكين ، وهو مولود سنة ١٩١٤ م ونال الدكتوراه سنة ١٩٣٥ ، وظل
«يسّشرق» (هكذا جرى اللفظ !) بعد ذلك نحو سبع عشرة سنة ، إلى أن
نشر في نحو سنة ١٩٥٢ ، أو بعدها فيما أذكر ، كتاباً بالإنجليزية ترجمة
عنوانه : «علم التاريخ عند المسلمين» ، وضمّنه (في ترجمته العربية) إعادة
نشر «الإعلان والتوبيخ» لمن ذمّ التاريخ الذى نشره القدسى سنة ١٣٤٩ هـ
(١٩٣٠ م) ، فقال هذا الأعجمي في مقدمته التى كتبها : «لقد نُشر النصّ
العربى في دمشق ١٣٤٩ / ١٩٣٠ - ١ ، وهذه الطبعة رديئة جداً» . ثم ظل
يتسكّم مستشرقاً (منصوباً على الحال) ، عن المخطوطات التى نشر عنها
حسام القدسى نسخته ، ثم وصفها بعد ذلك مرة أخرى فقال : إن نسخة لميدن
التي عنده ، والتي نشر عنها نسخته : «لا يُظهر نصّها اختلافاً حقيقياً عن

النص المطبوع ، إلا في بعض الأغلاط ، وكثرة المحذوفات . أما الحالات القليلة التي تظهر فيها مخطوطة ليدن أن قراءتها أحسن ، فهي عادة في المواضع التي حدث فيها خطأ مطبعي في المطبوعة « ، وكان الله يحب المحسنين ، وأستغفرك من الركاكة .

إذن فما معنى أن « المطبوعة التي نُشرت ، رديئة جدًا » ! معناه أولاً : أنه من قلة استشراقه وأعجميته ، أطلَّ على الحضيض الذي كان فيه مخلوق لا اسم له ، ومعه كتابٌ أساء في نشره إساءةً بالغة . ومعناه ثانياً : أنه يستدرك أن يعطى لهذا المخلوق « حسام الدين القلسي » حقه من الفضل والسابقة ، والذي هو جدير بالذكر والشكر ، على حدِّ قول الدكتور على جواد . ومع ذلك فأنا لم أخف اسم يوسف هَلْ . ولم أبنِ الأفعال للجهول ، وأيضاً لم أعرِّض لعمله في الكتاب بالذم أو القدح ، مع أني كنت مستطيعاً أن أفعل ، لأن يوسف هَلْ بلا شك لا يُحسِّنُ يقرأ العربية ، هذا على الأقل .

ومع ذلك أيضاً فأنا سأفتح الآن نسخة « فرانز روزنتال » الأعجمي المسكين ، لأضرب لك مثلاً على ما أدع للقاريء تسميته ، وأخذ منها نصاً ، وما يقابله في نسخة حسام الدين القلسي . في نسخة حسام رحمه الله ما يأتي : [س : ٨ ، ٩] :

« ولما خطَّ المزيُّ نقلَ الحافظ عبد الغني في السكال : أن جابر بن نوح الحنبلاني مات سنة ثلاث ومئتين وقال : بل ثلاث وثمانين ومئة ، ردُّه شيخنا وقال : إنه من أعجب ما وقع للمزي في كتابه من الخطأ ، وأيده بقول

الزهرى وأحمد بن حنبل أحد من روى عن الحمانى أنه لم يرحل إلا بعد سنة ست وثمانين . وكذلك من الرواة عنه أحمد بن بُدَيْل القاضى ومحمد بن طَرِيف البَجَلَى ، وهما لم يسمعا إلا بعد التسعين . وبهذا كله يترجح قول صاحب السكال .

ثم هذا هو نفس النص فى نسخة فرانز روزنتال (علم التاريخ عند المسلمين (ص : ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، النسخة المترجمة) ، وسأضعها كما هى منشورة فى هذا الكتاب ، بأرقام تعليقاتها :

« ولما خَطَّأ المزي ثقل الحافظ عبد الغنى فى « السكال » أن جابر بن نوح الحمانى مات سنة ثلاث ومئتين (٨١٨ — ٩ م) ^(٢٠) وقال بل سنة ثلاث وثمانين (٧٩٩ — ٨٠٠ م) ردّه شيخنا وقال : إنه من أعجب ما وقع للزى فى كتابه من الخطأ ، وأيده بقول الزهرى . ^(٢١)

« عن أحمد بن حنبل ^(٢٢) أحد من روى عن الحمانى أنه لم يرحل إلا بعد سنة ست وثمانين (٨٠٣ م) ، وكذلك من الرواة عند أحمد بن بُدَيْل القاضى ^(٢٣) ومحمد بن طريف البجلّى ^(٢٤) وهما لم يسمعا إلا بعد التسعين . وبهذا كله يترجح قول صاحب السكال . انتهى .

فلننظر ماذا فعل هذا الأجمعى صاحب « المنهج العلمى » و « علم التحقيق » اللذين تلوكما ألسنة المسبّحين باسم الاستشراق . فى التعليقات : (٢٠) ترجم لعبد الغنى ، وذكر كلاماً لا أدرى أهو منه أو من سوء الترجمة (٨) أسطر . وفى التعليقات (٢١) قال : « هذا نصٌ مخطوطة ليدن ، ولا أعلم أى زهرى مقصود هنا ! ولعل الاسم غير صحيح . ثم فى التعليق (٢٢) أحمد بن محمد بن

حنبل (١٦٤ - ٥٢٤١/٧٨٠ - ٨٥٥ م) (انظر بروكلمان ج ١ ص ١٨١ - ٣).
ومن الطبيعي أنه كان بإمكان ابن حنبل الدراسة مع جابر في بغداد في زمن
مبكر ، كما يقال إنه تعلم على إبراهيم بن سعد الزهري الذي توفي سنة
١٨٣ - ٥١٨٥ (انظر تاريخ بغداد ٦ ص ٦٨ - ٩) . انتهى ، وهذا بالطبع
كلام فارغ لا معنى له وهو أقرب إلى التهويل بالألفاظ . ثم قال في رقم (٢٣) :
« توفي سنة ٢٥٨ هـ / ٨٧١ - ٢ م (ابن حجر التهذيب ج ١ ص ١٧ فيما بعد)
ثم قال في التعليق (٢٥) مانصه : « كل هذه الانتقادات موجودة معا في
هامش كتبه ناسخ مخطوطة القاهرة للعزى (ص ٢٠٧ هامش ٤) الذي عاش
في دمشق سنة ٥٧٤١ هـ / ١٣٤١ م . عظيم والله !

وليعذرني القارىء في إثباتي هذه الرككة بقلى في هذه الصفحات ، فإنى
أردت أن أثبت صورة التعليقات المستشرقة علينا (أى المتعالية علينا
بالاستشراف ، وبالمناهج العلمى ، وبعلم التحقيق) . وينبغى أن أقول : إنى راجعت
مطبوعة حسام القدسى ، على مطبوعة الأعجمى روزنتال ، فإذا النص واحد
ومتطابق ، ومطابق للمخطوطة في بياضاتها وحذوفها ، وأن طبعة حسام
القدسى تفضل طبعة روزنتال بشيئين : أولاً ، أنها خالية من التبجح بالتعليقات
الكبيرة التى لا معنى لها فى أكثر الأحيان = الثانى أن القدسى أشد أمانة
وصدقاً وتواضعاً من هذه « الاستشرافية » العجماء . وبيان ذلك :

= أن القدسى ترك النص على حاله ، فهمه أو لم يفهمه = أما روزنتال ،
فإنه قسم النص قسمين : بدأ القسم الأول بقوله : « ولما خطأ الزى . . . »
ثم وقف عند قوله « الزهري » . ثم بدأ سطرًا جديدًا بدأه بقوله : « عن

أحمد بن حنبل . . . » ، كأن الكلام الذى بعده كلام أحمد ! ! (عجائب ، ولكن لمن يستطيع أن يتعجب غير مطأطء النفس لساته) ، وهذا يدل على أنه لم يفهم النصّ البتة . ولكنه لم يقتصر على هذا ، بل غير النصّ تغييراً مفسداً له كُـلُّ الإفساد ، لأن نص الكلام ، كما هو فى نسخة القدس هكذا متتابعاً : « وأيده بقول الزهرى ، وأحمد بن حنبل ، أحمد من روى عن الحمانى أنه لم يرحل إلا بعد سنة ست وثمانين » نغير « وأحمد بن حنبل » إلى « عن أحمد ابن حنبل . . . » دون أن يشير إلى هذا الاجتهاد الاستشراقى (أى المتعالى المتعطرس) . والذى عند القدس هو نصّ الخطوطة ، ولكن صوابه سهل جداً ، وهو حذف الواو من « وأحمد . . . » وحذف « أنه » فيكون السياق هكذا :

« وأيده بقول الزهرى : أحمد بن حنبل أحد من روى عن الحمانى ، ولم يرحل (يعنى أحمد) إلا بعد سنة ست وثمانين . . . »

ومع ذلك فلا يزال فى هذا النص خطأ آخر . ولو كان شيخ المؤرخين المستشرقين هذا يعرف قليلاً من أمر صاحب الكتاب ، وهو السخاوى . لا تنبه إلى قوله : « رده شيخنا » ، وكان التعاقب على هذه الكلمة أولى من التكرار الفارغ الذى كتبه فى الهوامش . فقول السخاوى « شيخنا » معروف عند كل من قرأ كتاباً للسخاوى ، أنه يعنى « الحافظ ابن حجر » . وإذا عرف ذلك ، كان أول ما يخطر بالبال أن يعرف أين قال ابن حجر هذا القول ؟ أليس كذلك ؟ ومعروف أيضاً لعامة المشتغين بعلم العرب : سوى المستشرقين المساكين - أن ابن حجر هذب « تهذيب الكمال » .

و « الكمال » هو كتاب عبد الغنى الحافظ ، و « تهذيب الكمال » هو كتاب المزى ، وكلاهما مذكورٌ في النص ، وابن حجر لذلك سمي كتابه « تهذيب التهذيب » . فلو كان « المنهج العلمى » أو « علم التحقيق » ينفعان أحداً ، لنفعه هنا ، أى لنفع روزنتال ! ولكنه لم ينفعه ، لأن هؤلاء المستشرقين الضعفاء « صاصأوا قبل أن يفقهوا » (وقد مضى تفسير ذلك) ، وما تنطوى عليه أهواؤهم التى دفعتهم لاتخاذ « الاستشراق » سِرّاً بالاً مزرکشاً ، تخجّبُ أعينهم عن أوائل المعرفة .

لو عرف هذا الأعجمى أن « شيخنا » فى قول السخاوى ، مُرادٌ به ابن حجر ، لوضع يده من فوره على تهذيب التهذيب ، ولوجد النص قائماً ينادى فى ترجمة « جابر بن نوح الحمانى » . ولا أقول إن هذا الأعجمى لا يعرف كتاب ابن حجر « تهذيب التهذيب » ، فهو بلا شك يعرفه ، لأنه رجع إليه ، أو هكذا أوهمنا ، فى التعاليق السالف برقم : (٢٣) ، مذكوراً بوضوح كافٍ . ولكن العلة فى الحقيقة ، هى أن الأهواء السكامة المستترة تحت « التعالم » تارة ، وتحت « التظاهر بالإنصاف » تارة أخرى ، هى من « الحدة » والشراسة ، بحيث تجعل « العقل المستشرق » يمشى فى كُتُب لغة العرب ، بصفة أبى النجم التى وصف بها نفسه عندما يخرج من بيت صديقه « زياد » ثملاً يترنح :

أَخْرُجُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَأَنِّي كَأَنِّي
كَأَنَّمَا تُسَكَّنُ بَيْنَ لَامٍ أَلِفٍ

وهذا هو النص من تهذيب التهذيب لابن حجر ، وفيه التصويب الذي
حيز الأعمى في لفظ « الزهرى » في التعليق رقم (٢١) آنفاً .

« قال محمد بن عبد الله الحضرمي : مات [يعني جابر بن فوح] سنة (٨٣)
يعنى ومئة . وكان فيه ، يعنى السكال ، سنة (٢٠٣) ، وهو خطأ . وأول
السلام منقول من لفظ المزى في « تهذيب السكال » قلت (يقول هذا الحافظ
ابن حجر ، يعنى نفسه) : بل هو الصواب ، كذلك هو في تاريخ الحضرمي ،
فإنه قال : « وفي جمادى الأولى سنة (٢٠٣) ، يحيى بن آدم ، والوليد بن قاسم ،
وأبو أحمد الزبيرى (يعنى أنهم ماتوا في هذا الشهر) ، وفي جمادى الآخرة مات
أبو داود الحفري » إلى أن قال : وجابر بن نوح الحماي . وهذا الموضع
من أعجب ما وقع للمزى في هذا الكتاب من الوهم (يعنى في تهذيب السكال) ،
فإنه من لا يسهو . وقرأت بخط الذهبي : لم ير حل أحمد بن حنبل إلا بعد
سنة (٨٦) ، وأحمد بن بديل ومحمد بن طريف ، لم يسمعا إلا بعد التسعين ،
وبهذا كله يرجع قول صاحب السكال ، والله أعلم بالصواب . والحمد لله
رب العالمين ، ونسأل الله العافية ، ولكن أنظر التعليق الأغتم على مسألة
« الحضرمي » في كتاب الأعمى السليط اللسان ! !

وهذا البلاء كله كان في صفحتين متقابلتين ، مثلثتا بهذه الفطسة المتعالة ،
التي كان يكفى في تصحيحها وردّها إلى الصواب ، سطران لا أكثر . ولكن
أننى للاستشراق أن يترك التعالم والتبجّح والفطسة ، وعلى البيعة ، (النهج
العلمي) و (علم التحقيق) . ولكي يكون الأمر أشدّ وضوحاً ، قلبت الآن
صفحة أخرى ، فوَقعت في يدى ص : ٧٢٤ من كتاب « علم التاريخ عند

المسامين » ، ذكر فيها السخاوى أبيات شعر ، فيها إشارة إلى قول عمرو بن معديكرب :

« عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ »

فعلق على هذا الشطر ، دون أن يشير إلى البيت كاملاً ، وهل هذا صدره ، أو عجزه ، فقال مستشرقاً (منصوباً على الحال) في التعليق :

« هذا شطر مشهور من قصيدة لعمرو بن معديكرب الذى عاش فى القرن السابع الميلادى ... » ، وأفاده الله كما أفادنا بهذا التاريخ ، ثم ظلَّ « يستشرق » حتى كتب تسعة عشر (١٩) سطراً فى تخريج هذا البيت من الكتب ١١١ ولم يكن السخاوى يعلم أن هذا الفعل سَيُفَعَلُ بهذا الشطر ، لا أقول : لحذف هذا الشطر ، بل أقول : لما أَلَفَ الكتاب ضربة واحدة ، والله المُنْفَى عن هذه الغمضة الجالبة للغشيان .

وَعَسَى أن تقول أيضاً أنى كنت « حاداً » مع البائس المسكين روزنتال ، مستهيناً به لدرجة أنى وصفته بالبائس المسكين . والقسم الثانى من هذا الكلام صحيح كل الصحة ، أما مسألة « حاداً » ، فليس الأمر كذلك ، بل كنت « دمرحاً مستقيماً » ، لا ألتبس بُدَيَّات الطريق أروغ فيها بالتعريض والهمز والاعز والغمز وترميز الحواجب ، وبالطبع هذا خلق أولئك لا خلقى ولا خلق أمَّتِي إن شاء الله . وهذا البائس المسكين ، لو أنت قرأت كتابه « علم التاريخ عند المسامين » لرأيت مسجوراً ضعفاً وخبثاً وجَهلاً أيضاً ، وسائر ما وصفت هنا وفى غير هذا الموضع من أخلاق « الاستشراف » . وأنا أنعمهم ما عندى لهم واضعاً أمثالهم ، فإنهم :

يُرْمَلُونَ جَنِينَ الضُّغْنِ بَيْنَهُمْ ، وَالضُّغْنُ أَسْوَدُ أَوْ فِي وَجْهِهِ كَلَفٌ
 إِذَا لَقِينَاهُمْ نَمَتْ عُمُومُهُمْ ، وَالْعَيْنُ تُخْبِرُ مَا فِي الْقَلْبِ ، أَوْ تَصِفُ
 وَكَفَى ! فَإِنِّي لَا أَبْتَدِي ، وَلَسَكُنِّي أَعْتَدِي ، ﴿فَمَنْ آغْتَدَى عَلَيْكُمْ
 فَأَعْتَدُوا حَلِيمَةً بِمِثْلِ مَا آغْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ
 مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ .

« طبقات فحول الشعراء »

أظنُّ أنِّي الآن قد فرغت من أهمِّ ما في مقالة « المورد » التي كتبها
 بخطه ، الدكتور على جواد الطاهر في سنة ١٩٦٤ ، وأعاد نشرها سنة ١٩٨٠ ،
 بعد أن صدرت الطبعة الثانية من « طبقات فحول الشعراء » في سنة ١٩٧٤ .
 وأيضاً بعد أن اطلع هو على هذه الطبعة الثانية ، والأمر لله أولاً وأخيراً .
 وأنا لم أتعرَّض لشيءٍ في مقالة « المورد » ، إلا لما يخصُّ كتاب « طبقات
 فحول الشعراء » لابن سلاّم ، ومن وجهٍ واحد ليسَ غيرُ . أما سائر ما في
 المقالة ، فإنِّي بحمد الله لم أنصبُ نفدي مصحِّحاً لأخطاء الكتاب ، ولا مقوماً
 لأساليبهم .

ولكن بقي من أمرِ كتاب الطبقات شيءٌ واحدٌ ، هو أمر تسمية
 الكتاب . و « تسمية الكتاب » هي النقْبُ الذي نقَّبَهُ صديقنا وأستاذنا السيد
 أحمد صقر (والنقْبُ : الثقب في الحائط) فتدسَّس منه كلُّ من أراد أن

يقول في كتاب الطبقات قولاً يُذكر به في الناس ، مُتَّبِعِيحًا في فضاءٍ واسع .

قَدْ رَحَلَ الصَّيَّادُ عَنْكَ فابْشِرِي
وَرُفِّحَ الْفَنُحُ فإِذَا تَحْذَرِي
خَلَا لَكَ الْجَوُّ فَيَبْيُضُ وَأَصْفَرِي

ثم بدأت اللجاجة الغزيرة الوقع ، ثم لم يزل دَوِّيها يزداد في أقلام الكتاب حتى انتهى إلى الدكتور مصطفى مندور ، والدكتور منير سلطان ، ثم الدكتور على جواد الطاهر ، فهو الذي بَجَمَ كُلِّ ما قاله من سبقه وزين به مقاله ، ثم نقل أسطرًا من مقدمة الطبعة الأولى من الطبقات (الأولى من ص : ٣٤ - ٣٥) ، وهي فقرة حذفت من الطبعة الثانية كما ستري . ونعم ، كان الدكتور على جواد أمينًا كُلِّ الأمانة فيما نقل من مقدمتي ، وإن كان يعيبه سوء الاختصار أحيانًا كثيرة . ولما فرغ من اختصار ما نقله عن مقدمة الطبعة الأولى في شأن الأسباب التي دعنتي لإثبات تسمية الكتاب « طبقات فحول الشعراء » دون المشهور وهو « طبقات الشعراء » (سأعود إلى هذا الاختصار فيما بعد) قال :

« هذه أدلة الأستاذ المحقق ، وقد تبدو منطقية في ظاهرها ، لأن كتاب طبقات الشعراء هو في الحقيقة - وللأسباب التي ذكرها المحقق - كتاب طبقات فحول الشعراء . ولكن المسألة ليست مسألة منطقية ، وإن المنطق شيء والاسم الذي سمي المؤلف به كتابه وتداولته عليه العصور شيء آخر .

وليس لمحقق - كائناً من كان - أن يحكم منطقه في اسم الكتاب الذي
يؤكل إليه .

وهذه أيضاً مزية أخرى للدكتور على جواد ، مزية الإنصاف ، مع مزية
الأمانة ، وأرجو أن تكونا طبيعة في نفسه ، ولكن الذي يزعجني حتى
لا أستقر على رأى هو ما كتبه هنا وفي غير هذا الموضع . فمن إنصافه
اعترافه بأن كتاب طبقات الشعراء : « هو في طبقات فحول الشعراء » ،
وأنا أوافق كل الموافقة على أن المسألة ليست مسألة منطقيّة بلا ريب في ذلك .
ولكن هل من المستحسن أن يختم هذه الأمانة وهذا الإنصاف بقوله ، وبهذه
« الحلة » ، ولا أقول بهذه الغضبة : « وليس لمحقق ، كائناً من كان ، أن
يحكم منطقه في اسم الكتاب الذي يؤكل إليه » .

ليس صحيحاً أن أحداً « وكل إلى » تحقيق كتاب « طبقات فحول الشعراء » .
وأنا لا أرضى هذا لنفسى ، ولا أرضاه لأحد من أهل العلم . فلاحظرته « وكل
إلى » تحقيق الكتاب ، ولا دار المعارف ولا أى هيئة علمية أو دولة أيضاً
« تسكل إلى » تحقيق هذا الكتاب أو غيره ، بل العكس هو الصحيح ،
هو أن أهل العلم هم الذين يكلون إلى دار المعارف وإلى غير دار المعارف ،
طبع ما كتبوه أو حققوه ، والكلمات حافلة بالغمز والمز والتعريض ،
والدليل على ذلك في (ص ٣٩) من المورد إذ ختم كلامه بقوله : « أجل ،
إن اسم كتاب محمد بن سلام هو « طبقات الشعراء » ، وليس « طبقات
فحول الشعراء » ، ولا بدّ من أن يعود الأستاذ شاكر ، وتعود دار المعارف التي
تولت نشر الكتاب ، إلى الاسم الأول عند الطبعة الثانية ، رجوعاً إلى الحق ،

ودفعاً للبليلة » ، وهذه الإشارة إلى « دار المعارف » واضحة بيّنة ، لأنها ، كما يظنُّ الأستاذ ، تأجّرني على طبع الكتاب ، وأن من حقها أن تتحكّم بهذا الأجر ، في عملي في الكتاب الذي وكلتُ إلى تحقيقه ! ياسيدى ! أنا لا أعملُ على لهذه الدار أو لغيرها . .

ولم أبتذلْ في خدمة العلم مُهَجَّتِي
لأُخدَمَ من لاقيتُ ، لكن لأُخدَمَا
أشقى به غرساً ، وأجنيه حظلاً إذا ، فاتّباع الجهل قد كان أحزماً
ولو أن أهل العلم صانوه صانهم ، ولو عظموه في النقوس اعظماً
ولكن أهانوه فهانوا ، ودنسوا مُحَيَّاه بالأطماع حتى نبههما
ولكن ، وهذه هي الحقيقة : أهانوه ، فهانوا !! وأنا لم أرضَ لنفسي قطُّ
الهوان ! ولو رضيتُ الدكتور على لنفسه ، لم أرضه أنا له . ليس هذا كلاماً
حسناً ، بل هو خارجُ حدود الموضوع الذي يكتب فيه . ورحم الله القاضي
الفاضل على بن عبد العزيز الجرجاني ، صاحب هذا الشعر .

ومع أن الدكتور على جواد ، قد أبدى فيما ساف أمانة وإنصافاً ، فإنه لم
يتمَّ على هذه الأمانة ولا هذا الإنصاف . وذلك أنه عندما فرغ من اختصار
الأسباب التي دعتني إلى إنبات عنوان الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ،
جاء إلى الفقرة الأخيرة فزقها شرّاً مُمزّق ، فإنه عندما جاء إلى السبب الأخير
فقل فيه فعلاً شائناً ، إذ نقل من العالمة الأولى ما رثته :

« وآخرها ، (أي آخر الأسباب) أني رأيتُ على نسحتي التي نقلتها
بيدي هذا العنوان : « طبقات فحول الشعراء » فلست أدري بعد هذا الزمن

الطويل (ما بين سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٥١) أكانت الكلمة في الأمّ العتيقة »
ثم نقلتها كما هي ، أم تراني ككتبتُها من عندي ؟ وأنا أرجح الأوّل ، لأنّي
كنت صغيراً يومئذ ، لم أتجاوز السابعة عشرة من عمري .
خُذَفَ الأستاذ تمام الكلام متعمّداً ، كما فعل فيما مضى ، وتام الكلام

هو :

« ولأنّي كنتُ يومئذٍ في أوّل الطلب ، وأجهل من أن أنظرَ نظراً
صحيحاً في مثل هذا الأمر الدقيق المحتاج إلى التمييز والبصر » .

وبالطبع ، فإن هذه الكلمات تداء على شيء أو على معنى ، متصل بما
قبلها وبما بعدها ، وإلا كانت فضولاً محضاً ، يستحق أن يحذفه الدكتور
على جواد ، الذي أبدى الاتّصاف بالأمانة والإنصاف فيما سلف . وبعد هذا
الحذف الخلل ، أفاض بعض الإفاضة فيما ظنّ أنه يعين قارئ كلامه على
التحوّل معه إلى الوجه الذي قصده ، ثم أذشأ يقول ، (بعد تصحيح الخطأ في مجلة
المورد) :

« أجل ، وكلّ ما في الأمر أن مؤلّفاً اسمه محمد بن سلام ، سمي كتابه
« طبقات الشعراء » رضىناً أم أيبناً ، وإذا لم نرضَ فكلُّ ما علينا أن نبيّن
وجهة نظارنا ، وليس من حقّنا أن نُغيّر فيه ، فنجمله «طبقات فحول الشعراء» ،
أو أى شيء آخر مما يتبادرُ إلى الذهن اليوم أو غداً ، فيقول القائل منا :
« لم أتردّد في جعل اسم الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، فإن كان هو
الاسم القديم الذي سُمّي به ابن سلام كتابه فذاك ، وإلاّ فإنّي أراه بعد ذلك
كلّه أولى بأن يكون اسماً للكتاب ، دون الاسم الذي عُرف به ، وأستغفر

الله إن كنت تدأسأتُ » . وهذا الكلام الأخير الذى قال فيه « فيقول القائل منا » ، هو نصٌ كلامي التابع لبقية الأسباب الداعية إلى إثبات عنوان الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، بعد أن حذف أول الكلام ، كأنه قولٌ جاء ابتداءً منى . وهذا عملٌ سيءٌ غير حسن ، فإن أول الكلام هو : « فمن أجل ذلك ، لم أتردد في جعل اسم الكتاب « طبقات فحول الشعراء » » يؤهم به أنى فعلاً « غيرتُ اسم الكتاب » ، وهذا ليس بصحيح كما سترى ، وأنى أردتُ هذا التغيير للأسباب التى نقلها هو آتفاً فى مقاله .

ثم أنشأ يقول بعد هذا الفعل السيء مباشرة ، معلقاً على نفسه ، أى على عمله ، لا على إن شاء الله :
« وأقلُّ ما تدلُّ عليه هذه الأسطر أن المحقق خرجَ عن دائرة عمله ، وأنه غير مطمئن إلى فعله ... » .

وبالطبع ، أنا لا أحب أن أكون ممن يحاسبُ الناس بالفاظهم التى تجرى على ألسنة أقلامهم ، ولكنى أجدها لبعضها ، مثل « دائرة عمله » وتعباً كثيباً نيثاً (أى غير مطبوخ كاللحم الذى لم يطبخ) رَجْأً (والفج من كل شيء ، ما لم ينضج ، كتمر الفاكهة ، يكون صلباً غير نضيج) ، ولكن ما الحياة ؟ والأمر كما قد صار كذلك ...

وَلَا تُذَيِّتُ الْمَرْءَ سِبْخُ مُرَاعٍ
وَلَوْ نُسِكَتْ بِالنَّاءِ سَبْعَةُ أَشْهُرٍ

(و « السبخ » ، جمع سبخة ، وهى الأرض ذات الملح والنز ، ولا تسكد

تلبت إلا بعض الشجر و «عراعر» اسم مائة ملحّة مرّة ، وأرضها سبخة .
و «نُسِكت» غُسِلَتْ وطُهرت ليزول ملحها .

❦ ❦ ❦

وإذن ، فلا معنى للإطالة ، بعد هذا التوضيح ، وسأكشف القضية على
وجْهِها ، وإن كنت أتعجّب كل التعجّب ، من كلّ من دخل من النقب الذي
فتبه صديقنا السيد أحمد صقر ، وتبجح في الفضاء الواسع ، ولكنه لم يزد على
معنى ما قاله الأستاذ السيد أحمد صقر مُفْرَوقًا . (و « الثُفْرُوق » ، هو ما يلزق
به القمع من التمرة . يقول الشاعر : « قَرَّادٌ كَشْفُوقِ النِّوَاةِ ضَيْلِ ») ،
أتعجّب ، لأنّ جميعهم أطبقوا على أن يقولوا إني « غيّرت اسم الكتاب » ،
للذي قاله ، صديقنا السيد صقر : « كما كنت أوثر أن لا يُغيّر اسم الكتاب
الذي عرف به في أكثر الكتب والتراجم » [مجلة الكتاب : المجلد : ١٢ ، ص :
٣٨١] . ولم أرد يرمئني ، حين رددت عليه أن أشقّ على أخي السيد صقر ،
فقلت له فقط : « ولما أسرف ابن أخي في الثناء والبيان ، كانت العاقبة أن
فَرَطَ في الإبانة عن حجتى في تسمية الكتاب : طبقات فحول الشعراء ، لا
« طبقات الشعراء » .. » (مجلة الكتاب ، المجلد : ١٢ ، ص : ٥١٣) .

وإذا كان أخي السيد صقر ، قد زلّ زلّة لا تغتفرُ لمثله في الفضل والعلم
والمعرفة ، فليس معنى هذا أن كلّ مُدَّيْعٍ يَدَّيْ أنه يدرس « كتاب
الطبقات » لابن سلام ، ينبغي أن يتابعه متابعة دُرَيْدِ بن الصِّمّة لعشيرته
« غَزِيّة » :

وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيّة ؟ إِنْ غَوَتْ غَوَيْتُ ، وَإِنْ تَرَشَّدُ غَزِيّةُ أَرشُدِ

وهذا الزلل هو أنه استعملَ لفظاً لم أقله ولم أستعمله ، وهو أنى « غيّرت » اسم الكتاب . ومعلومٌ أنى أكتب بلسان العرب من سَلَفِي ، ولا أكتب بلسان المسكين يوسف هل ، أو المسكين فرانز روزنتال ، وأنى لو كنت « غيرت اسم كتاب الطبقات » لقات ذلك بالعربية « غيّرت » ، ولكنى فى مقدمة الطبعة الأولى ، وفى مقدمة الطبعة الثانية ، التزمت بالتعبير الصحيح عن صفة فعلى هذا فى وضع اسم « كتاب طبقات فحول الشعراء » ، مكان « كتاب طبقات الشعراء » . وحضرات النقاد الأفاضل ، لا بُدَّ أن يكونوا يعرفون العربية ، فيما أظن ، فى مقدمة الطبعة الأولى (ص : ٣٤) قلت : « وذكر فى أكثر كتب التراجم باسم « طبقات الشعراء » فعدلتُ عنه إلى اسم « طبقات فحول الشعراء » ، لأسباب » ، وذكرت تلك الأسباب الأربعة ، ثم ختمت كلامى (ص : ٣٥) بقولى : « فن أجل ذلك ، لم أتردد فى جعل اسم الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، فقات : « فى جعل » ولم أقل « فى تغيير » ، وبين المعنيين مسيرة شهر لاراكب المُنْعَد .

وفى مقدمة الطبعة الثانية من ص : ٢١ إلى ص : ٢٧ ، لم أذكر إلاّ لفظ « عُدُولى عن تسمية الكتاب : طبقات الشعراء » ولم أذكر قطّ لفظ « غيّرت » ، لأنى لو قلتُ ذلك فى المكانين ، لكان كلاماً يابنُ أوّلَه آخرُه ، ثم لصرتُ عندئذ من طائفة المستشرقين الساكين ، أمشى ورجلاى « تسكتبان فى الطريق لآم ألف » ، وقد مضى الرجز . وفى هذا الموطن ، على نعتة الذى سوف أنعته ، فرقٌ كبير جدّاً بين « غيرت اسم الكتاب »

وبين « عدلتُ عن هذا الاسم إلى ذاك » أو « جعلتُ اسم الكتاب :
طبقات فحول الشعراء » .

وسأنتُ القضية نعتاً صحيحاً ، كما جاء في مقدمة الطبعة الأولى ، ومقدمة
الطبعة الثانية .

لما شرعتُ في إعداد كتاب « طبقات فحول الشعراء » للطبع في سنة
١٩٥١ ، لم يكن تحت يدي ، لا مخطوطة المدينة « م » التي طابتُ من الجامعة
العربية (قسم المخطوطات) تصويرها - ولا كانت تحت يدي « مخطوطتي »
التي ذهبت إلى حيث لا أدري . وكُلُّ ما كان تحت يدي هو طبعة يوسف
هل ، وطبعة عجان الحديد ، بعد مراجعتهما على المخطوطتين الموجودتين
بدار الكتب المصرية ، كتبتُ إحداها سنة ١٣٠٣ من الهجرة نقلاً عن
مخطوطة المدينة « م » ، والأخرى منقولة عنها (أى عن هذه المخطوطة) ،
وكتبتُ سنة ١٣١٠ هـ . ثم كان عندي ما نقلته بخط يدي من « مخطوطتي » ،
وهو نحو النصف منها ، وعلى هذا النصف مكتوبٌ بخط يدي نقلاً عن
مخطوطتي التي آلت أخيراً إلى مكتبة تشستربى ، هذا العنوان : « طبقات
فحول الشعراء » ، وتم نقلي هذا في سنة ١٩٢٥ ، وأنا في حدود السابعة عشرة
من عمري ، وأنا في إبان طلب علم العربية . هل هذا واضح ؟ أظنه عربيّة
واضحة إن شاء الله .

وفي خلال عملي في كتاب الطبقات لابن سلام ، سنة ١٩٥١ كانت
لا تزالُ تحيّرني هذه الكلمات التي كتبتها على نسختي المنقولة من المخطوطة

مكتوبة بيدي في سنة ١٩٢٥ ، وهذه الكلمات هي عنوان الكتاب :
« طبقات فحول الشعراء » ، من أين جاءت ؟ وكيف كتبته ؟ الخطوط التي
نقلت عنها ليست تحت يدي ، بل هي في طوياً الغيب ، وأنا لا أعرف عن
كتاب ابن سلام إلا كل ما يعرفه الخلق من الناس ، وهو « طبقات الشعراء »
لا غير . (وكان هذا العنوان مكتوباً بالقلم الرصاص ، فلما ثارت المشكلة
أعدت على الكلمات بالحبر ، مخافة أن يمحوها الزمن ، ولا سيما أن
خطي دقيق صغير) . ولم تفارقني الحيرة طول عملي في إعداد كتاب
الطبقات للمشر .

ومن البديهي ، إن شاء الله ، أن هذا العنوان الذي كتبته صغيراً ، وهو
« طبقات فحول الشعراء » جزء لا يتجزأ من النصف الذي كتبته بخطي من
كلام ابن سلام في الطبقات ، منذ فاتحته إلى أن كففت عن النقل . وإذا أنا
شككت في هذا العنوان ولم أظهره للناس ، فقد كتبت جزءاً من
الكتاب الذي بين يدي . وإذا أنا أغفلته ونشرت ما عندي من نص
« مخطوطي » ، وكتبت مكانه « طبقات الشعراء » فقد خنت الأمانة ،
كخيانتي لو أنا أغفلت شيئاً من نص كلام ابن سلام في كتاب الطبقات
المخطوط الذي عندي . وهذا أيضاً واضح فيما أظن .

غاظتني كلمة « فحول » التي وقعت في العنوان ، فهي غير مألوفة فيما
أعرف ، ولم أجد نصاً على تسمية الكتاب إلا : « كتاب الطبقات » لابن
سلام ، أو « كتاب طبقات الشعراء » لابن سلام . ومع ذلك فالأمانة
تقتضي أن أنشر النص الذي عندي ، وهو نصف الكتاب ، كما هو

عندي ، كاملاً كما كتبت في سنة ١٩٢٥ ، بما في ذلك عنوان الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، كما هو عندى أيضاً ، وإن كنت لا أعرف له اسماً إلا ما يعرفه الناس جميعاً ، بما فيهم الأساتذة الذين أنكروا على ما أنكروا فيما بعد . ولما عزمتُ على أداء الأمانة كما هي ، رأيتُ أن أمهد لذلك بما لاحظته أو وجدته ، وأنا أهمل في كتاب الطبقات ، لكي يظهر للناس والأدباء والعلماء سببُ عدولي عن الاسم المشهور « طبقات الشعراء » إلى الاسم الذي ابتلاني الله به فوجدته مكتوباً على النسخة التي نقلتها عن « مخطوطي » التي غابت عني ، وهو « طبقات فحول الشعراء » . وهذا واضح أيضاً فيما أظن . وبينت سبب عدولي الى ما اثبتتُ على أدائه ، وذكرت ثلاثة أسباب أقدم بها للسبب الرابع ، وهو هذا المكتوب على نسختي . والذي لا بد أن أنشره كما وجدته ، فقلت في أسباب العدول (باختصار ، من الأولى ص : ٣٤ ، ٣٥) :

الأول : أن اسم « طبقات الشعراء » لا يطابق موضوع كتاب ابن سلام تمام المطابقة ، لأنه لم يستوف فيه ذكر قدر وافٍ من شعراء العربية ، بل ذكر منهم (١١٤) شاعراً لا غير ، والذي أغفله من ذكر كبار شعراء العربية أضعاف أضعاف ما ذكر = بيد أن هذا السبب كان غير كاف في إخراجي من حيرتي في شأن ما وجدته مكتوباً على نسختي التي كتبتها بيدي : « طبقات فحول الشعراء » . ثم انتهت أيضاً إلى شيء آخر موجود في النص الذي طبعه يوسف هل وعيجان الحديد عن نسختي دار الكتب ، ولكنه كلام عامي فاسد ، كتبه كاتب جاهل غير الأصل بجهله ، وقد ذكرته

في مقدمة الطبعة الأولى (ص : ١٩ ، ٢٠) وسيأتى مقابله في السبب
الثانى بعد .

الثانى : أتى رأيت ابن سلام نفسه قد أوجدنا اللفظ المطابق لمعنى ما أراد
في كتابه (أعنى لفظ الفحول ، الذى حيرنى وجوده بخط يدى) ، إذ قال :
« ففعلنا الشعراء من أهل الجاهلية والإسلام ، والمخضرمين الذين أدرکوا
الإسلام ، فنزلناهم منازلهم فاقترعنا من الفحول المشهورين على أربعين
شاعراً ، فالفن من تشابه شعره منهم إلى نظرائه ، فوجدناهم عشر طبقات ،
أربعة رهط كل طبقة ، متكاثرين معتدلين . . » [الطبعة الثانية : ٢٣ ، ٢٤]
فأريت ابن سلام قد أوقفنى على لفظ « الفحول » من المشهورين . وهذا
قاطع على أن كتابه يتضمن ذكر « الفحول » من الشعراء لا غير . وهذا
يقوى السبب الأول ، ولكنى لم أجد هذا السبب الثانى مع السبب الأول ،
كافيين فى إخراجى من حيرتى خروجاً سهلاً . وظلت ألتبسُ باباً آخر ، حتى
وقفت على ما يأتى :

الثالث : أتى رأيت أبا الفرج الأصفهاني فى كتاب الأغاني ، فى ترجمة
سُوَيْد بن كِرَاع قال ما يأتى : « ذكر محمد بن سلام فى « كتاب الطبقات » ،
فيما أخبرنا به أبو خليفة عنه : كان سويد بن كراع شاعراً محكماً . . . » ،
[الأغاني ١٢ : ٣٤٠ / دار المكتب] ، فأوقفنى على اسم « كتاب الطبقات » ،
دون أن يقول « طبقات الشعراء » . ثم جاء فى ترجمة الخبيل السعدي ، فذكر
شيئاً آخر إذ قال : « وذكر ابن سلام فى الطبقة الخامسة من فحول الشعراء »
[الأغاني ١٣ : ١٨٩ الدار] ، وهذا بطبيعة الحال يقابل ما سلف « كتاب

الطبقات» = ثم رأيتُه عاد يقول في ترجمة عبيد بن الأبرص : « هو عبيد بن الأبرص . . . شاعرٌ فحلُّه فصيحٌ من شعراء الجاهلية ، وجعله ابن سلام في الطبقة الرابعة من فحول الجاهلية ، وقرن به طرفة ، وعَلَمَته بن حَمْدَةَ ، وعدى ابن زيد » (٢٢ : ٨١ / الهَيْئَةُ) ، فأوجدنا اللفظ مرة أخرى مقابل « كتاب الطبقات » .

« وهذان نَتَمان واضحا الدلالة على أن « كتاب الطبقات » ، الذي ذكره أبو الفرج مُبَيَّنًا في النص الأول ، هو في شأن « فحول الشعراء » خاصة . وإذا لم يكن هذا الأمر واضحا عند أبي الفرج من تسمية الكتاب كما رواه عن أبي خليفة ، ومن موضوع الكتاب كما ذكره ابن سلام في مقدمة كتابه ، لم يكن لإصراره على ذكر لفظ « فحول » في الموضوعين معنى باستفاد » (هكذا قلت في مقدمة الطبعة الثانية ص : ٢٦ أيضا) .

ومع ذلك ، فهذه الأسباب الثلاثة بمفردها لا تصنعُ شيئا ، لأن المسألة ، كما نال الدكتور على جواد الطاهر « ليست مسألة منطقية ، والمنطق شيء ، والاسم الذي سَمِيَ به المؤلف كتابه ، شيء آخر » ، وأيضا كما قال صادقاً ومصيباً : « إذا لم نرض (بتسمية المؤلف) ، فـكُلُّ ما علينا أن نبين وجهة نزارنا ، وليس من حقنا أن نغير الاسم الذي سماه به المؤلف » . هذا حقٌ كَلَّمَه لا يَنازع فيه إلا متعنِّتٌ .

ولكن هل المسألة أُنِّي ذكرت هذه الأسباب الثلاثة لكي ، « أُغَيَّر » عنوان الكتاب من « طبقات الشعراء » إلى « طبقات فحول الشعراء » ، وأنى جثتُ بها مسوِّغاً لما أريده أنا من « تغيير » اسم الكتاب لكي يطابق

اسمه موضوعه أو محتواه ؟ من العجيب الذى لا يتقضى منه العَجَب ، أنه منذ أحدث الأستاذ السيد صقر هذا « النقب » فى الحائط ، لم يسأل أحد من النقاد نفسه هذا السؤال ، مع أن الداعى إليه دان منه على طَرَف الثَّام ، كما يقولون .

وذلك أن السبب الرابع ، قد جعل هذه الأسباب الثلاثة الماضية محدّدة كُلّ التجديد ، والألفاظ العربية التى استعملتها قبل ذكر هذه الأسباب الثلاثة ، وبعد السبب الرابع ، توجب على كل من يفهم العربية ، التى يقال إنها : « تعلم العقل » ، أن يسأل نفسه هذا السؤال . ولكنّها غرائب هذا الزمان الذى نعيش فيه ، والذى يتحكم فى سلب العقل أهم قواه ، وبذلك تبطل خاصة العربية التى كانت « تعلم الناس العقل » . وأنا أعيد هنا نقل السبب الرابع الأخير ، كما جاء فى مقدمة الطبعة الأولى من الطبقات (ص : ٣٥) ، قلت :

وآخرها (أى آخر الأسباب الداعية للعدول عن المشهور : « طبقات الشعراء » إلى ما وجدته مكتوباً على ما كتبته بخطى من « مخطوطى » التى أردت نشرها فى سنة ١٩٥١ ، والتى كنت كتبتها فى سنة ١٩٢٥ ، ثم ضاعت المخطوطة ، ولم يبق إلا ما نقلته منها) .

« وآخرها : أنى رأيتُ على نُسختى التى نقلتها بيدي هذا العنبران :
طبقات فحول الشعراء » ، فليست أدري بعد هذا الزمن الطويل أكانت هذه الكلمة فى الأم العتيقة (أى التى ضاعت وغابت عني) ثم نقلتها كما هى ، أم ترانى كتبها من عندى ؟ وأنا أرجح الأوّل ، لأننى كنت يومئذ صغيراً

لم أتجاوز السابعة عشرة من عمرى ، ولأنى كنت يومئذٍ فى أول الطلب ، وأجهل من أن أنظر نظراً صحيحاً فى مثل هذا الأمر الدقيق ، المحتاج إلى التمييز والبصر .

« فمن أجل هذا ، لم أتردد فى جعل اسم الكتاب : » طبقات لمحول

الشعراء » (أى كما هو مكتوب فيما نقلته قديماً بيدى) ، فإن كان هو الاسم القديم الذى سُمى به ابن سلام ، فذاك = وإلا فإنى أراه بعد ذلك كله أولى بأن يكون اسماً للكتاب ، دون الاسم الذى درِفَ به ، وأستغفر الله إن كنت أسأت ! [مقدمة الطبعة الأولى ص : ٣٥] .

• • •

وهذا الكلام بالعربية ، لا بلغة يوسف هل ، وفرانز روزنتال . وإذا كان قولى : « بدت أدرى بعد هذا الزمن الطويل أكانت هذه الكلمة فى الأتم العتيقة ثم نقلتها كما هى ، أم ترانى كتبها من عندى ؟ » يؤهم بعض من لا يحسن فهم الكلام أنى متشكك = فقد أخطأ ، بل هو استفهام أشبه بالإثبات ونفى الشك ، وخبر للأستاذة الذن ترهوا ذلك أن يراجعوا أستاذاً عارفاً بعلم البلاغة (وهو علم تحليل التراكيب ودلالاتها) ، إن كان بقى أحده فى محيطهم يتحقق أن يوصف بأنه عارف بعلم البلاغة .

أصبحت القضية الآن ظاهرةً فيما أرجو : فى سنة ١٩٣٥ نسختُ جزءاً من مخطوطة تديتة فيها كتاب « طبقات الشعراء » لابن سلام ، وبعد خمس وعشرين سنة أو أكثر ، عدت إلى هذه الأوراق (سنة ١٩٥١) ، وعزمت

على نشرها ، وإذا في رأس هذا المنسوخ لفظ « طبقات فحول الشعراء » فهل
أستحلّ لفضي ، أو هل يستحلّ لى حضرات النقاد الأفاضل أن أنشر هذا
الذى نسخته كلاً على الناس ، وأستبعد لفظ « طبقات فحول الشعراء » ، وهو
بلا شك عنوان الكتاب ، لا لسبب إلا لأن المجهود المؤلف عند الناس
وعندى أن اسم الكتاب « طبقات الشعراء » ؟ هذا هو السؤال : أكتّم
العنوان المكتوب بخطي ، وأبوح فقط بكلام ابن سلام المكتوب بخطي ،
والذى يخالف مطبوعة هل ، ومطبوعة عجمان الحديد ، ومخطوطي دار الكتب
مخالفةً بينة كلّ البيان ؟ أجب أيها الناصي على ، ثم انتقد ما شئت . أما
البحانة في النقد باستخدام لفظ يدك على معنى وعلى ضرورة غير التي صورتها
هنا واضحة ، وهو « غيرت » و « بدلت » ، فهو مجرد عبثٍ لا هين ،
لا يبالون ما صنعوا ، ولا ما قالوا ، ولا ما قيل لهم .

وما الفرق مثلاً بين أن أجد في نسخة المدينة « م » ومطبوعة هل وعجمان
الحديد ، ومخطوطي دار الكتب هذا النص [الطبعة الثانية من الطبقات س : ١٨٠]
« وقال أبو ذؤيب :

وحتى يؤوب القارطان كلاهما وينشر في التتلي كليب لؤلؤ
وهو رجل واحد .

ثم أجد في المخطوطة التي كتبها بيدي : « وهو رجل واحد من عنزة ،
ذهب أن يجتنى القرظ ، فلم يثبت أنه رجع » . فأحذف هذه الزيادة فأكون
أميناً على ما ألف حضرات النقاد أن يقرأوه في مطبوعة هل وعجمان الحديد
ومخطوطي القاهرة ؟ أم أزيد الأمر تبسيطاً وتمثيلاً حتى يعرف ذوو الألسنة

النضناضة ، فرق ما بين أن « أُغَيِّرَ » عنوان كتاب من عند نفسى ، وبين أن أُعْدِلَ عن عنوان مشهور إلى عنوان رأيته عندى مكتوباً على النسخة التى نقلتها منذ خمس وعشرين سنة ، وأنا فى السابعة عشرة من هجرى ، لا أملك أن أذكر فى تغيير عنوان كتاب ! والحمد لله الذى ابتلانى بما عافاك منه أيها القارىء المستمتع بما تقرأ . ولكن يظهر أن الأمر لا ينتهى بهذه السهولة .

هذا الذى قلته آنفاً ، إنما كان فى الطبعة الأولى من « طبقات فحول الشعراء » ، وحين نشرتها ، وأنا لم أظفر بعد بنسخة المدينة « م » ، وأيضاً فى غيبة المخطوطة التى نقلت عنها ما نقلت من كتاب الطبقات . وكل ما قاله الدكتور على جواد الطاهر آنفاً ، منصب كُله على ما قلته فى مقدمة الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ . ولذلك فإن حضرته لم يقف عند هذا ، بل دخل مدخلاً آخر فى التدليل على . . . على ماذا ؟ على كذبنى ، إن شاء الله .

قال الأستاذ الكريم بعد ذلك فى العمود الأول من ص ٣٩ ، من مجلة المورد:

« كما تُرَدُّ حجة المحقق بأنه وجد على المخطوطة التى نسخها بيده ، اسم : « طبقات فحول الشعراء » بمثلها ، لأننا وجدنا على النسخة المخطوطة التى تضمها مكتبة شيخ الاسلام بالمدينة اسم « طبقات الشعراء » . وكذلك ذكره بهذا الاسم دليل مكتبة جاستربى بدبلن بإرلندة . وإنه من المحتمل جداً ، أن تكون كتابة اسم « طبقات فحول الشعراء » على نسخته = لو كان يعود لوقت متأخر عن النسخة الأصلية ، لأن هذا الاسم لو كان موجوداً على المخطوطة منذ اشتراها أمين الخانجى وحملها إلى القاهرة ، لما كان داع للسؤال عن

اسم الكتاب ، ولكن الاسم أخذ الأدلة التي استدلت بها شاكر نفسه على أن المخطوطة هي « كتاب الشعراء » . هذا نص كلامه ، وهذا الكلام قسمان :

القسم الأول : الذي فيه الحديث عن نسخة المدينة ، والتي عليها اسم « طبقات الشعراء » ، ووجود هذا الاسم على مخطوطة المدينة لا يرد شيئا ولا يثبتته ، لأن هذه النسخة معروفة ابتداءً أنها هي التي نُقلت عنها إحدى مخطوطاتي دار الكتب ، وهي المحفوظة بدار الكتاب المصرية برقم : ٣٦ أدب ش ، وكتبت سنة ١٣٠٣ من الهجرة ، والأخرى منقولة عنها وكتبت سنة ١٣١٠ ومخطوطة بدار الكتب برقم ٣٧ أدب ش . وعن هاتين طبع يوسف هل ، ونبجان الحديد ، والاسم الذي عاينها جميعاً هو ما أعرفه أنا وأنت وهو ، ونل من شدا الأدب : « طبقات الشعراء » . ولم أدع أنا أن على هذه النسخ عنوان « طبقات فحول الشعراء » ، فاستخدام هذا حجة ، أغو محض ، لا يرد شيئاً ولا يثبتته .

والقسم الثاني : الذي أوله : « وكذلك ذكره بهذا الاسم دليل مكتبة جاستر بتي . . . » إلى آخر الكلام الطويل ، كان يُعني عنه أن يقول لي : « أنت المذنب ياسيدي ، هذه هي نسخة جاستر بتي التي كانت عندك ، وما بها « طبقات الشعراء » فقط ، كما جاء في دليل مكتبة جاستر بتي التي بدمان . ودبلن التي بزلندة » ، وكان الله يحب المحسنين .

أما قوله في هذا المأخوذ الطويل : « إنه من المحتمل جداً أن تكون

كتابة اسم « طبقات فحول الشعراء » على نسخته - لو كان - (هكذا قال الدكتور) يعود الى وقت متأخر عن النسخة الأصلية . وعلى ركاكة العبارة وغموضها ، فالمعنى مفهوم ، أنه يقول : لوصح أن لفظ « طبقات فحول الشعراء » موجود على نسختي = وهو غير صحيح ، هذا معنى « لو كان » = فإنني كتبتُه فيما بعد ، لا وقت نقل مانسخته . أظن هذا هو قصده بقوله « النسخة الأصلية » ، وبلا شك لايعنى « المخطوطة » ، وإلا كان كلامًا مُخَلِّيًا ، (الخُلِّي ، المطلق المرسل بلا قيد فهو يضطرب ، يقول الشاعر :

مَا لِي أَرَاكَ مُخَلِّيًا ؟ أَيْنَ السَّلَاسِلُ وَالْقُيُودُ ؟
أَغْلَا الْحَدِيدُ بِأَرْضِكُمْ ؟ أَمْ لَيْسَ يَضْبُطُكَ الْحَدِيدُ ؟

وأصله من قولهم : خَلَّى عن الأسير ، أرسله من قيده وَخَلَّى سبيله ، فهو اسم فاعل بمعنى المفعول ، كقوله الله تعالى : « عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ » ، (أى مرضية) .

ويزيد هذا المعنى وضوحًا ما جاء بعده مبدوءًا بلام التعليل : « لأن هذا الاسم لو كان موجودًا على المخطوطة منذ اشتراها أمين الخانجي وحملها إلى القاهرة ، لما كان داعرًا لسؤال عن اسم الكتاب . . . » ، وهذا أيضًا على ركاكته مفهوم ، والركاكة هنا في المنطق واللفظ جميعًا . ولا بُدَّ من القصة ، حتى يكون الكلام مفهومًا وغير مفهوم أيضًا . قات في مقدمة الطبعة الأولى (ص : ٥ ، ٦) الطبعة الثانية (ص ٩ ، ١٠) مانصه :

« ففي سنة ١٣٤٣ تقريبًا (سنة ١٩٢٥ ميلادية) عاد السيد أمين الخانجي

من رحلاته في العراق وغيره من بلاد العرب ، وقد جمع من نواذر المخطوطات شيئاً لا يقدر بثمن . وكان من بينها صناديق فيها أوراق شتى (دشت) . وذات يوم أقبلت عليه في دكانه ، فإذا به يخرج لي ورقة حائلة اللون ، وسألني : أتعرف هذه ؟ فما كدت أقراء منها أسطرًا حتى عرفت أنها من

كتاب « طبقات الشعراء » لأبي عبد الله محمد بن سلام الجمحي ، وكنت حديث عهد بقراءة الكتاب ، فاستطير فرحًا بما عرف ، وقمنا معًا إلى هذه الصناديق المبعثرة الأوراق ، نفرزها ورقة ورقة ، يوماً بعد يوم ، حتى جمعنا من أوراق كتاب الطبقات قدرًا عظيمًا ، فلما فرغنا ، أمرني (لأنه في السن بمنزلة الوالد ، هذا لثلا يفهمها على نفس الطريقة) ، أمرني رحمه الله أن آخذها فأرتبها وأنقلها ، مخافة عليها من مثل ما كانت فيه (أي من البثرة) ، ومن عوادي البلى عليها ، إذ كانت عتيقة الورق . وفعلت مقصراً مترخياً ، فلم أتم نقلها ، وبقيت بقية من أوراق المخطوطة لم أنقلها . وطال الزمن ، فسألني السيد أمين رحمه الله أن أردد إليه الأم العتيقة ، قبل تمام نقلها ، فردتها إليه ، ولم أخبره بما كان مني من التقصير والتراخي .

« ودارت بي الأيام ، وفارقت مصر في سنة ١٣٤٧ هـ (سنة ١٩٢٨ م) ثم عدت إليها ، وقد فتر ما بيني وبين السكّتب زمناً طالًا وامتدَّ . ثم لقيت أمينًا رحمه الله ، فأخذ يستحثني أن أعيد النظر في كتاب الطبقات ، حتى أستطيع أن أعدّه للنشر . فترخيت مترخيت ، وهو يظن أني كنت فرغت من نقلها ، وأظن أنا أن النسخة لم تزل في حوزته . ثم قضى أمين نحبه في يوم الجمعة ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٨ هـ (٧ يولييه ١٩٣٩ م)

وقد جاوز السبعين من عمره ، غفر الله له ورحمه ، ولم يخبرني أين استقرت
الأمّ العتيقة . ولما سألتُ بعض ولده عنها ، لم أجد عند أحد منهم خبراً عنها .
ثم بدأت أبحث عنها في مظانها من دور المكتب العامة والخاصة ، فلم أعر
عليها حيث ظننت ، وبقيت تُسَخِّى التي نقاتها حبيسة في خزانة كُتِبَ هذا
الدهر الطويل « ، أى إلى سنة ١٩٥١ . هذه هي القصة ، ولها تمة تقرأها في
مقدمة الطبعة الثانية من الطبقات ، حيث أذكر كيف اهتديت إليها ، وكيف
استنقذتُ روحها من الغربة في ديار الأعاجم ، في مكتبة تشترى ، التي في
دبلن ، ودبلن التي في إرلندة !!

فقول الدكتور على : « لما كان لسؤال داع عن اسم الكتاب ... » ،
هو الذى سلف في كلامي وتحت خط أسود (ولو أطلقت لجعلته خطاً أحمر ،
تحية للدكتور) . فهل يفهم أحده من كلامي أن السؤال الذى سألني أمين
الخانجي رحمه الله ، هو عن « اسم الكتاب » . أم هو سؤال سألني عن
المكتوب في ورقة واحدة مفردة حائلة اللون من كتاب عتيق ؟ ليت شعري
أأنا أكتب العربية مشوبة بلغة الحُكْل التي لم يكن يفهمها إلا سليمان عليه
السلام ، والتي يقول فيها وفيه محمد بن ذؤيب الفُقَيْمِي ، المماني الشاعر :

وَيَفْهَمُ قَوْلَ الْحُكْلِ ، لَوْ أَنَّ ذَرَّةً تُسَاوِدُ أُخْرَى لَمْ يَفْتَهُ سِوَادُهَا

(« الحُكْل » ، العُجَم من الطير والبهايم) والناس أيضاً !) ،
وما لا يسمع له صوت كالذَرِّ والنمل . و « ساوده سواداً » : ساره .

وفلمبُ كلامي من سؤال عن ورقة يحمل أمين الخانجي رحمه الله ما فيها ،

إلى سؤال عن « اسم كتاب » ، مغالطة بَشِعة مستنكرة ، أليس كذلك ؟
مغالطة للطالب الذى سمعه من أستاذه ، وللقارىء الذى لا يظنُّ فى الكاتب
إلاَّ الصدق . أليس هذا بَشِماً مُنكرأ ؟

وإذا ضمنت الكلام بعضه إلى بعض أتى بما هو أعجب : « . . . لما
كان داع السؤال عن اسم الكتاب ، وكان الاسم أحد الأدلة التى استدلت بها
شاكر نفسه على أن المخطوطة هى كتاب طبقات الشعراء » . وأنا أفول صادقاً
أتى لم أفهم ماذا يريد الدكتور على جواد أن يقوله فى جوف هذه الركاقة .
أى « اسم » هذا الذى كنت أستطيع أن أستدل به ؟ يعنى : أن أستدل به
على موضوع « طبقات الشعراء » ، أو طبقات فحول الشعراء ؟ بالطبع ، لا ،
لأن الكلام يخرج عندئذ من حدّ كلام العقلاء . هل يعنى : أن « الاسم »
لو كان موجوداً على المخطوطة منذ اشتراها أمين الخانجى وحملها إلى القاهرة ،
لما كانت بأمين الخانجى حاجة إلى أن يسألنى : أتعرف هذه ؟ والظنُّ ، لأنى
يقدتُ اليقين ، أن هذا هو الذى يريذه الدكتور على جواد .

ولكن يظهر أن الدكتور على يقرأ غير ما أكتب ، ثم يفهم غير
ما يقرأ ، ثم يكتب غير ما يفهم : فإنه ، بيقين ، لم يصُغْ هذه الجمل ، إلاَّ
اعتماداً على ما جاء فى مقدمة الطبعة الأولى من الطبقات ، كما هو ظاهره لكل
ذى رجلين ، إذ علم منها أن هناك سؤالاً كان من أمين الخانجى ، وجواباً
كان منى . بيقين قرأ شيئاً ، وبيقين فهم شيئاً آخر ، وبيقين أيضاً كتب غير
ما قرأ وما فهم ، فإن الورقة الواحدة الحائلة اللون من صندوق فيه أوراق

دشت مبعثرة ، انقلبت على سنّ قلمه وهو يكتب ، إلى شيء ثالث هو : أن
الخانجي عرض على نسخة مخطوطة مجلدة اشترها وهو لا يعلم أنها طبقات
الشعراء لابن سلام ، وأنه حمل هذه النسخة المخطوطة المجلدة معه إلى القاهرة ،
ثم سألتني عن هذه النسخة المخطوطة المجلدة فقال : أتعرف هذه ؟ فأخذتها
فقرأت العنوان وقلت له : هذه طبقات الشعراء لأبي عبد الله محمد بن سلام
الجمحي !! وبالطبع هذا هذيان محض ، ولكن ما حييتي ؟

آه . : نسيت ، ينبغي أن أجربُ الفهم مرة ثانية ، هل يعنى : أن
النسخة الأصلية التي كتبت في أول القرن الرابع ، حين عرضها على الخانجي
تقتنى أنا وهو جميعاً إلى أوائل القرن الرابع من الهجرة ، فأخذتها ، فإذا هي
بلا عنوان ، فتصفحتها وقلت له : هذه « طبقات الشعراء » لابن سلام ، ثم
أعديتها إليه ، وعدت أنا وهو إلى القرن الرابع عشر من الهجرة مرة أخرى ،
ثم جاء كاتب خفي فكتب العنوان ، وهو من أهل القرن الخامس أو
السادس من الهجرة ، أى في « وقت متأخر عن النسخة الأصلية » ، كتب
« طبقات فحول الشعراء » ، ثم اختفى وبقيت النسخة عندي ، فنقلت ما كتبه :
« طبقات فحول الشعراء » في نسختي التي نسختها بيدي . وكذلك يصبح
مفهوماً جداً قول الدكتور على : « وإياه من المحتمل جداً أن تكون كتابة
اسم « طبقات فحول الشعراء » على نسخته = لو كان = يعود إلى وقت متأخر
عن النسخة الأصلية (أى المخطوطة العتيقة) ، لأن هذا الاسم (أى طبقات
فحول الشعراء) لو كان موجوداً على المخطوطة منذ اشترها أمين الخانجي
وحملها إلى القاهرة ، لما كان داعٍ للسؤال عن اسم الكتاب // ولكن

الاسم (أى طبقات فحول الشعراء) أحد الأدلة التى استدلت به شاكر نفسه على أن المخطوطة هى كتاب « طبقات الشعراء » // ولكن هذا القسم الأخير يظل غير مفهوم البتة . لقوله « طبقات الشعراء » ولوقال « طبقات فحول الشعراء » ، لكان مستقيماً على عِوَج فيه يحتاج إلى تفسير !! وهو : أن أُستبدل به على أن اسم الكتاب « طبقات فحول الشعراء » لا « طبقات الشعراء » ، سبحانه ربى ، أين ذهب بى حَقلى !

إذن ، حتم على أن أجرب الفهم كرة أخرى ، وبطريقة أخرى ، ومن أول الفقرة كما نقلتها آنفاً (ص : ١٤٤ ، ١٤٥) . وقد استخدم الكاتب لفظين : « المخطوطة » و « النسخة » ، وينبغى أن يكون لفظ « المخطوطة » دالاً على المخطوطة العتيقة ، ولفظ « النسخة » دالاً على ما نقلته أنا بيدي ، واحتفظت به بعد غياب المخطوطة . وهذا أمر لابد منه ، وإذن فسياق الكلام هو هذا متتابعاً مقسماً إلى فقرات :

١ — قوله : « كما تردّ حجة المحقق بأنه وجد على المخطوطة التى نسخها بيده اسم « طبقات فحول الشعراء » بمثلها ، لأننا وجدنا على النسخة المخطوطة التى تضمها مكتبة شيخ الإسلام بالمدينة اسم « طبقات الشعراء » ، وكذلك ذكرها بهذا الاسم دليل مكتبة تشترى بى بدلمن » .

فهذه الفقرة خلطت بين لفظ « المخطوطة » ، و « النسخة » تارة قال « النسخة المخطوطة » ، ويراد بها « المخطوطة » لا غير ، وتارة أخرى قال « المخطوطة التى نسخها بيده » ، وهذا يدل على أنه يريد « النسخة » ، أى ما نسخته أنا بيدي لنفسى . هذا شيء لاشك فيه ، وإنما جعلها كذلك ركافة التعبير وضعفه .

٢ - « وإنه من المحتمل جداً أن تكون كتابة اسم » طبقات
فحول الشعراء على نسخته = لو كان = يعود إلى وقت متأخر عن النسخة
الأصلية . »

وقوله : « على نسخته » واضح جداً أنه يريد ما كتبه بيدي لنفسى .
أما قوله : « النسخة الأصلية » ، فيحتمل وجهين : أن يراد به « المخطوطة » ،
كما قال أولاً « النسخة المخطوطة » ، ولوحملناها على هذا كان دخولا صريحاً
في الهذيان ، كما مرّ آنفاً . فلم يبق إلا أن يكون معناها هو « النسخة » التى
كتبتها بيدي ، لنفسى . وإذن ، فلا معنى لقوله « الأصلية » ألبتة ، وينبغى
حذفها ضربة واحدة ، فيكون سياق الكلام هكذا :

« وإنه من المحتمل أن تكون كتابة اسم » طبقات فحول الشعراء
على نسخته = لو كان = يعود إلى وقت متأخر عن نسخته . وهذا أيضاً
هذيانٌ يجرى متخبطاً ، مُحْمِلِيّاً (وقد سبق تفسير : محالياً) . وبالطبع ينبغى أن
يبرأ الدكتور على جواد من هذا على الأفل . ولا حيلة لنا فى إخراجِه من هذا ،
إلا بأن نقول : إن لفظ « عن النسخة الأصلية » لغوٌ محضٌ ينبغى إسقاطه
حتى تستقيم العبارة ، وتصير هكذا . « وإنه من المحتمل أن تكون كتابة اسم
» طبقات فحول الشعراء على نسخته = لو كان = يعود إلى وقت متأخر ،
ومعنى هذا كما قلت آنفاً : هو أنى كاذبٌ ، لأن ذلك مشكوك فيه بقوله
« لو كان » ، وأنه يظن على الأفل أنى زدها فى وقت متأخر عن الوقت الذى
نسختُ فيه ما نسختُ من المخطوطة . ويكون الكلام الآتى هو دليله وبرهانه
على أنى كما وصف ، أى كذابٌ .

٣ - « لأن هذا الاسم لو كان موجوداً على المخطوطة ، منذ اشتراها أمين الخانجي وحملها الى القاهرة // لما كان داعٍ للسؤال عن اسم الكتاب وكان الاسم أحد الأدلة التي استدلت بها شاكر نفسه على أن المخطوطة هي كتاب « طبقات الشعراء » . وقد أسلفت الحديث عن قوله : « لما كان داعٍ ... » أنه ركيك وفاسد وغير صحيح ومدخل في الهذيان (انظر ص : ١٤٨ ، ١٤٩) ، فينبغي أيضاً أن يكون لغواً محضاً ينبغي إسقاطه ، والاقتصار على القسم الأول من الكلام فقط ، وينقل ما في آخر رقم : ١ ، إلى هذا المكان على هذه الصورة : « ولما كان ممكناً أن يجيء ذكره باسم « طبقات الشعراء » في دليل مكتبة جاستر بتي بدبان بإرلندة » .

وعندى تجارب أخرى لفهم هذا الهذيان كله ، والحقيقة هي أنني قرأت كلاماً لا يوجد له تفسير البتة إلا عند كاتبه نفسه ، ولكن يحسن أن يعرض ما يريد أن يقوله على أحد يحسن الإبانة بالعربية عن مراده ، ويكتبه مرة أخرى مصححاً مستقيماً على ما يريد . ويحسن بي أن أكف لأنى أحس أنى بدأت أهذى :

نشأب عمرؤ ، إذ تشأب خاليدٌ بعدوى ، وقد (أعدتني) الثوباء
ومعذرة إلى شيخ المعرة ، فإنى غيرتُ رواية شعره كاذباً مجترئاً على
الكذب ، كما غيرتُ اسم « طبقات الشعراء » ، كاذباً مجترئاً على الكذب .
(أصل كلام المعري : « فما أعدتني الثوباء ») ، وأنزع نفسى ، مستعيناً
بالله من هذا الهذيان الذى حطى فيه الدكتور على جواد الطاهر ، وأؤوبُ
إلى الجادة المستقيمة مرة أخرى .

وقبل كل شيء أحب أن أوضح لقارىء كلامي أنا ، حقيقة ما كان حين عرض على أمين الخانجي ورقة حائلة اللون ، من صناديق أوراق (دشت) مبعثرة لا يجمع ورقة منها وورقة أخرى جامع . كانت على الأقل ، فيما أذكر ثلاث صناديق كبار أو أربعة ، ولما رأيت الورقة وقرأت ما فيها ، وعرفت أنها من كتاب « طبقات الشعراء » لابن سلام == بدأت أفرزها بجدى ورقة ورقة ، حتى جمعت ما هو موجود الآن في مكتبة تشستر بيتى بدبان ، بإرلندة . ولم يكن أمين الخانجي قادراً على أن يعرف كل شيء مما فعلت ، لأنه مشغول بتجارته ، فأخذت هذه الأوراق ورتبتها وقيمت عندي أكثر من سنة ونصف ، ونقات منها ما نقلت . وأنا كنت يومئذ في السابعة عشرة من همري ، وكتبت على نسختي التي كتبتها بيدي « طبقات فحول الشعراء » ، ولم تشغلني بلا شك هذه الزيادة « فحول » ، لأن هذا الذي أنسخه هو « طبقات الشعراء » لابن سلام الجحى ، كما ألفت اسمه فيما قرأته في طبعة يوسف هل ، وعيجان الحديد ، وسائر الكتب التي ذكرت كتاب ابن سلام . ولم تثرني كلمة « فحول » ، ولا أذكر أنني انتبهت إليها بعد ذلك ، إلا في سنة ١٩٥١ ، حين بدأت أقرأ الكتاب في نسختي ، كي أعده للنشر . ولا أذكر ، بل أنا على يقين ، أنني ما اهتممت بهذا ، ولا تحدثت فيه مع أحد ، لا أمين الخانجي ولا أخى السيد أحمد ولا الدكتور طه حسين ، حين علم بأن عندي نسخة من كتاب ابن سلام فيها زيادات كثيرة وطالبنى بنشرها . بل أكثر من ذلك ، هو أنني نسيت هذا اللفظ ، فلم يجر على لساني قط ، حتى فيما بينى وبين نفسي . وأيضاً ، ظلّ شائباً عني وأنا أشرح كتاب الطبقات ، في سنة ١٩٥١ ، ولم أتنبه له إلا بعد أن فرغت من أكثر الكتاب ، وقبل كتابة المقدمة بقليل . وحين

انتبهت لهذا اللفظ « فحول » ، عدت إلى كل كتاب قرأته ، من الأغاني ، إلى آخر كتاب أعرف فيه ذكرًا لابن سلام ، فراجعته مراجعة دقيقة . حتى أتأكد من هذا اللفظ « فحول » ، ولذلك ، تأخر إصدار الطبعة الأولى ، بعد طبع الكتاب كله بفهارسه ، أكثر من ستة أشهر ، حتى فرغت من تحقيقه على الوجه الذى ذكرته فى المقدمة . وهذه الحقائق . التى لا يعرفها غيرى ، تجعل كل ما قاله الدكتور على جواد وأشباهه ، رجحاً بالغيب فى شيء ليس له به علم ، وأسأل الله المغفرة ، وأعود إلى ما كنت فيه .

الذى لا شك فيه عندى أن الدكتور على ، كتب هذا الكلام كله ، كما نال هو بأسلته لسانه ، فى سنة ١٩٦٤ ، وتبجح فيه ما تبجح ، لأنه يلقبه على طلابته فى جامعة الرياض ، ليروا فيه أستاذيته . وكتبه ، بلا شك ، قبل أن يقف على « مخطوطى » العتيقة التى آلت إلى مكتبة تشترى . ولذلك جاء كلامه كله ، فى مقالة المورد ، غارزاً رأسه فى الخطأ ، لأنه لم يكتبه حين كتبه إلا اعتماداً على مقدمة الطبعة الأولى ، وعلى طريقته فى القراءة والفهم . ولما جاءت الطبعة الثانية من كتاب الطبقات ، ظل سادراً ، فلم يغير شيئاً مما كتب . وأنا على يقين أنه قرأها = وهذا احتمال غير راجح ، لأن الدلائل كلها تدل ، كما مضى ، على أنه احتمال ضعيف وإيهام جداً = قرأها على ما خيأت ، وبلا عناية ، حتى ولا عناية المتصفح المتسلى غير المتدبر . فكان عاراً أن ينشر كلامه هذا بعد ست عشرة سنة ، أى فى سنة ١٩٨٠ ، بلا مراجعة ، مستهيناً بقراء مجلة المورد ، مستخفاً بعقولهم ، مفترضاً فيهم الغفلة وقلة الثبوت ، متوهمًا أن القراء إنما هم طلبة صغار ، لو أطاقوا قراءة كلامه

هذا ، فلا طاقة لهم بقراءة الطبعة الثانية من « طبقات فحول الشعراء » ، وقراءة مقدماتها ، ومراجعة ما قلت أنا فيها ، على ما قال هو أو كتب . هذا غريب جداً من أستاذ جامعي ، يتبجح باسم « المنهج العلمي » و « علم التحقيق » .

وأنا لا أقول هذا بغير دليل ، بل الدليل قائم يتعرى علانية في مقالته . فكل ما ناقشته فيه يبدأ من ص ٣٧ من المورد ، وينتهي ص : ٤٢ ، ولكن في ص ٤٤ من المورد : قبل أن تنتهي مقالته في ص ٤٥ من المورد أيضاً ، يقول ما نصه ، (والذي بين الأقواس من عند الدكتور لا من عندي) ، وسأجعله فقرات مرقمة من عندي ، وأما الذي تحته خط أسود فهو من عندي أيضاً ، لأهميته ! !

١ — « تستند الحاجة إلى الطبعة المحققة ، ويشترك انتظار تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر في طبعة جديدة . وها هو ذا يصدر تحقيقه في القاهرة ، مطبعة المدني سنة ١٩٧٤ . وقد قسم الكتاب إلى « سفرين » . وأول ما يقاحه القارئ إصرار الأستاذ المحقق على كلمة « الفحول » في العنوان ، فتصدر الطبعة الثانية كسابقتها « طبقات فحول الشعراء » على علمه بن « عاب » عليه ذلك . وقد أعاد في مقدمة هذه الطبعة ، أكثر ما ورد في مقدمة الطبعة الأولى . وأهم جديد فيها أنه أقام تحقيقه الجديد على مخطوطة « جاستربقي » ، (وهي مخطوطة الخانجي الضائعة) ، وعلى مخطوطة مكتبة عارف حكمت بالمدينة وقد جعل الأولى أساساً وسمّاها « المخطوطة » ، بينما رمز لنسخة المدينة بـ « م » ، وقد درس المخطوطتين في دقة وعلم . ولكنه تكاثف كثيراً ليثبت - مستدلاً - بالمخطوطة ، أن التسمية الصحيحة للكتاب هي « طبقات فحول الشعراء » ،

وقد فاتته — وهو لا يفكر إلا بشيء واحد — النصّ الصريح الذي ورد في آخر المخطوطة : « تَمَّ كتاب طبقات الشعراء ... » ، وقد ثبتت صورة الصفحة الأخيرة — مع صورة الغلاف الأول — في تحقيقه « (١٢٢) » .

(١٢٢ هامش في المورد نفسه : « وينظر سلطان : ١٧٢ - ١٧٨ ») .

٢ — « ومضى في إصراره إلى أن رتب فهرس طبعته الثانية — كما رتبه في الطبعة الأولى — على أساس تكرار كلمة « الفحول » في الطبقات فقال : « طبقات فحول الجاهلية ... طبقات فحول الإسلام ، الطبقة الأولى من فحول الإسلام ... مع أن المخطوطة التي اعتمد عليها لم تذكر كلمة « الفحول » هذه ، وإنما كانت تقول : « الطبقة الأولى ، الطبقة الثانية ... حتى إذا باغت الإسلاميين قالت : طبقات الإسلام ، الطبقة الأولى »

« ومعلوم أن نسخة المدينة أيضا لم تذكر كلمة الفحول

٣ — « واقترن إصرار المحقق هذا ، بإصراره على إدخال ما ورد في الأغاني وغيره في صميم الكتاب ، وكأنه هكذا ورد في الأصل وكذلك فعل في زيادة أسطر وأبيات على شواهد ابن سلام . وأثبت في المقدمة الجديدة ، (١٢٤) ، ما أثبتته في المقدمة القديمة من الحديث عن أبي خليفة بأنه كان أعمى ، ومن حدّ أحمد بن حنبل بين مَنْ روى عن محمد بن سلام وكان من تلاميذه ، وعدّ كلّ من روى عنه ابن سلام بيتاً أو خبراً شيخاً له ، وإثبات « غريب القرآن » ، بين مؤلفات محمد بن سلام وحديثه مع المستشرق يوسف هل » .

| ١٢٤ هامش في المورد نفسه : « وتضمنت المقدمة الجديدة مواد المقدمة السابقة ، مع زيادات وتفصيلات ، فاستغرقت س ٧ - ٧٢ » [.

٤ - « ولكنه ، فيما عدا ذلك ، تجنب أشياء مما وقع في التحقيق الأول ، » (١٢٥) وزاد على فهرسه السابقة فهرساً « لمباحث العربية والنحو والفوائد » ، وفهرساً لألفاظ من اللغة أدخلت بها المعاجم ، (١٢٦) واستدراكاً وبياناً بأخطاء الطباعة ، وما أدخلت به نسخة « م » (المدينة) ، أو اختصرته من الأخبار (١٢٧) .

(الموامش : (١٢٥) يكفي من ذلك أنه اعتمد على المخطوطتين الأساسيتين ، وتجنب التصرف بنسب جميل بثينة الذي ورد س ٥٢٩ من الطبعة الأولى (= ط ٢ ص ٦٦٩) والممزق ١٩٦ (= ط ٢ ص ٢٣٤) - تنظر أعلاه الملاحظة الثالثة ط ١ . (١٢٦) من فوائد أستاذنا المرحوم مصطفى جواد أن معجم تجمع على معجمات ودهاجم (هكذا في المورد) . (١٢٧) ولم يعمل فهرساً بالمصطلحات الأدبية - النقدية ، ولم يستغرب وجود بشامة بن الغدير في الإسلاميين (ط ٢ : ص ٧٠٩ -) .

❖ ❖ ❖

انتهى بنصه . وقبل أن أبدأ ، أحب أن أنبه تنبيهاً لا بد منه . فالدكتور على جواد الطاهر ، قد استخدم في مقالته هذه ، وفي هذا الذي نقلته الكلمات الآتية « التحقيق » و « المحقق » و « يحققه » و « حققه » ، وسائر ما يتصرف فيه هذا الفعل ، وكذلك فعل غيره ، كالدكتور منير سلطان والآخرين . وهذا خطأ شنيع ، لأنني قد أسقطت هذا اللفظ وجميع مشتقاته من كلامي وكتبي ، ودليل ذلك أني في الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ كتبت « طبقات فحول الشعراء » وتحت « شرحه محمود محمد شاكر » وفي الطبعة الثانية سنة ١٩٧٤ كتبت اسم الكتاب ، وتحت « قرأه وشرحه محمود محمد شاكر » . وذلك تعمدٌ مني ، لأن « المنهج العلمي » و « علم التحقيق » الذي تخصص فيهما الأساتذة الكبار

كالدكتور على ، هما من الأشياء التي طرحتها وراء ظهرى منذ زمان طويل جداً ، ولأسباب كثيرة جداً . ولم أتبع فى عملى فى كتاب الطبقات وغيره من الكتب إلا « منهجاً » آخر يخالف (المنهج العلمى) كل المخالفة ، فى جذوره وفروعه . وكذلك نبذت أيضاً مُستنكفاً لفظ « حقق ، وتحقيق ، ومحقق » ، وما يخرج منها نبذاً بعيداً دَبراً أذنى ، لما فيه من التبجح والتعالى والادعاء ، واقتصرت على « قرأ » لأن عملى فى كل كتاب لا يزيد على هذا : أن أقرأ الكتاب قراءةً صحيحة ، وأؤدِّيه للناس بقراءةٍ صحيحة ، وكل ما أعلق به عايه ، فهو شرحٌ لغامضه ، أو دلالةٌ للقارىء من بعدى على ما يعينه على فهم الكلام المقروء والاطمئنان إلى صحة فراءته وصحة معناه ، لا أكثر ، ولا أقل إن شاء الله . فكان لزاماً على الدكتور على وأمثاله أن يضعونى حيث وضعتُ نفسى ، إنما أنا قارىء أو شارح ، أو دليلٌ ليس غير ، لست « محققاً » ، إنما المحقق من يقول فى « د » : « قال » ، وفى نسخة « ع » : « نال » ، وفى نسخة « م » : « فال » ، وهلم جرا .



والآن ، تستطيع أن ترى بوضوح أن كل ما قاله الدكتور على جواد فى مقالته ، متعلقٌ بالطبعة الأولى ، وأن الطبعة الثانية لم تنل من اهتمامه ، بلا احتفال ولا عناية ، إلا ما لا يتجاوز عمودين من مجلة المورد = فى مقالة حافلة فيها اثنان وأربعون عموداً ، ما شاء الله ! وبارك الله فى عمله ! = بعد أن بدأ الفقرة رقم : ١ آنفاً بقوله : « تشدد الحاجة إلى الطبعة المحققة ، ويشتد انتظار تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر ، وها هو ذا الأستاذ يصدر تحقيقه » . وأيضاً بعد أن يقول فى التعليق رقم : ١ من مقالته التى هى كائنة فى مجلة

المورد بعد أن ذكر بالخير كتابه عن ابن سلام ، ومقالته هذه الشريفة : « وبقي انتهاء الأستاذ محمود شاكر من تحقيقه الجديد ، عاملاً يننى عن الإقدام . بل إن انتظار هذا التحقيق كان من العوامل التي تشجع كاتب البحث على التأنى في الإقدام على نشر فصله عن « طبقات الشعراء . . مخطوطاً ومطبوعاً » على طبع الكتاب نفسه ، وإن لم يحل ذلك دون درج الكتاب تحت باب « المعد للطبع » من قائمة مؤلفاته ، ابتداءً من سنة ١٩٧٢ » (المورد ص : ٢٥) .

وأنت إذا راجعت الفقرات الثلاث الماضية وجدت الدكتور على جالساً على كرسي مريح يستمتع فيه بالاسترخاء المديذ ، وقد استخرج الطبعة الأولى من الطبقات من خزانة مكتبه ، مع النسخة الجديدة من الطبعة الثانية ، فأمسك في يده السفر الأول من « طبقات فحول الشعراء » ، فقرأ ما على الغلاف // ثم قلب أوراى المقدمة ، فنظر نظرة في « بابه المقارنة بين المخطوطتين » (ص ١٢ من مقدمة الطبعة الثانية) ثم في ضور المختلطين في آخر المقدمة // ثم رمى السفر الأول من يده ، وأخذ السفر الثاني ، باحثاً عن « فهرس كتاب طبقات فحول الشعراء » (ص : ٩٩٤) إلى أن انتهى منه (ص : ٩٩٩) // ثم رمى السفر الثاني من يده ، وعاد إلى مقدمة السفر الأول متصفحاً أبوابها ، فراحى ذكرت ما زدته من الأغاني وغيره / ونظر نظرة في ترجمة أبي خليفة الجحى (ص ٣٣ من المقدمة) فراحى قلت : « وكان أعمى » // ثم قلب الصفحة فرأى ص : ٣٥ من المقدمة ، ورأى ذكر أحمد بن حنبل فيمن روى عن ابن سلام // ثم قلب الصفحات حتى وصل إلى (ص : ٣٨ من المقدمة) ، فرأى ذكر كتاب « غريب القرآن » لابن سلام // ثم قلب الصفحات ، فلما بلغ (ص : ٥١ من المقدمة) قرأ اسم يوسف هل وما قلته فيه هو ما قلته في

الطبعة الأولى . فرمى السفر الأول من يده ضجرًا هائبًا // ثم أخذ السفر الثاني ونظر في فهرسه (ص ٨٠١) نظرة عجيلى ، فقلب جملة صالحة بمرة واحدة ، فوقف عند (ص ٩٦٦) // فرأى شيئًا جديدًا لا يذكر أنه رآه فى الطبعة الأولى ، وهو « باب مباحث العربية والنحو والفوائد » . فانتبه فجأة من استرخائه ، فقلب الورق إلى (ص ٩٧٥) ، فرأى عنوان « ألفاظ من اللغة أدخلت بها المعاجم أو قصرت فى بيانها » // ثم قلب ورقات حتى (٩٨١) فرأى الاستدراك ، وبعده (ص ٩٨٦) أخطاء الطباعة فى التعاليق // ثم رأى صفحتين متقابلتين (ص ٩٨٨ ، ٩٨٩) ، فعبر عما فهمما بقوله ، « وما أدخلت به نسخة م » (المدينة) أو اختصرته من الأخبار . ثم فذف الكتاب كله من يديه ، وفرغ لشيء آخر .

وهذا بالطبع ، غاية ما تستحقه الطبعة الثانية من الطبقات ، من أستاذ كالداكتور على جواد الطاهر ، ومحقق له . وهو فوق ذلك معذور ، لأسباب كثيرة لا داعى لتفصيلها أو الحديث عنها . ويأتى فى عذره أنه « فوجيء » هو وقال مترققًا : « وأول ما يفاجيء القارئ إصرار الأستاذ المحقق على كلمة « الفحول » . . . على علمه بمن « عاب » عليه ذلك » (الفقرة : ١ سالفًا) ووضع « عاب » بين قوسين هكذا ، ثم قال بعد نحو كثير : « ولكنه تكلف كثيرًا ليثبت ، مستدلًا بالخطوطة أن التسمية الصحيحة للكتاب هى « طبقات فحول الشعراء » ، وتدفعه - ، وهو لا يفكر إلا بشيء واحد - النص الصريح الذى ورد فى آخر الخطوطة : « تم كتاب طبقات الشعراء . . . » ، وقد ثبت صورة الصفحة الأخيرة - مع صورة الغلاف الأول - فى تحقيقه . وقال فى الهامش (٢٢) « ينظر سلطان : ١٧٢ - ١٧٨ » .

وهذا الذى يشير إليه هو قول الدكتور منير سلطان فى كتابه ص

: ١٧٦ ، ١٧٥

« وقد صُوِّرت الورقة الأولى من مخطوطة المدينة « م » ، كما هى ملصقة بطبعة ١٩٧٤ م ، وليس فيها ذكر لكلمة (فحول) - وكذا الورقة الأولى من (المخطوطة) ، وفيها العنوان الذى اعتمد عليه الأستاذ شاكر ، مشيراً إلى أن كلمة (فحول) مطموسة . وهذا دليل مرفوضٌ بالنهاية المكتوبة فى آخر المخطوطة ، إذ بها : « تم كتاب طبقات الشعراء » » .

وظاهرٌ أن كلام الدكتور منير سلطان ، أجودٌ وأوضح من كلام الدكتور على جواد ، لأنه على الأقل ، ذكر أنى تكلمت عن كلمة « فحول » المطموسة فى عنوان الكتاب ، ثم رفضه رفضاً ، لنفس العلة التى اقتصر عليها الدكتور على ، لأن آخر المخطوطة فيها نصٌ ما يأتى : « تم كتاب طبقات الشعراء » ، بلا « فحول » .

عقدتُ باباً فى المقدمة سميتُه : « بابتة تسمية الكتاب » . وكنت فى الطبعة الأولى ، قد احتججت لما هو مكتوب فى نسختى التى نسختها بىدى وعليها : « طبقات فحول الشعراء » ، فلما ظفرت بالمخطوطة التى كانت تحت يدى يومَ كتبت ذلك ، اختلف الأمرُ كُلُّ الاختلاف ، لأنَّ المخطوطة قد فصلت فى هذه التسمية التى وجدها مكتوبة فى نسختى التى نسختها بىدى فى سنة ١٩٢٥ ، وصار وصف ما هو مكتوبٌ فى عنوان المخطوط هو الفيصل الذى يقضى بينى وبين ما كتبته قديماً على نسختى . ومع ذاك فالذى عندى الآن ليسَ هو « المخطوطة » نفسها ، بل صورة مصوَّرة عنها ، والمخطوطة

نفسها ينبغي أن يكون ما فيها أوضح من التصوير بلاريب . وسأعيد الآن وصف ما هو مكتوب في عنوان صورة المخطوطة ، بما تتضمنه مقدمة الطبعة الثانية وأزيد عليها ما يجعل الأمر أوضح وأبين .

طول الصفحة في المصورة نحو ٢٢ سم ، وعرضها نحو ١٧ سم . وعنوان الكتاب مكتوب في وسط الصفحة في أعلاها ، وعرض الكلام المكتوب عنواناً هو ٨ سم . وقد أصاب هذا العنوان تلطيح أسود أخفى بعض الأحرف ، فبقى من لفظ « كتاب » ، الكاف إلى قرب آخر دائرتها ، ثم الجزء الأعلى من الألف ، وخفيت التاء ، وصورتها في الأصل هي « كـ » ، الكاف مائلة ، والتاء محصورة بين ماتقي الكاف والألف ، ومقياس هذه الأحرف الثلاثة هو (١) سنتيمتر ، وبقيت باء « كتاب » في قلب السواد خفية ، ولكنها ترمى مع ذلك . ورأس الباء بينه وبين ألف « كـ » (٢) مايمتر ، وطول حوض الباء من « كتاب » (٢) سنتيمتر ومليمتر واحد . وعلى رأس حوض الباء الأيسر من فوق كلمة « طبقا » ، وطولها (١٤) سنتيمتر ، وفوق ألف « طبقا » ، رأس فاء كبير ظاهرة . وقد اختلفت تاء « طبقات » وما بعد الفاء التي فوق ألفها . ثم يبدأ يظهر لفظ « الشعراء » ، وبينه وبين ألف « طبقا » (١٢) سنتيمتر . ولفظ « الشعراء » مكتوب في حوض لام ممدودة امحى عمودها ، فلم يبق إلا حوضها وصورته « — » وطول هذا الحوض الممدود (١٢) سنتيمتر ، وهو نفس طول لفظ « الشعراء » ، فيكون المجموع :

$$١ + ٢ + ٢١ + ١٥ + ١٥ + ١٥ = ٧٨ \text{ سنتيمتر}$$

تقريباً ، وهو نفس طول العنوان المكتوب .

ولكى يكون هذا الكلام واضحاً ، سأكتب نص ما على الورقة الأولى
التي فيها العنوان ، على الهيئة التي كان يكون عليها عنوان الكتاب ، لو لم
يصبه ما أصابه من السواد في الجزء الأيمن منه ، وما أصابه من البلى الماحى
لبعض الحروف قبيل الجزء الأيسر منه ، وهذه هي صورته بخطى :

كتاب طبقات فحول الشعراء

وإذن ، فالفاء الجليمة فوق ألف طبقات ، وحوض اللام المكتوب فيه
« الشعراء » يقرأ « فحول » ، ويكون عنوان الكتاب هو « طبقات فحول
الشعراء » . ومن الصعب أن يكون هذا الوصف ممثلاً للحقيقة كما تراها عياناً في
مصورة المخطوطة ، والذي تراه في مصورة المخطوطة لا يكون ممثلاً للحقيقة
التي يراها عياناً من يرى المخطوطة . هذا شيء بديهي . وقد كتبتُ مثل
هذا الذى هنا ، في مقدمة الطبقات في الطبعة الثانية ص : ٢٣ . وهذا هو
الفصل في القضية . ومن شاء أن يرى المصورة ، فهى عندى . وظنى ، إذا
كنت قد فهمت مقالة الدكتور على جواد ، أنها عنده . فكان ينبغي أن
يقول قولاً في هذا الذى كتبت ، لآتى فات إنه الفصل في قضية تسمية
الكتاب . ولكنه لم يفعل وأحال على كتاب الدكتور منير سلطان ،
والدكتور لم ير هذا الذى وصفته إلا في العكس المأخوذ عن المصورة ،
والمشور مع مقدمة طبقات فحول الشعراء ، الطبعة الثانية . والعكس بطبيعة
الحال ، أضعف ظهوراً وأخفى من الأصل الذى صورت عنه ، وهذا الأصل
مصوره أيضاً . فهذه عيوب مترابكة .

وإذا كان الدكتور على جواد الطاهر أو غيره ، مريداً حقاً للتحقيق ،
أو على الأصح ، أن يثبت لنفسه والناس أنى كاذب فيما وصفت ، فليخطف
رجله الكرسي إلى مكتبة جاستربى التى بـدبان ، ودبان التى بإرلندة الحروسة ،
وليفتار إلى المخطوطة نفسها ، ثم يأتى بالتكذيب فى وثيقة مكتوبة ، يشهد
عليها أئمة الاستشراف فى البلاد التى تشرف ككتاب « طبقات فحول الشعراء »
بالوقوع فى أسرها !

أما ما لجأ إليه هو ، فى التعبير عن جهدى وتدقيقى فى قراءة هذا
العنوان الذى لوئى السواد والتأكل ، ثم التدقيق فى وصفه قدر استطاعى ،
بأن يقول معاناً على هذا : « وقد درس المخطوطتين فى دقة وعلم (يعينى أنا
مع الأسف ، ولعله خطأ وقع فى الطباعة) ، ولكنه تكلف كثيراً ليثبت
ـ مستدلاً ـ « بالمخطوطة » أن التسمية الصحيحة للكتاب هى « طبقات
فحول الشعراء » ، وقد فاتته ـ وهو لا يفكر إلا بشيء واحد ـ النص الصريح
الذى ورد فى آخر المخطوطة : « تم كتاب طبقات الشعراء » .

.. أو ما يقوله الدكتور منير سلطان عن الورقة الأولى من المخطوطة
المصورة : « وفيها العنوان الذى اعتمد عليه الأستاذ شاكر ، مشيراً إلى أن
كلمة (فحول) معطوسة . وهذا دليل مرفوضٌ بالنهاية المكتوبة فى آخر
المخطوطة ، إذ بها : « تم كتاب طبقات الشعراء ... » .

أقول : أما أن يُتَلَقَّى ما أقوله بمثل هذه الاستهانة ، بالاجوء إلى ما هو
مكتوبٌ فى آخر المخطوطة ، فإنه موقفٌ بعيدٌ كلُّ البُعد عن سلامة التقدير
والنظر ، فأنا قد وصفت شيئاً موجوداً ثابتاً ، فالذى يريد أن يردّ هذا عليه

أن يأتي بكلام فيه تحبئة هذا الوصف وتزييفه ، والبيان الواضح عن خطئى
وكذبى فى هذا الوصف . وذلك لأنى جعلت هذا هو الفيصل فى قضية تسمية
الكتاب .

أمّا ما كنت جعلته أولاً ، من الأسباب التى جعلتنى أرجّح أن ما كان
فى فسختى التى نسختها عن المخطوطة ، وهو عنوان : « طبقات فحول الشعراء »
مكتوباً بخط يدى أنا [انظر ماساف ص : ١٤٠] = أما هذا فقد نقضته وجعلته
فى مقدمة الطبعة الثانية ، تأييداً لهذه التسمية التى كانت مجهولة عندنا ، إذ
كُنّا نألف فى كلّ ما قرأناه ، وفى نص مخطوطة المدينة « م » ، أن الكتاب
مُتعلّم أن اسمه « طبقات الشعراء » ، لا « طبقات فحول الشعراء » . وفرق
كبير جداً بين الأمرين ، كما هو واضح إن شاء الله .

أما الاحتجاج بما هو موجود فى آخر المخطوطة نفسها : « تم كتاب
طبقات الشعراء » ، وأنه قد فاتنى ، وأنا لا أفكر إلا بشيء ، أن نص آخر
المخطوطة هو : « تم كتاب طبقات الشعراء » ، فإنّ هذه الحجة لا يقول بها
إلا من لا خبرة له بكتبنا ومخطوطاتنا . لو قاله أعجمى مستشرق مسكين ،
لأنّضينا له منها حتى يتعلّم ، أما أن يقولها الدكتوران على جواد الطاهر ،
ومنير سلطان ، فهذا أمر « مرفوض » كما يقول ولدنا الدكتور منير سلطان .
كلّ من له خبرة بالمخطوطات والمطبوعات من الكتب العربية القديمة ، يعلم
علم يقين أن هذا مألوف جداً فى كلّ الكتب .

وإذا كان أخى وصديقى الأستاذ السيد أحمد صقر هو الذى نقب هذا
النقب ، فمهد لكلّ متولّج أن يتبعه نقاداً ومنذراً وواعظاً ، فأنا أقول
لجميعهم سمّاً وطاعة ، ولست إلا كما قال النمر بن تولب لصاحبه :

وقالت : أَلَا يَأْسَمِعُ ، فَمِعْظُكَ بِخَطِّةٍ !
فقلت : سَمِعْنَا ، فَأَنْطِقِي وَأَصِيحِي

١ — فقالوا ولم يصيبيوا . ولذلك ، فأنا لن أستدلَّ إلا بكتاب من كتب صديقنا وأستاذنا السيد صقر نفسه . هذا كتاب « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة ، وقد طبعه عن ثلاث مخطوطات : نسخة دار الكتب ، وكتبت سنة ٥٥٨ هـ ، ونسخة مكتبة مراد مُلِّأوا وكتبت سنة ٥٣٢ هـ ، ونسخة أخرى في دار الكتب أيضا وكتبت سنة ٣٧٩ . وأقدم من مكتوب عنوانها « الجزء الأول من كتاب مشكل القرآن » لا ذكر للفظ « تأويل » ، وختام النسخة نفسه مكتوب « تم كتاب المشكل » ، فلو فرضنا أن عنوان الكتاب طمس ، أفيمكن حجة لك أن تقول إن اسمه هو « كتاب المشكل » ، بالتعريف بلا « تأويل » ولا « القرآن » ؟ هذا مع أن النسخة الأخرى مكتوب في تمامها وآخرها : « تم كتاب مشكل القرآن ، وتفسير المشكل والأمثال » ، أيضا بلا لفظ « تأويل » !!

٢ — لا ، بل لقد وقع في يدي منذ أيام كتاب نشره ولدنا وصديقنا الدكتور عبد الله الجبوري ، حفظه الله وأكرمه وأعانه ، وهذا الكتاب هو « غريب الحديث » لابن قتيبة أيضا ، فرأيت أنه قد ذكر هذا الكتاب الذي هو « تأويل مشكل القرآن » فقال ابن قتيبة نفسه في الجزء الأول ص : ١٦٨ : « وقد بينت هذا في كتاب « مشكل القرآن » ثم قال بعد قليل ص : ١٧١ : « والقنوات يتصرف على وجوه قد ذكرتها في كتاب « المشكل » . ثم قال في ص : ٢٣٢ : « قد بينته في كتاب : تأويل مشكل القرآن » ، ومثله أيضا في ص : ٢٦٩ . فهذا

صاحب الكتاب نفسه ، قد ذكره بثلاثة أسماء ، أشهرهن الآن « تأويل مُشكل القرآن » ، كما نشره صديقنا السيد أحمد صقر .

٣- لا ، بل هذا كتاب نشره أعجمي مسكين ، مستشرق يقال له : « جيران لكونت ، أستاذ في مدرسة اللغات الشرقية بباريس » ، نشره بهذا العنوان : « كتاب إصلاح الغلط في غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام = تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري » . وهذا الكتاب مشهور في كتبنا باسم : « إصلاح غلط أبي عبيد » ، فقط . ولكن ابن قتيبة نفسه في الكتاب الجليل الذي نشره الدكتور الجبوري يقول في ص : ١٥٠ (الجزء الأول) : « وأفردت لها كتاباً يدعى « كتاب إصلاح الغلط » ، ويقول في ص : ٣٥٠ : « وقد بينت هذا في « كتاب إصلاح الغلط » . ثم يقول ماهو أغرب في ص : ٤٥٠ : وقد بينت هذا في « كتاب تبين الغلط » هكذا يقول ابن قتيبة نفسه .

فهذا ، كما ترى ، اختلاف واقع في أول نسخة مكتوبة وآخرها ، كما سلف في رقم : ١ ، ثم في رقم : ٢ صاحب الكتاب نفسه يسمى كتابه بثلاثة أسماء « تأويل مُشكل القرآن » ، و « مشكل القرآن » و « المشكل » لا غير . ثم هذا المؤلف نفسه يسمى كتاباً واحداً من كتبه ، في كتابه باسمين متباينين « إصلاح الغلط » و « تبين الغلط » ، ويعرفه عنه الناس باسم « إصلاح غلط أبي عبيد » وينشر باسم رابع « إصلاح الغلط في غريب الحديث ... » . وإذن ، فالكلام في تسمية « طبقات الشعراء » ، أو « طبقات فحول الشعراء » الذي يعترف الدكتور على جواد نفسه بأنه أليق بالكتاب ، كما

سلف [م ١٢٨] ، هو الحاجة محضة ، والاستدلال بما في آخر النسخة المخطوطة ، على أن ما كتبت في وصف كتابة العنوان بأنه « مرفوض » رفضاً باتاً ، وأتساهى بآني ، وأنا أكتب هذا الوصف لما هو في مصورة المخطوطة : « قد فاتني النص الصريح الذي ورد في آخر المخطوطة : « تم كتاب طبقات الشعراء » ، لأنني متكلف ، وبأن عقلي مشغول بشيء واحد - هذا وهذا لا يليق أن يصدر عن أحدهم أقل معرفة بالكتب المطبوعة أو المخطوطة ، بله أستاذ يقول عن نفسه في التعليق رقم (١) من مجلة المورد متواضعاً مفاخرراً متعاليّاً في آن واحد : « وجد لكاتب البحث (يعني نفسه) من العلم بمخطوطات الكتاب ، ما جعله يهمل بالعمل على تحقيقه . . . » ، أي علم ياسيدي . نسخة المدينة « م » التي تظن أنك عرفت ، لم تعرفها إلا بعد أن سمعت أنا في تصويرها من المدينة الشريفة ، ونسخة « تشستر بيتي » . وهي « مخطوطتي » ، وصلت مصورة إلى يدي منذ سنة ١٩٥٥ ، وأظفك كنت في ذلك الوقت طالباً في كلية الآداب بـ مصر . فما هذا الذي تفعله بنفسك وبالناس !

« « «

والكن الدكتور على جواد الطاهر ، لا يفعل هذا وحسب ، بل يؤم في مواضع متفرقة من مقالاته ، أنني استفدت منه ، وسطوت على جهوده العظيمة في اكتشاف مخطوط المدينة « م » ، و « مخطوطتي » ، ويلجأ إلى ذلك بطريقة ملتوية غاية الالتواء ، مقلداً الدكتور منير سلطان في كتابه « ابن سلام ، وطبقات الشعراء » ، الذي كان صريحاً غاية الصراحة . فقد ذكر في كتابه الطبعة الثانية من « طبقات فحول الشعراء » سنة ١٩٧٤ ، ثم قصتها التي كتبها في مقدمتها ، وذكر مخطوطتي العتيقة ، ثم نسخة المدينة « م » ثم قال بله فيه :

« إذن فقد عاد أستاذنا إلى مانادينا به ، فاعتمد على مخطوطة المدينة ، مع اعتماده على المخطوطة الأم العتيقة » ، هذا صريح ، ولكني آسف أشد الأسف ، لأنني لم أسمع نداءه قط ، وهو لم ينشر كتابه إلا في سنة ١٩٧٧ ، بعد أن كان تقدم به لنيل الماجستير في سنة ١٩٦٨ ، وليتني كنت سمعته ، إذن لأثنت عليه في المقدمة كل الثناء ، وإن كنت قد ظفرت بصور المخطوطات قبل أن يتقدم للماجستير بسنوات طوال .

أما التواء الدكتور على جواد فهو غاية في الغرابة ، فإنه ظل يغمز ويلمز ويهيمز في خلال مقالته ، حتى انتهى إلى آخرها فقال ، (سوف أتم ما حذفه الدكتور بين قوسين معكوفين ، وبعد تصحيح الخطأ أيضاً ، وسأضع تحت الكلام المهم خطأ أسود ، وكان الصحيح أن يكون خطأ أحمر ، ولكن المطبعة لا تسمحني بذلك ، وإن كانا في الحقيقة سواء لا يختلفان ألبتة) .

« وقد أذهاه العلم الجديد (يعني أنا) إلى أن « يبرأ » (القوسان من عند الدكتور ، للأهمية) من الطبعة السابقة ، فيقول في صراحة وصدق وألم : « قصصت قصة نسختي التي كنت نقلتها ، وأنا يومئذ غير لا أعلم له ، عن « المخطوطة » قبل انتقالها إلى دار الغرب في مكتبة « تشستر بيتي » ، [ولم أكن قد أتممت نقلها . فعن هذا القدر الذي نقلته من المخطوطة ، طبعت كتاب « طبقات فحول الشعراء »] ، وكنت أدرهم يومئذ ، وأنا لا أشعر ، أن الذي نقلته مطابق لما في « المخطوطة » التي غاب عنى أصلها . فلما جاءت مصورة « المخطوطة » ، وقابلتها بما طبعته في سنة ١٩٥٢ ، تبين لي أن نفسي غررتني غروراً كبيراً ، وأني وقعت عند نسخها في أخطاء قبيحة ، لغررتني يومئذ

وجہلی . ونعم ، قد صححت بعض هذه الأخطاء التي وقعت في نسختي القديم ، بما بذلته في مراجعة الكتاب على دواوين الشعر والأدب ، ولكن قادتني بعض هذه الأخطاء إلى ذُرُوب موحشة ، تعذرت فيها تعذراً لا يفتقر . ومن أجل هذا ، فأنا لا أحِلُّ لأحدٍ من أهل العلم ، أن يعتمد بعد اليوم على الطبعة الأولى من « طبقات فحول الشعراء » ، مخافة أن يقع بي في زللٍ لا أرضاه له ، وأضرعُ إلى كلِّ من نقل عن هذه الطبعة شيئاً في كتاب ، سواء نسبته إلى أو لم ينسبه ، أن يراجع على هذه الطبعة الجديدة من الطبقات ، لينفي عن نفسه وعمله العيب الذي احتملت أنا وحدي وزره (١٢٨) .

« وهو كلامٌ جميلٌ جداً ، قال فيه كلُّ ما يمكن أن يرثي بخاطر القارئ ، فيصدّه عن التصريح الحياء حيناً ، وضخامة الجُهد المبذول حيناً . وكان الكلامُ يكونُ أجل ، لو سلمت الطبعة الثانية من عيوب وقع عليها «الإجماع» أو كاد . وقد يعيد الأستاذ المحقق الجليل نظره فيها لدى الطبعة الثالثة ، متمنين - معه - (هكذا في الأصل بين شرطتين) الفوزَ بمخطوطة جديدة تامة لكتاب « طبقات الشعراء » (١٢٩) .

الهوامش : (١٢٨) « وذيّل المقدمة ، بنوائه : « مصر الجديدة ، شارع الشيخ حسين الرصافي / ٣ » حرصاً على العلم بما تستثير هذه الطبعة من رأى ، وتستدعى من « نقد » (والقوسان هنا من عند الدكتور أيضاً) .

(١٢٩) كان « طبقات الشعراء » موضوعاً لدرس طلبة السنة التحضيرية للدكتوراه (بكلية الآداب - جامعة بغداد ١٩٧٧ - ١٩٧٨) وكانت الطبعة الثانية جزءاً من مادة الدرس ، مرجعاً ومقابلة وتحقيراً . وقد خرج الطلبة بهذا الرجاء .

وأنا لا أحبُّ البَغْيَ ، لا أبغِي على أحدٍ ، ولا أقيمُ على بَغْيٍ

وَالسَّكَنُ الْفَتَى سَمَلْ بِن بَذِير ، وَالْبَغْيُ مَرْتَعُهُ وَخِيمُ
 أَظُنُّ الْحِلْمَ دَلَّ عَلَى قَوْمِي ، وَقَدْ يُسْتَجْهَلُ الرَّجُلُ الْحَلِيمُ
 وَمَارَسْتُ الرُّجَالَ وَمَارَسُونِي ، فَمُعْوجٌ عَلَى مُسْتَقِيمٍ !
 (دَلَّ عَلَى قَوْمِي : أَى جَرَّأَهُمْ عَلَى) .

* * *

جائزٌ جدًا أن يكون الدكتور على جواد الطاهر عالماً جليلاً مقتدرًا ،
 جائزٌ ، ولكن الذى ليس بجائز أن يكون كاتباً ، بله أن يكون كاتباً غمّازاً
 غمّازاً لمتازاً ، لأن هذه قدرة لا يملكها إلا صنفان من الناس ، لا داعى
 لذكرهما الآن ، أو على الأصح لا داعى لذكر أحدهما . ولذلك فهو ياجأ إلى
 وضع الألفاظ الهمازة الغمازة اللمازة ، بين قوسين ، كما رأيت هنا ، وكما رأيت
 آنفاً أيضاً . وهذا الفعل أشبه بالتقيّة ، ولكن التقيّة لاتصلح هنا ، لأن النقد
 (بلا قوسين ، كالقوسين اللذين استخدمهما الدكتور فى الهامش (١٢٨)...) ،
 لا يكون نقداً حتى يكون واضحاً صريحاً لاتقيّة فيه .

وبهذه المناسبة ، أحبُّ أن أقول للدكتور على جواد الطاهر ، أن
 الأخطاء التى وقعت منى فى الطبعة الأولى ، لم يصححها أحدٌ غيرى ، لا ناقد
 ولا غير ناقدٍ ... مستثنياً مقالة أخى حمد الجاسر ، الذى صحح لى أكثر ما جاء
 فى أسماء المواضع ، على طريقته هو فى الدراسة الجائلة التى نهض بعينها وحده ،
 ثم تبعه الناس . وأيضاً لم تصلنى رسالة واحدة ، لا من حامة القراء ، ولا من
 الأساتذة الأجلاء بعنوانى الذى ذكرته فى آخر المقدمة ، سوى رسالة واحدة

جاءتني من بريد « أ كسفورد » ، كاتبها هو « م . ي . قسطنطين » ، وهو مقيم في فلسطين ، فصححت الخطأ ، وكتبت ما يلي : « كنت أخطأت بيان ذلك في طبعتي السالفة من الطبقات ، فجاءتني من الأرض المقدسة الطاهرة التي دنستها يهود ، رسالة رقيقة من « م . ي . قسطنطين » فدلني على الصواب الذي ذكرته آنفاً ، فمن أمانة العلم أن أذكره شاكرًا ، كارهًا لهذا الذكر » (الطبعة الثانية ص : ٣٩٥ ، تعاليق : ٢) . ثم طبعت الطبعة الثانية سنة ١٩٧٤ ، وكتبت أيضًا عنواني في آخر المقدمة ، فهذا أنا في سنة ١٩٨٠ ، ولم تصلني رسالة واحدة من ناقد أو غير ناقد ، سوى هذا الغمز واللمز والهمز ، الذي يتوهم صاحبه أنني استعذت منه فيقول : « وقد أداه العلم الجديد إلى أن « يبرأ » من الطبعة السابقة » ، أي علم جديد يا هذا ؟ وما معنى أن تضع « يبرأ » بين قوسين من قوس الكسعي التي كسرهما ثم عضم إبهامه فقطعها ، ثم قال :

نَدِمْتُ نَدَامَةً ، لَوْ أَنَّ نَفْسِي تَطْلُو عَيْنِي إِذَا لَبَّزْتُ سَحَابِي
تَبَيَّنَ لِي سَفَاهُ الرَّأْيِ مِنِّي ، لَعَمْرُ اللَّهِ . حِينَ كَسَرْتُ قَوْسِي
والذي يقول فيه عدى بن مرينا . لما صار الكسعي مثلاً :

نَدِمْتُ نَدَامَةً الْكُسْعِيَّ لَمَّا رَأَتْ عَيْنَاكَ مَا صَنَعْتَ بِدَاكَ
وعدى بن مرينا ، يقول هذا الشعر لعدى بن زيد العبادي ، وقبل البيت :

فَإِنْ تَطَفَّرَ ، فَلَمْ تَطَفَّرْ حَمِيدًا ! وَإِنْ تَعَطَّبَ ، فَلَا يَبْعُدُ سِوَاكَ !
هل يستطيع هذا الدكتور الفاضل ذو الحياء الجهم أن يسبني بالفاظي ،

بارئاً من الإثم ، خليئاً من كلِّ مَعْتَبَةٍ ؟ ويقول لى ، وهو يَرْمِزُ بحاجبيه وعينيهِ
مبتسماً : « يَدَاكَ أَوْكَتَا وَفُوكَ نَفَخَ » ، أى أنى أنا الذى جنيتُ هذا على
نفسى . (يقال : رمزت المرأة بعينيها وحاجبيها ، إذا غمزت بهما ، والأصل فيه
من الحركة ومنه قول جرير للبعيث المجاشعى :

إِذَا سَارَ فِي الرِّكْبِ الْبَيْثُ ، عَرَقُمُ

تَرْمُزُ سَحَرَاءَ الْعِجَانِ عَلَى الرَّحْلِ)

وأنا ، بحمد الله قادرٌ أن أصفِ عملى إذا أسأتُ ، وأن أقول عن نفسى
وأنا فى السابعة عشرة من عمرى أنى كنت يومئذٍ « غُرّاً لا علم له » وأنى حين
نسختُ من المخطوطة ما نسختُ ، وأنى توهمت بعد الفراغ من نسخها صغيراً ،
وأنا لا أشعر ، أن الذى نقلته مطابق كلِّ المطابقة للمخطوطة ، وظللت على ذلك
حتى شرعت أطبع الطبعة الأولى ، فصححت من الأخطاء التى وقعت فى النسخ
شيئاً كثيراً ، ولكن لما جاءت المخطوطة وراجعتها « تبين لى أن نفسى
غرّتنى غروراً كبيراً ، وأنى وقعت عند نسخها فى أخطاءٍ قبيحة ، لغرارتى
يومئذٍ وجهلى » . أستطيع أن أقول ذلك بلا حرج أجده فى نفسى ، ولكنى
أستطيع أيضاً أن أقول وأنا على ثقة مما أقول ، أن هذا الدكتور وأشباهه ،
لم يعرفوا ولن يعرفوا شيئاً من الأخطاء التى أشرتُ إليها ، حتى يستطيع هو
أو غيره أن يقول إنه « مرّ بخاطره » ، ولكن صدّه الحياء عن التصريح بأى
« غرٍّ جاهلٍ لا علم له » ، كما وصفت نفسى .

أدبٌ جهمٌ ، وحياءٌ مُتَذَع ، ولكن ماذا أقول إذا كان الدكتور على
جواد الطاهر ، قد غامسته نفسه فى بابٍ من أبواب هجاء كتاب « طبقات

فحول الشعراء ، وفي هجائي بالغمز واللمز والهمز والترمز ، فراح يتحسس كل كلمة فالحا قائل ، فيما اختلسها لنفسه ، وإما علق بها حيث لا ينبغي التعليق ، حتى جاء بشيء يقال له « البستاني » (٣ : ١٩٨) ، يقول عن كتاب الطبقات : « نشره ١٩٥٢ ، بعنوان طبقات فحول الشعراء ، فكان ما أصاب الكتاب من التصريف بعنوانه وهو مخطوط ، أصابه كذلك وهو مطبوع » ، جعله تعاقباً على قوله هو : « ليس الذي عمله الأستاذ شاكر بجائز في قواعد البحث العلمي » (المورد ص : ٣٩) ، حتى هذا الشيء الذي يقال له البستاني ، صار له مكان في القصيدة المنتشرة التي قرضها الدكتور على في هجائي وهجاء كتاب الطبقات .

ثم لا يكتفي بهذا الذي جمعه ، حتى ادعى أن هذا الغناء إجماع ، وقال : « وكان الكلام يكون أجمل (أي هجائي نفسي) لو سلمت الطبعة الثانية من عيوب وقع عليها « الإجماع » (والقوسان أيضاً من عند الدكتور على طريقتة) أو كاد » ثم يتمنى هو وطلبة السنة التحضيرية للدكتوراه (تحت إشرافه بالطبع) بجامعة بغداد ، طبعة ثالثة تامة باسم « طبقات الشعراء » .

مسكين كتاب « طبقات فحول الشعراء » ، لقد صار إلى ما قاله أوس ابن مغراء :

قالوا : فما حال مسكين ؟ فقلت لهم :
أضحى كقمة دار بين أنداء
(القمة ، بضم القاف : المزبلة) .

* * *

والآن لا أظنُّ أنه قد بقي في مقالة الدكتور على جواد الطاهر « طبقات الشعراء ... مخطوطاً ومطبوعاً » ، والتي نشرها في مجلة المورد العدد الثامن ١٣٩٩ — ١٩٧٩ : لا أظنُّ أنه بقي فيها شيء له قيمة ، ومع ذلك فأنا لم أتعرض لأخطائها إلا ما هو خاصُّ بالطبقات لا غير . ولكن تبقى النصيحة إن كان للنصيحة موضع . إنَّ هذا الضرب من المقالات لا يمكنُ ، أو هكذا أتصور ، أن يكون نافعا في ترقيته في السلك الجامعي ، ولا أظنُّ أن عرضه لهذا الذي كتبه على زملائه في جامعة الرياض سنة ١٩٦٤ ، كما قال في التعليق رقم (١) في المورد ، لا أظنُّ أن هذا العرض قد قُوبِلَ إلا بالجملة فحسب . ولو عرضه على الدكتور مهدي الخزومي ، وعلى الدكتور عزت حسن وعلى الدكتور مارن المبارك مرة أخرى قبل أن ينشره في المورد سنة ١٩٨٠ ، وبعد طبع الطبعة الثانية من الطبقات = لكان يقينى أن ينهوه عن نشره نهجاً يزجره عن الإقدام على مثل هذه الفعلة المذكورة ، فإنها شيء لا يقدمُ عليه إلا من لا حصاة له (والحصاة : الرأى الذى يحفظ صاحبه ويمسكه ، ومنه قول طرفة :

وإن لسان المرء ما لم يكن له حصاة ، على عوراته لدليل

أى إذا لم يكن مع اللسان عقلٌ يحجزه عن بسطه فيما لا يحب ، دلَّ اللسان على عيب صاحبه ، بما يلفظ به من عور الكلام) .

والله أسأل أن يُعين كلاً على كلِّ ، وأن يأخذ بحُجْرنا عن الضلالة ، وأن يأخذ بنواصينا إلى كلِّ خير ، ومن يُضِلَّ الله فواله من هادٍ .

وبقى شيء واحدٌ أقوله لمن قرأ هذا الكلام : عُدْ فاقْرَأ رسالة الدكتور

على جواد الطاهر إلى^١ في سنة ١٩٦٨ ، وانظر إلى ما قاله وكيف قاله في سنة ١٩٨٠ ، إنَّ هذا شيءٌ عجائبٌ . ثم لا أزيدُ . أمَّا نشر مقالةٍ كُتبت (كما زعم) في سنة ١٩٦٤ ، في سنة ١٩٨٠ على هذه الصورة ، فهو عبثٌ محضٌ ، واستهزاءٌ بالقراء ، وإهدارٌ لقيم الأشياء ، وغشٌّ للمجلة التي نشرته ، وكلُّ ذلك لا ينبغي أن يفعله من يصونُ قدر نفسه ، فما ظنُّك أن يفعله من يتولى تعليم النساء في الجامعة ؟ عملٌ سيِّئٌ ، يُغري به قصدٌ سيِّئٌ ، يخرج صاحبه من حيز الأمانة . ولكن إلى هذا صرنا ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

❖ ❖ ❖

فهرس الكتاب

- ٧ - ديماجة الكتاب ، سبب تأليفه
١٤ - رسالة مصورة
١٥ - تفصيل القول في مقالة مجلة المورد ، في نقد كتاب :
« طبقات فحول الشعراء » .
٢٠ - مأخذ صاحب المقالة على مطبوعة « الطبقات » .
المأخذ الأول في شأن الزيادات في كتاب الطبقات .
٢٢ - المأخذ الثاني والثالث ، في شأن كتاب الأغاني .
٢٣ - المأخذ الرابع ، في شأن كتاب الموشح للرزباني ، في ستة عشر موضعاً .
٣٦ - تفصيل القول في مسألة الزيادات التي زدتها ، وما لجأ إليه السكاتب وغيره
من المبالغة . ورد ذلك بإحصاء مفصل .
٤٠ - القول في الأصلين المخطوطين لكتاب الطبقات .
٤٢ - معنى أصول الكتب المخطوطة ، ماهو ؟
٤٧ - عملي في كتاب الطبقات ، وأسانيد أبي الفرج في الأغاني .
٥١ - معنى « الإجازة » و « المسكوبة » و « الوجادة » عند علماء الرواية .
وأن الذي في الأغاني من كتاب الطبقات ، هو من كتاب الطبقات
بلا ريب .
٥٥ - أبو الفرج الأصفهاني ، لم يرو عن أبي خليفة « مشافهة » ، وخطأ السكاتب
في ذلك ، وإنما هو رواية عن كتاب الطبقات .
٥٩ - تصرف السكاتب بالحذف من كلامي ، ودلالة ذلك على منهج فاسد .
٦٢ - إبطال القول بأن زدت زيادة (غزيرة) في كتاب الطبقات .

- ٦٦ - الشروع في بيان « الزيادات » تفصيلاً .
- ٦٧ - الزيادات من الأغاني على نسخة « م » المختصرة في ثلاثة وعشرين موضعاً .
- ٧٤ - الزيادات من الأغاني على « مخطوطي » في عشرة مواضع .
- ٨٠ - زيادة عن ابن أبي الحديد على « م » المختصرة ، وزيادة من أمالي الزجالي على المخطوطة .
- ٨١ - زيادة مفردة على « مخطوطي » .
- ٨٢ - زيادة من الموشح المرزباني على « م » المختصرة ، في ثلاثة مواضع ، وإحصاء الزيادات هذه وقدرها .
- ٨٦ - القول في أسانيد أبي الفرج في الأغاني ، ومعناها .
- ٩١ - القول في أسانيد المرزباني في الموشح ، وفيها بيان وجه من التديليس غريب .
- ٩٢ - حشد أسانيد الأخبار في الموشح .
- ٩٨ - دراسة هذه الأسانيد ، وما جاء فيها من غرائب المرزباني في الرواية عن شيوخه . وهو غريب جداً ، ومهم جداً ، وبيان فصل من منهجى في دراسة الكتب .
- ١٠٧ - أخطاء صاحب المقالة ، وفساد تصويره لعملى .
- ١١٣ - خطأ الكاتب في معنى « الشيوخ » في الرواية .
- ١١٥ - حديثه عن يوسف هل ، المستشرق ، حديث عن الاستشراق ، وعن « المنهج العلمى » و « علم التحقيق » الذى يحتال بمعرفته .
- ١١٨ - مثل على غطرسة المستشرقين ، وبيان ضعفهم وأخطائهم ، وادعائهم الكاذب .
- ١٢٧ - القول في تسمية الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، وخطأ النقاد ، وادعائهم أنى « غيرت » اسم الكتاب .

- ١٣٠ — مناقشة من ادعى أنى « غيرت » اسم الكتاب ، والدليل فى الطبعتين جميعاً على أنى قد قات إلى « عدات » عن اسم مشهور ، إلى اسم آخر موحود على « مخطوطى » .
- ١٤١ — إيضاح قضية تسمية الكتاب ، وإساءة كاتب المورد فيما كتب .
- ١٥٧ — رفض كلمة « التحقيق » ، واقتصارى على لفظ « قرأت » .
- ١٥٨ — كل ماجاء فى المورد ، متعلق بالطبعة الأولى من كتاب الطبقات .
- ١٦١ — صفة ماهو مكتوب على الصفحة الأولى من المخطوطة ، والتدقيق فى قراءته
- ١٦٥ — ماهو موجود فى آخر الكتاب « كتاب طبقات الشعراء » ، ليس بمحجة .
- ١٦٦ — الاستدلال على الاختلاف فى أسماء الكتاب الواحد ، فى كتاب « تأويل مشكل القرآن » وكتاب « إصلاح غلط أبى عبيد » .
- ١٦٨ -- التواء كاتب مقالة المورد ، فيما يكتب .
- ١٧٠ - أدب الكتاب فيما كتب .
- ١٧٥ — ختام الكتاب .